بسم الله الرحمن الرحيم

الصناعي
IBK

حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح

أمير دولة الكويت

سمو الشيخ / نواف الأحمد الجابر الصباح

ولي العهد

سمو الشيخ جابر المبارك الحمد الجابر الصباح

رئيس مجلس الوزراء

المحتويات

المؤشرات المالية	10
كلمة رئيس مجلس الإدارة	12
مجلس الإدارة	14
بنك الكويت الصناعي.. أهدافه ومصادر تمويله	20
التطورات الإقتصادية والمالية عام 2015	22
تقرير إدارة البنك لعام 2015	32
تقرير الحوكمة	41
إدارة المخاطر والإفصاحات	46
تقرير مراقب الحسابات والبيانات المالية المجمعة	76
دليل البنك	117

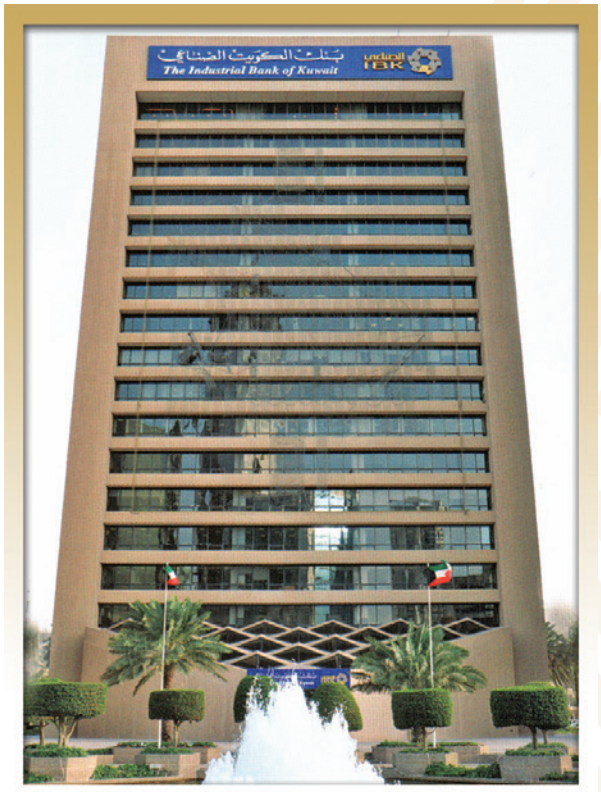

أنشئ بنك الكويت الصناعي في أواخر عام 1973 بمبادرة من حكومة دولة الكويت وتعاون القطاع الخاص، وهو بنك متخصص يهدف الى دعم وتشجيع الصناعة في الكويت. ويوفر البنك تمويلا ميسرا متوسطا وطويل الاجل لإنشاء المشروعات الصناعية وتوسعها وتحديثها في دولة الكويت، كما يقدم البنك تسهيلات ائتمانية متعددة في شكل تمويل تجاري لسد احتياجات رأس المال العامل، ويوفر العديد من الخدمات المصرفية الاخرى للصناعة والصناعيين.

(مليون دك)
8.40
8.44
9.06
10.43
9.28
24.1
25.4
26.3
29.5
26.9
2011
2012
2013
2014
2015
دخل التشغيل
صافي الأرباح

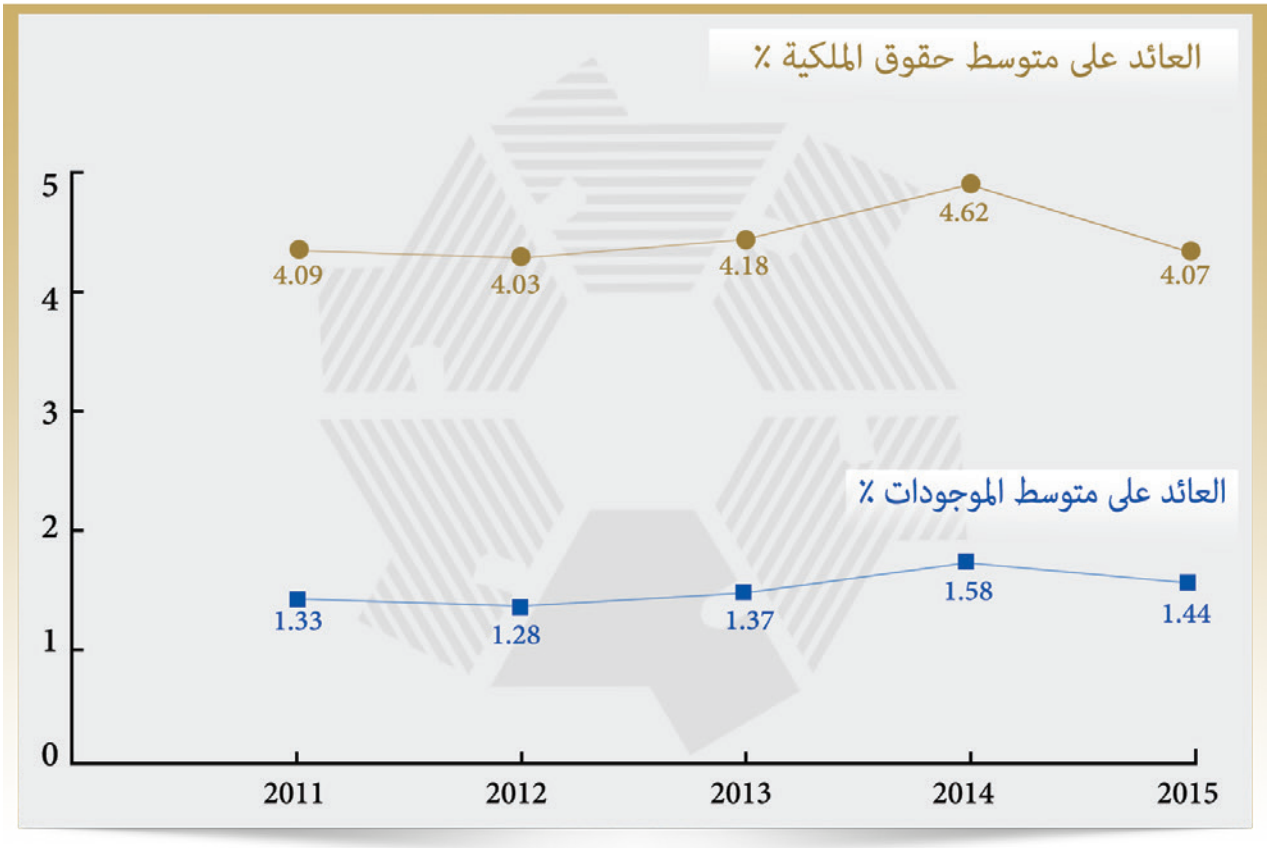
العائد على متوسط حقوق الملكية ٪
4.09
4.03
4.18
4.62
4.07
العائد على متوسط الموجودات ٪
1.33
1.28
1.37
1.58
1.44
5
4
3
2
1
0
2011
2012
2013
2014
2015

مؤشرات بنك الكويت الصناعي

المؤشرات المالية					(ألف دينار كويتي)
	2011	2012	2013	2014	**2015**
صافي ايرادات الفوائد	15,251	15,722	14,079	13,558	**13,473**
أتعاب وعمولات	3,718	4,349	3,860	4,604	**4,348**
صافي الأرباح	8,397	8,444	9,063	10,432	**9,285**
إجمالي الموجودات	652,748	669,934	653,385	668,003	**624,028**
القروض الصناعية (صافي)	171,038	158,381	150,354	141,805	**142,590**
التمويل التجاري (صافي)	152,801	154,312	128,710	120,930	**126,814**
إجمالي المطلوبات	444,881	458,519	431,062	439,525	**395,752**
حقوق الملكية	207,867	211,415	222,323	228,478	**228,276**
العائد على متوسط الموجودات %	1.33	1.28	1.37	1.58	**1.44**
العائد على متوسط حقوق الملكية %	4.09	4.03	4.18	4.62	**4.07**
نسبة التكلفة الى الدخل %	33.54	31.63	32.73	32.70	**35.28**

الالتزام بقروض صناعية	خلال عام 2015	المتراكم 1974 - 2015
عدد المشروعات	**26**	**1,017**
التكلفة الكلية للمشاريع (ألف دينار كويتي)	**79,255**	**2,009,243**
تمويل بنك الكويت الصناعي (ألف دينار كويتي)	**57,251**	**1,113,398**

ثبتت وكالة فيتش العالمية للتصنيف الائتماني في ديسمبر 2015 درجة التصنيف الائتماني لبنك الكويت الصناعي كالتالي: الائتمان طويل المدى: "A+" الائتمان قصير المدى "F1" والنظرة المستقبلية "مستقرة".

كلمة رئيس مجلس الإدارة

يسرني بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن مجلس الادارة أن أقدم التقرير السنوي لبنك الكويت الصناعي عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015.
مع نهاية العام 2015 يكون بنك الكويت الصناعي قد أتم السنة الثانية بعد العقد الرابع من مسيرته في عطائه لدعم عملية التنمية الصناعية في دولة الكويت. واستمر البنك خلال العام في تحسين اداء أنشطته المختلفة والمحافظة على جودة أصوله ومتانة قاعدته المالية وخدمة عملائه الصناعيين بالرغم من تباطؤ النمو في القطاعات الاقتصادية المحلية بما فيها القطاع الصناعي.

لقد تباطأت وتيرة تعافي الاقتصاد العالمي خلال العام 2015 الذي قدر فيه النمو بنحو 3.1% وذلك بسبب تباطؤ النمو في منطقة اليورو وهبوطه في اقتصادات الاسواق الصاعدة، الانخفاض الحاد في أسعار النفط العالمية، ارتفاع الدين العام والخاص وانخفاض الاستثمارات وتباطؤ الائتمان الدولي، ارتفاع الدولار الامريكي وتقلب سعر صرف العملات الاخرى والتقلبات الحادة في اسواق المال العالمية.

وشكل التسارع الاقليمي في وتيرة الاحداث والصراعات الجيوسياسية، والانخفاض الحاد في أسعار النفط ضغطا على اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي، حيث يتوقع أن يحدث تباطؤ في النمو على المدى القريب وعجزا في المالية العامة وفي الموازين الخارجية. ومن المتوقع أن تسجل اقتصادات دول المجلس نمواً معتدلاً قدره 3.3% في عام 2015.
كما أكد قادة دول المجلس في اجتماعهم الأخير المنعقد بالرياض على ضرورة تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة من خلال استكمال منظومتي الامن والدفاع المشترك الى جانب استكمال التشريعات الاقتصادية المتعلقة بخطوات السوق المشتركة وحماية المستهلك والتجارة الحرة.

وبالنسبة لدولة الكويت، ونتيجة لاحتياطياتها المالية العالية، فقد ثبتت وكالة التصنيف العالمية فيتش على التصنيف الائتماني السيادي عند AA مع نظرة مستقبلية مستقرة. ومن المتوقع أن يسجل الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي نموا متواضعاً بنحو 0.8% في عام 2015 ، مقارنة بانخفاض نسبته 1.6% في عام 2014. ويعود الانخفاض في معدل النمو في عام 2015 الى التراجع الحاد في أسعار النفط الذي سيؤدي بدوره إلى انخفاض الناتج المحلي النفطي، بالإضافة إلى ظهور العجز في الميزانية العامة والانخفاض في فائض الموازين الخارجية التي سجلت فائضا كبيرا على مدى السنوات السابقة. وسوف يدفع استمرار انخفاض اسعار النفط الدولة الى التسريع في تنفيذ برامج للإصلاح المالي متضمنا تقليص الدعم وذلك بهدف ضبط اوضاع المالية العامة. وفي سياق الائتمان المصرفي، اظهرت البنوك المحلية تحسنا في نشاطها، حيث بلغ معدل النمو السنوي للائتمان المقدم منها للقطاعات الاقتصادية نحو 8.1% في العام 2015، ولقد بلغ نصيب الائتمان المقدم لقطاع الصناعة 6.1% من اجمالي الائتمان وبمعدل نمو نسبته 16.8% .

وبالنسبة لأنشطة بنك الكويت الصناعي، فإن العام 2015 يمثل السنة الأولى في خطته الاستراتيجية الرابعة للسنوات 2015-2017 والتي تهدف الى تعزيز دور البنك في دعم التنمية الصناعية والاقتصاد الوطني من خلال النمو في تمويل المشروعات الصناعية وتوسيع نطاق أنشطته التمويلية لتشمل قطاع الخدمات المساندة للقطاع الصناعي، بالإضافة إلى تحسين خدماته التي يقدمها للعملاء واستكمال تحديث أنظمته الآلية المصرفية. واستمر البنك خلال العام 2015 في جهوده، بالرغم من تباطؤ النشاط في القطاع الصناعي والركود الاقتصادي الذي شكل تحديا كبيرا على استراتيجيته، فقد حافظ البنك على النمو في محفظته الائتمانية وعلى جودة أصوله والرسملة المرتفعة والتي ثبتت تصنيف البنك من قبل وكالة فيتش للتصنيف الائتماني عند (A+) للجدارة الائتمانية طويلة المدى وعند (F1) للائتمان قصير المدى مع نظرة مستقبلية مستقرة .

وقد أظهرت النتائج المالية للبنك لعام 2015 الى انخفاض اجمالي الاصول بنسبة 6.6% في عام 2015 إلى 624 مليون د.ك من 668 مليون د.ك في عام 2014. وبلغ صافي رصيد المحفظة الائتمانية 269.4 مليون د.ك في نهاية العام 2015، بزيادة نسبتها 2.5% عن رصيد العام السابق. وسجل اجمالي الايرادات من التشغيل انخفاضا نسبته 9% في نهاية العام 2015 بالمقارنة مع العام 2014، وتمكن البنك بعد أخذ المخصصات اللازمة من تحقيق صافي ربح قدره 9.285 مليون د.ك.

وفي الختام، يتقدم بنك الكويت الصناعي بوافر الشكر والعرفان الى حضرة صاحب السمو أمير البلاد، وسمو ولي العهد، وسمو رئيس مجلس الوزراء على رعايتهم الكريمة واستمرار مساندتهم التي كان لها الأثر البالغ في دعم أداء البنك ونجاحه.
كما أود أن أعبر عن خالص شكري وامتناني إلى كل من السيد وزير المالية والسيد محافظ بنك الكويت المركزي على توجيهاتهم ومساعدتهم المستمرة ليحتل البنك مكانه اللائق. كما أتقدم بخالص الشكر للزملاء أعضاء مجلس الادارة على تعاونهم ومساهمتهم في تحقيق أهداف البنك، كما أتقدم بالشكر الجزيل الى جميع العاملين بالبنك على جهودهم وإخلاصهم في أداء مسؤولياتهم والتي مكنت البنك من تحقيق رسالته، كما أتقدم بالشكر الى السادة العملاء والمؤسسات الزميلة على تعاونهم المستمر.

والله ولي التوفيق ،،،

مجلس الإدارة

السيد/ عبد المحسن يوسف الحنيف
رئيس مجلس الإدارة

- عضو مجلس أمناء معهد الكويت للأبحاث العلمية،
- عضو مجلس إدارة إتحاد مصارف الكويت،
- عضو مجلس ادارة الهيئة العامة للصناعة،
- عضو في المجلس الأعلى للبترول.
- حاصل على شهادة بكالوريوس تجارة تخصص محاسبة.

السيد/ صلاح محمد الكليب
نائب رئيس مجلس الإدارة

- رئيس مجلس الإدارة لشركة مطاحن الدقيق والمخابز الكويتية.
- حاصل على شهادة بكالوريوس الهندسة الميكانيكية.

السيد/ أحمد طاحوس الطاحوس
عضو مجلس ادارة

- مدير ادارة الاسهم - الهيئة العامة للاستثمار،
- رئيس مجلس ادارة شركة المشروعات السياحية.
- حاصل على شهادة البكالوريوس في الاقتصاد.

السيد/ عادل فهد الحميضي
عضو مجلس ادارة

- مدير تنفيذي أول - شركة الكويت والشرق الاوسط للاستثمار المالي،
- عضو مجلس إدارة شركة الشرق الاوسط للاستثمار المالي (المملكة العربية السعودية)،
- رئيس مجلس إدارة شركة الشرق الاوسط للوساطة المالية.
- حاصل على شهادة بكالوريوس إدارة أعمال.

السيد/ خالد جاسم الربيعان

عضو مجلس إدارة

- وكيل وزارة مساعد – للشؤون الإدارية والقانونية (سابقاً) وزارة المالية.
- حاصل على شهادة بكالوريوس علوم سياسية.

السيد/ خالد سليمان العلي

عضو مجلس إدارة

- نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي شركة الثمار الدولية القابضة،
- رئيس مجلس الإدارة- مجموعة الأوراق المالية،
- عضو مجلس إدارة الشركة الكويتية لصناعة مواد التغليف،
- عضو مجلس إدارة شركة الشرق القابضة.
- حاصل على شهادة بكالوريوس إدارة أعمال.

السيد/ خالد عبدالله الفضالة

عضو مجلس إدارة

- نائب المدير العام للشؤون التأمينية – المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية،
- عضو مجلس إدارة شركة وفرة العقارية.
- حاصل على شهادة بكالوريوس إدارة أعمال – تسويق.

السيد/ عبد الكريم عبدالله المطوع

عضو مجلس ادارة

- رئيس مجلس إدارة – شركة المال للاستثمار،
- نائب رئيس مجلس الإدارة - شركة ماك اس اي للوساطة المالية (تونس)،
- رئيس تنفيذي – شركة المجموعة للتجارة العامة والمقاولات،
- مدير عام – شركة عبد الكريم عبدالله المطوع وأولاده،
- عضو مجلس إدارة الشركة الكويتية لصناعات الانابيب والخدمات النفطية،
- عضو مجلس إدارة شركة فالكون افييشن،
- عضو مجلس إدارة شركة الكويت كابيتال القابضة.
- حاصل على شهادة بكالوريوس اقتصاد وعلوم سياسية.

السيد/ عصام ابراهيم الخشنام
عضو مجلس ادارة (اعتبارا من 2015/4/5)

- مدير إدارة التخطيط الاستراتيجي لتقنية المعلومات بنك الكويت المركزي.
- حاصل على شهادة بكالوريوس هندسة كمبيوتر .

السيد/ أسامة عثمان الفريح
عضو مجلس ادارة (اعتبارا من 2015/7/5)

- مدير استثمار - إدارة المساهمات - الهيئة العامة للاستثمار،
- عضو مجلس إدارة الشركة الكويتية لتطوير المشروعات الصغيرة،
- عضو مجلس إدارة البنك العربي الافريقي الدولي - القاهرة.
- حاصل على شهادة بكالوريوس إدارة اعمال.

المرحوم/ حمد أحمد البصيري
عضو مجلس ادارة (لغاية 2015/3/29)

- مدير استثمار أول - الهيئة العامة للاستثمار،
- عضو مجلس ادارة الشركة المصرية الكويتية للتنمية العقارية (جمهورية مصر العربية)،
- عضو مجلس إدارة شركة المنتجات الزراعية الغذائية الكويتية.
- حاصل على شهادة بكالوريوس إدارة أعمال.

السيد/ سليمان براك المرزوق
عضو مجلس ادارة (لغاية 2015/2/12)

- مدير إدارة العمليات الأجنبية - بنك الكويت المركزي،
- عضو مجلس إدارة بنك الائتمان الكويتي.
- حاصل على شهادة بكالوريوس اقتصاد .

اجتماعات مجلس الإدارة ولجانه

المسؤوليات العامة

- يتحمل مجلس الادارة المسؤولية الشاملة عن البنك، وبما يشمل وضع الاهداف الاستراتيجية للبنك واستراتيجية المخاطر ومعايير الحوكمة، وكذلك مسؤولية الاشراف على الادارة التنفيذية للبنك، بما في ذلك الرئيس التنفيذي.

- ويتحمل مجلس الادارة المسؤولية الكاملة عن أعمال البنك وعن سلامته المالية والتأكد من تلبية متطلبات بنك الكويت المركزي والحفاظ على مصالح المساهمين والمودعين والدائنين والموظفين والاطراف أصحاب المصالح، والتأكد من أن ادارة البنك تتم بشكل حصيف وضمن إطار القانون والتعليمات النافذة والسياسات والإجراءات الداخلية للبنك.

الاجتماعـــات			
أسماء الأعضاء		عدد الاجتماعات	حضور الاجتماعات
السيد/ عبد المحسن يوسف الحنيف		12	11
السيد/ صلاح محمد الكليب			11
السيد/ أحمد طاحوس الطاحوس			10
السيد/ عادل فهد الحميضي			11
السيد/ خالد جاسم الربيعان			12
السيد/ خالد سليمان العلي			9
السيد/ عبد الكريم عبدالله المطوع			10
السيد/ خالد عبدالله الفضالة			12
السيد/ عصام إبراهيم الخشنام	(اعتبارا من 2015/4/5)		6
السيد/ أسامة عثمان الفريح	(اعتبارا من 2015/7/5)		4
المرحوم/ حمد أحمد البصيري	(لغاية 2015/3/29)		0
السيد/ سليمان براك المرزوق	(لغاية 2015/2/12)		0

لجنة الحوكمـــــة:

يتمثل دور اللجنة في مساعدة مجلس إدارة البنك على الوفاء بمسؤولياته الإشرافية المتعلقة بنظام الحوكمة الرشيدة للبنك؛ بما في ذلك وضع مجموعة من المبادئ الإرشادية للحوكمة، وإعداد وتحديث دليل الحوكمة للبنك ومتابعة التقيّد من الأطراف المعنية، وتزويد مجلس الإدارة بتقارير عن ذلك.

أسماء الاعضاء		عدد الاجتماعات	حضور الاجتماعات
السيد/ عبد المحسن يوسف الحنيف	– رئيس اللجنة	3	3
السيد/ خالد عبدالله الفضالة	– عضو (اعتبارا من 2015/1/19) – نائب رئيس اللجنة (اعتبارا من 2015/8/26)		3
السيد/ سليمان براك المرزوق	– عضو (لغاية 2015/2/12)		0
السيد/ عبدالكريم عبدالله المطوع	– عضو		3
السيد/ عصام إبراهيم الخشنام	– عضو (اعتبارا من 2015/4/27)		1
السيد/ أسامه عثمان الفريح	– عضو (اعتبارا من 2015/8/17)		1
المرحوم/ حمد أحمد البصيري	– نائب رئيس اللجنة (لغاية 2015/3/29)		0

لجنة التدقيق:

يتمثل دور لجنة التدقيق في مساعدة مجلس إدارة البنك على الوفاء بمسؤوليته الرقابية، لصالح المساهمين وغيرهم، والمرتبطة بما يلي:

- نزاهة البيانات المالية للبنك.
- الرقابة على عملية إعداد التقارير المالية والإفصاحات.
- أنظمة الرقابة الداخلية المحاسبية والمالية.
- وظيفة التدقيق الداخلي (بما في ذلك المسئوليات والميزانية التقديرية).
- التدقيق السنوي المستقل للبيانات المالية.
- تقييم أداء المدققين الخارجيين والداخليين.
- التزام البنك بالقواعد القانونية والتعليمات الرقابية.

أسماء الاعضاء		عدد الاجتماعات	حضور الاجتماعات
السيد / أحمد طاحوس الطاحوس	– رئيس اللجنة	8	8
السيد/ خالد جاسم الربيعان	– نائب رئيس اللجنة		8
السيد/ عبدالكريم عبدالله المطوع	– عضو		8

لجنة التمويل والاستثمار

يتمثل دور لجنة التمويل والاستثمار في مساعدة مجلس إدارة البنك على الوفاء بمسؤولياته الإشرافية المتعلقة بنشاط الإقراض الصناعي والتجاري والنشاط الاستثماري للبنك.

أسماء الاعضاء		عدد الاجتماعات	حضور الاجتماعات
السيد/ عبد المحسن يوسف الحنيف	– رئيس اللجنة	6	6
السيد/ صلاح محمد الكليب	– نائب رئيس اللجنة		5
السيد/ عادل فهد الحميضي	– عضو (لغاية 2015/5/17)		2
السيد/ سليمان براك المرزوق	– عضو (لغاية 2015/2/12)		1
السيد/ عصام إبراهيم الخشنام	– عضو (اعتبارا من 2015/4/27)		4
السيد/ أسامه عثمان الفريح	– عضو (اعتبارا من 2015/8/17)		3

لجنة الترشيحات والمكافآت

يتمثل دور لجنة الترشيحات والمكافآت في معاونة مجلس إدارة البنك في الوفاء بمسؤولياته الرقابية المتعلقة بتحديد الأشخاص المؤهلين لعضوية مجلس الإدارة، وتقدم اللجنة توصياتها لمجلس الإدارة بشأن المرشحين للعمل في لجان المجلس المختلفة، كما تعمل على توفير الضمانات لمجلس الإدارة فيما يتعلق بفعالية ونزاهة سياسة منح المكافآت وممارسات البنك في هذا الصدد، وضمان ملاءمة سياسة وآلية منح المكافآت مع الأهداف الاستراتيجية للبنك.

أسماء الاعضاء		عدد الاجتماعات	حضور الاجتماعات
السيد / صلاح محمد الكليب	– رئيس اللجنة	7	7
السيد / عادل فهد الحميضي	– نائب رئيس اللجنة		6
السيد / أحمد طاحوس الطاحوس	– عضو		7
السيد / خالد جاسم الربيعان	– عضو		7
السيد / خالد سليمان العلي	– عضو		6

لجنة ادارة المخاطر:

يتمثل دور لجنة ادارة المخاطر في تقديم المشورة لمجلس ادارة البنك للوفاء بمسؤولياته الإشرافية المتعلقة بموضوعات المخاطر الحالية والناشئة واستراتيجيات وحدود المخاطر المرتبطة بأنشطة البنك المصرفية والائتمانية بما في ذلك المحفظة الاستثمارية. وتكون لجنة المخاطر مسؤولة عن مراقبة تنفيذ الإدارة العليا لاستراتيجية البنك فيما يتعلق بإدارة المخاطر.

أسماء الاعضاء		عدد الاجتماعات	حضور الاجتماعات
المرحوم/ حمد أحمد البصيري	– رئيس اللجنة (لغاية 2015/3/29)	6	1
السيد/ خالد عبدالله الفضالة	– عضو (اعتبارا من 2015/1/19) – رئيس اللجنة (اعتبارا من 2015/10/13)		6
السيد/ خالد سليمان العلي	– نائب رئيس اللجنة		5
السيد/ عادل فهد الحميضي	– عضو (اعتبارا من 2015/5/18)		3

بنك الكويت الصناعي .. أهدافه ومصادر تمويله

1- أهداف البنك:

تأسس بنك الكويت الصناعي في أواخر عام 1973 بمبادرة من الحكومة الكويتية التي شاركت فيه ممثلة بوزارة المالية وبنك الكويت المركزي وتعاون القطاع الخاص ممثلا بالبنوك التجارية وشركات التأمين وبعض المؤسسات الصناعية الكبيرة، ويهدف البنك إلى تشجيع التنمية الصناعية في الكويت عن طريق تحقيق الأهداف التالية:

- المساهمة في تطوير استراتيجية طويلة المدى للتنمية الصناعية في الكويت وتحديد أفضل القطاعات ومجالات النشاط الصناعي التي تتلاءم مع الظروف والضوابط المحلية لهذه التنمية.
- المبادرة إلى تأسيس المشروعات الصناعية في القطاعات الصناعية التي يؤمل أن تتحقق فيها أفضل النتائج.
- المشاركة الفعالة في ملكية مشاريع جديدة فضلا عن منحها القروض لآجال متوسطة وطويلة، وكذلك إقراض مشاريع توسعة الصناعات القائمة وتحديثها.
- تقديم مختلف الخدمات المصرفية للصناعة والصناعيين بالكويت.
- تمويل المشروعات الصناعية خارج الكويت وبخاصة في منطقة الخليج ولاسيما المشروعات التي تنطوي على مساهمات كويتية.
- استقدام التكنولوجيا التي تحتاج إليها الكويت وتحديد شركاء أجانب تتوافر لديهم الخبرة اللازمة .
- تطوير السوقين النقدية والمالية في الكويت والتعاون مع غيرهما من المؤسسات المالية الرئيسية الأخرى. ويهدف البنك في مسعاه هذا إلى تسهيل توجيه المدخرات الخاصة إلى الاستثمار الصناعي في داخل الكويت وخارجها.

2 – ملكية البنك ومصادر تمويله:

كان رأس مال البنك عند تأسيسه 10 ملايين د.ك مدفوعة بالكامل. وقد تمت مضاعفة هذا المبلغ إلى 20 مليون د.ك مدفوعة بالكامل اعتبارا من شهر يونيو 1981.

وتبين القائمة التالية أسماء مساهمي البنك ونسب ملكيتهم:

قائمة المساهمون في بنك الكويت الصناعي ونسبة الملكية في رأس المال 2015/12/31

	اسم المساهم	عدد الأسهم	نسبة المساهمة (%)
1	حكومة دولة الكويت	627,803	31.39015
2	شركة وفرة للاستثمار الدولي ش. م. ك. م	271,374	13.56870
3	بنك الكويت المركزي	251,121	12.55605
4	المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية	103,139	5.15695
5	البنك التجاري الكويتي ش. م. ك	89,686	4.48430
6	البنك الأهلي الكويتي ش. م. ك	89,686	4.48430
7	البنك الأهلي المتحد ش. م. ك	89,686	4.48430
8	شركة مطاحن الدقيق والمخابز الكويتية ش. م. ك	89,686	4.48430
9	الشركة الكويتية لصناعات الأنابيب والخدمات النفطية ش. م. ك	89,686	4.48430
10	مجموعة التخصيص القابضة ش. م. ك	89,686	4.48430
11	الشركة الكويتية للاستثمار ش. م. ك	71,749	3.58745
12	الشركة العربية للاستثمار ش. م. ك	53,812	2.69060
13	شركة فايننشال أسيتس البحرين ذ. م. م	49,496	2.47480
14	شركة كامكو للاستثمار ش. م. ك	17,937	0.89685
15	شركة بوبيان للبتروكيماويات ش. م. ك	13,453	0.67265
16	بيت الاستثمار العالمي ش. م. ك	2,000	0.10000
	المجموع	2,000,000	100

يقوم البنك بتوفير قروض صناعية متوسطة وطويلة الأجل، لإقامة منشآت صناعية جديدة أو التوسع والتحديث في صناعات قائمة في الكويت، بسعر فائدة نسبته 3.5%. هذه القروض يتم تمويلها من خلال تسهيلات ائتمانية متكررة طويلة الاجل بلغت 300 مليون د.ك قامت حكومة الكويت بتوفيرها للبنك بناء على تشريع صادر من مجلس الامة ويمتد أجل استحقاق هذه التسهيلات الى عشرين عاما، حتى سبتمبر 2027. وبجانب القروض الصناعية يقدم البنك العديد من التسهيلات المصرفية المتنوعة للقطاع الصناعي وفق أسعار الفائدة السائدة بالسوق.

التطورات العالمية والاقليمية:

بعد مضي ست سنوات على خروج الاقتصاد العالمي من ازمة الركود الكبير، أصبحت العودة الى النمو القوي للاقتصاد العالمي عند المستوى الذي كان عليه قبل الازمة المالية بعيدة المنال. فقد شهد العام 2015 وتيرة تعافي متواضعة في الاقتصادات المتقدمة وهبوط النمو في الاسواق الصاعدة والنامية، ويشير ذلك إلى ضغوط المخاطر السلبية على النمو العالمي خلال العام ، وتتضمن هذه المخاطر النمو المنخفض للإنتاجية منذ الأزمة وتركات الأزمة في بعض الاقتصادات المتقدمة (ارتفاع الدين العام والخاص، وضعف القطاع المالي، وانخفاض الاستثمار)، التحولات الديموغرافية، والتصحيح الجاري في العديد من الاسواق الصاعدة بعد طفرة الائتمان والاستثمار اللاحقة للازمة وتعديل نموذج النمو في الصين وتراجع اسعار السلع الاولية بما فيها النفط. هذا بالإضافة الى استمرار التوترات الجيوسياسية والاضطرابات الحادة في اسواق المال العالمية وارتفاع قيمة الدولار الامريكي.

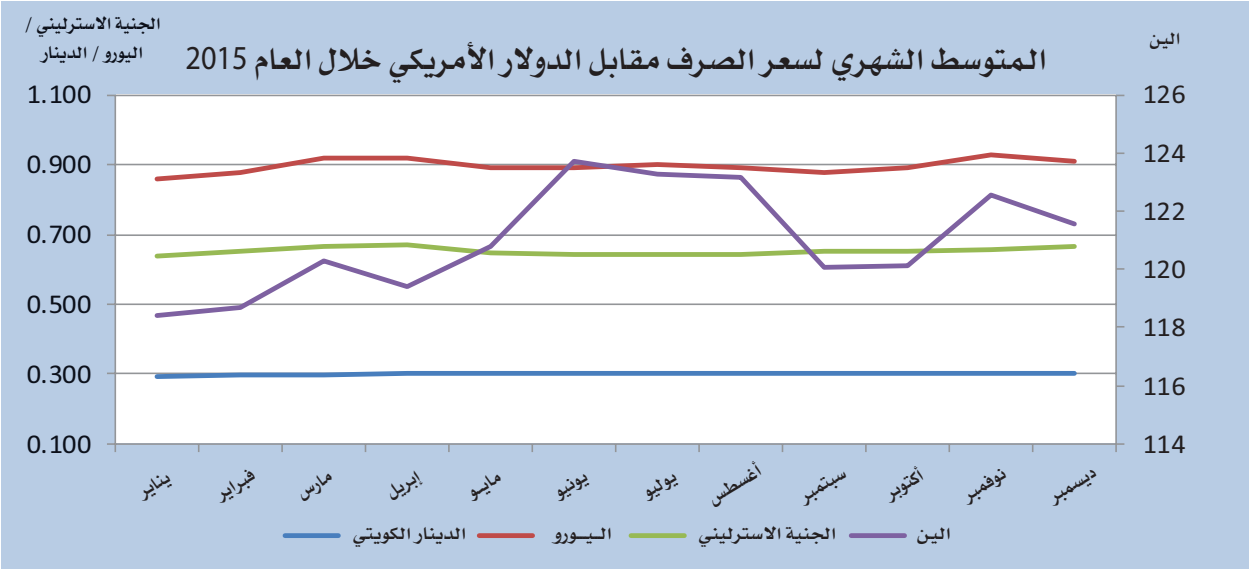

فتشير توقعات صندوق النقد الدولي إلى بلوغ نمو **الاقتصاد العالمي** بنحو 3.1% في عام 2015، مع حدوث تحسن تدريجي في الاقتصادات المتقدمة وتباطؤ النمو في اقتصادات الاسواق الصاعدة والنامية والتي تساهم بنسبة اكبر في النمو العالمي، ومن المتوقع تحسن النمو العالمي في عام 2016 ليبلغ 3.6%.

ومن المتوقع أن يكون ارتفاع النمو معتدلا في **الاقتصادات المتقدمة** خلال العامين 2015 و 2016 وذلك بنحو 2% و 2.2% على التوالي. وتعكس تطورات هذا العام ازدياد قوة التعافي في منطقة اليورو والعودة الى معدلات النمو الموجبة في اليابان، بدعم من انخفاض اسعار النفط، والسياسة التيسيرية النقدية وفي بعض الحالات انخفاض اسعار العملة، ومن الملاحظ ايضا ان معدل البطالة يتراجع ولكن نمو الانتاجية الاساسي لايزال ضعيفا.

وفي **الولايات المتحدة الامريكية** يتوقع أن يبلغ معدل النمو الاقتصادي 2.6% في عام 2015 مدفوعا بالاستهلاك والاستثمار وانخفاض أسعار الوقود والتحسن في سوق الإسكان. ولقد بدأ بنك الاحتياط الفيدرالي في نهاية العام 2015 بتشديد السياسة النقدية، حيث توفرت الشروط لرفع سعر الفائدة الأساسي ليتراوح ما بين 0.25%- 0.5%، وسوف يواصل ذلك بشكل تدريجي حتى الوصول إلى المستوى المستهدف عند 3.5%. من المتوقع ان يتحسن النمو ليصل إلى 2.8% في عام 2016. أما في **المملكة المتحدة**، فيتوقع أن يبلغ النمو 2.5% في عام 2015، مع انخفاض

البطالة لمستوياتها السابقة التي سادت من قبل الازمة المالية، ويمثل الإنفاق العام والخاص وتكوين رأس المال الثابت المساهم الاكبر في هذا النمو والذي يتوقع أن ينخفض إلى 2.2% في عام 2016.
ويتوقع أن تشهد **منطقة اليورو** نموا محدودا بنحو 1.5% في عام 2015 ويصل إلى 1.6% في عام 2016 مدفوعا بالسياسات النقدية التيسيرية وانخفاض أسعار النفط التي دعمت الاستهلاك. إلا أن تركة الأزمة المالية لا تزال واضحة في كثير من بلدان اليورو، حيث نجد أن البنوك الضعيفة ومستويات الدين المرتفعة في القطاع العام أو قطاع الشركات أو الأسهم لا تزال عبئا معوقا للإنفاق والنمو وإن كان بدرجات متباينة ويعمل النمو المنخفض بدوره على ابطاء عملية تخفيض الرفع المالي.

أما في **اليابان** فيتوقع أن تسجل نمواً إيجابياً بنحو 0.6% في عام 2015، بعد النمو المخيب للآمال الذي سجلته في العام الماضي، فقد انخفض الاستهلاك في النصف الثاني من العام بأكثر من التوقعات، كما انخفضت الصادرات في نفس الفترة. ويتوقع أن ينتعش النمو الاقتصادي مدعوما بانخفاض سعر صرف الين، وتراجع أسعار النفط.

وعلى صعيد **اقتصادات الاسواق الناشئة والنامية**، يتوقع تباطؤ النشاط الاقتصادي للعام الخامس على التوالي، وسوف تسجل نموا بنحو 4% في عام 2015، ويصل الى 4.5% في عام 2016. ويعكس ذلك مزيجا من العوامل، منها تراجع اسعار السلع الاولية وتراجع النمو في البلدان المصدرة للنفط بعد انخفاض أسعاره، ضعف الطلب العالمي وتباطؤ التدفقات الرأسمالية في النصف الثاني من العام ، ومن المرجح أن يرتبط رفع سعر الفائدة الأساسي في الولايات المتحدة الأمريكية ببعض التشدد في الاوضاع المالية الخارجية واضطرابات اسواق المال، ولاتزال بعض البلدان تعاني عجزا في حساباتها الجارية. ويقدر أن تسجل **الصين** نموا قدره 6.8% في عام 2015، ويعود هذا التباطؤ في النمو إلى انخفاض الاستثمار مقارنة بالعام الماضي، كما انخفضت الواردات وظلت الصادرات اضعف مما كان متوقعا، وسوف يستمر تباطؤ النمو ليصل إلى 6.3% في عام 2016. ومن المقدر ان يسجل النمو في **الهند** نحو 7.3% في عام 2015 مدفوعا بانخفاض اسعار النفط ونمو الاستثمار الثابت وزيادة الانفاق الحكومي، بينما يقف الطلب الخارجي عقبة للنمو. ويتوقع إن يرتفع النمو الى 7.5% في عام 2016 نتيجة لزيادة الصادرات.

وفي جانب **التجارة الدولية** يتوقع أن ينخفض معدل النمو عن العام السابق ليصل إلى 3.2% في عام 2015، ويعكس ذلك تباطؤ النمو وضعف الطلب العالمي، خاصة على السلع الاولية ، التي شهدت أسعارها انخفاضا حادا على مدار الثلاث سنوات الماضية بالإضافة الى الانخفاضات الحادة الاخيرة في أسعار النفط. ومن المتوقع ان يصل معدل النمو إلى 4% عام 2016، حيث يتوقع أن يكتسب الطلب العالمي مزيدا من القوة بفضل زيادة الاستثمار ونمو الناتج المحلي.

وعن معدلات **التضخم العالمي** فمن المرجح أن يستمر معتدلا عند 4.7% في عام 2015 ثم ينخفض الى 3.3% في عام 2016 ، وذلك نتيجة لتباطؤ تعافي الاقتصاد العالمي. ومن المتوقع ان ينخفض التضخم في الدول المتقدمة إلى نحو 0.3% نتيجة لتراجع أسعار المواد الاولية بما فيها النفط، وضعف النمو في منطقة اليورو المهددة بالانكماش. أما في

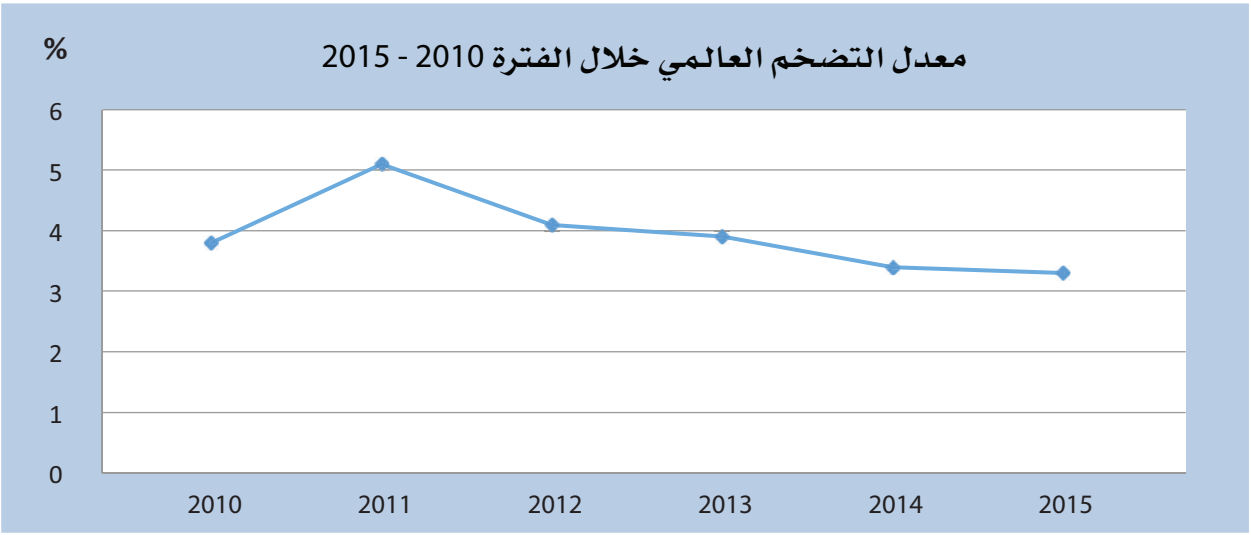

اكثر الدول الناشئة والنامية فقد أدى انخفاض العملات في بعض البلدان إلى رفع معدل التضخم، إلا أن انخفاض أسعار المواد الاولية ازاح بعض من هذا الارتفاع، وبالتالي يتوقع أن تسجل هذه البلدان معدلا بنحو 5.6% في عام 2015.
أما عن وضع **سوق العمل الدولي** فسوف يبقى تحديا رئيسيا للسياسات العامة. وبرغم انخفاض معدلات البطالة في بعض الدول المتقدمة إلا أن هناك بعض الضغوط في سوق العمل خاصة نمو الاجور بسبب ما تعانيه هذه الدول وكثير من الدول الناشئة والنامية من ضعف الانتاجية. وبحسب تقديرات منظمة العمل الدولية يتوقع أن يبلغ معدل البطالة نحو 5.9% في عامي 2015 ، 2016. ومن المتوقع أن يصل معدل النمو نحو 6.9% في البلدان المتقدمة، ويبقى مرتفعا في منطقة اليورو عند مستوى 11% بينما يسجل في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 6.8% في عام 2015.

وعلى صعيد **دول مجلس التعاون الخليجي**، يتوقع صندوق النقد الدولي أن يبلغ النمو الاقتصادي حوالي 3.3% في عام 2015 وحوالي 3.9% في عام 2016 ، ومن المتوقع أن لا يتجاوز نمو القطاعات غير النفطية نسبة 4% في عامي 2015 و 2016، وذلك نتيجة للهبوط الحاد في اسعار النفط، الذي يتوقع أن يحدث عجزا في المالية العامة بنحو 13% من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي في دول مجلس التعاون الخليجي مجتمعة. وقد دفع ذلك دول المجلس إلى اعادة التفكير في خططها الانفاقية الضخمة حيث ستكون استثماراتها في مجال البنية التحتية منتقاه بعناية وستقتصر على المشروعات الاستراتيجية مع توقع تأجيل بعض المشروعات الاستثمارية غير الاساسية المخططة، وذلك بالتزامن مع برامج لضبط اوضاع المالية العامة. ومن الممكن ان يؤدي ارتفاع اسعار الفائدة الذي تم سريعا ، نظرا لربط اسعار عملاتها بالدولار الامريكي ، إلى ابطاء وتيرة الاستثمارات الخاصة في القطاعات غير النفطية ومع ذلك فمن غير المرجح أن يتسبب تراجع الائتمان المقدم للقطاع الخاص في حدوث اثار كبيرة على النشاط الاقتصادي المدفوع اساسا بالإنفاق الحكومي.

وفيما يتعلق **بأسعار النفط العالمية** فقد واصلت تراجعها خلال العام 2015 بسبب انخفاض الطلب وزيادة المعروض وعودة الانتاج في البلدان التي حدث فيها انقطاعات في امدادات النفط، بالإضافة الى رفض الدول الاعضاء في منظمة الدول المصدرة للنفط (OPEC) خفض الانتاج، مما دفع وكالة الطاقة الدولية إلى التحذير من تفاقم تخمة المعروض في اسواق النفط العالمية الذي ربما يستمر حتى نهاية 2016 على الاقل، في ظل تباطؤ الطلب وزيادة انتاج اوبك، إلا أنها توقعت أن وتيرة التخزين ستتباطأ في العام المقبل، وأنه من المستبعد ان ينفد مخزون الطاقة العالمي. ويقدر متوسط اجمالي انتاج منظمة الدول المصدرة للنفط خلال عام 2015 حوالي 31.1 مليون برميل يوميا في حين يقدر الطلب عليها خلال عام 2015 حوالي 29.6 مليون برميل يومياً.

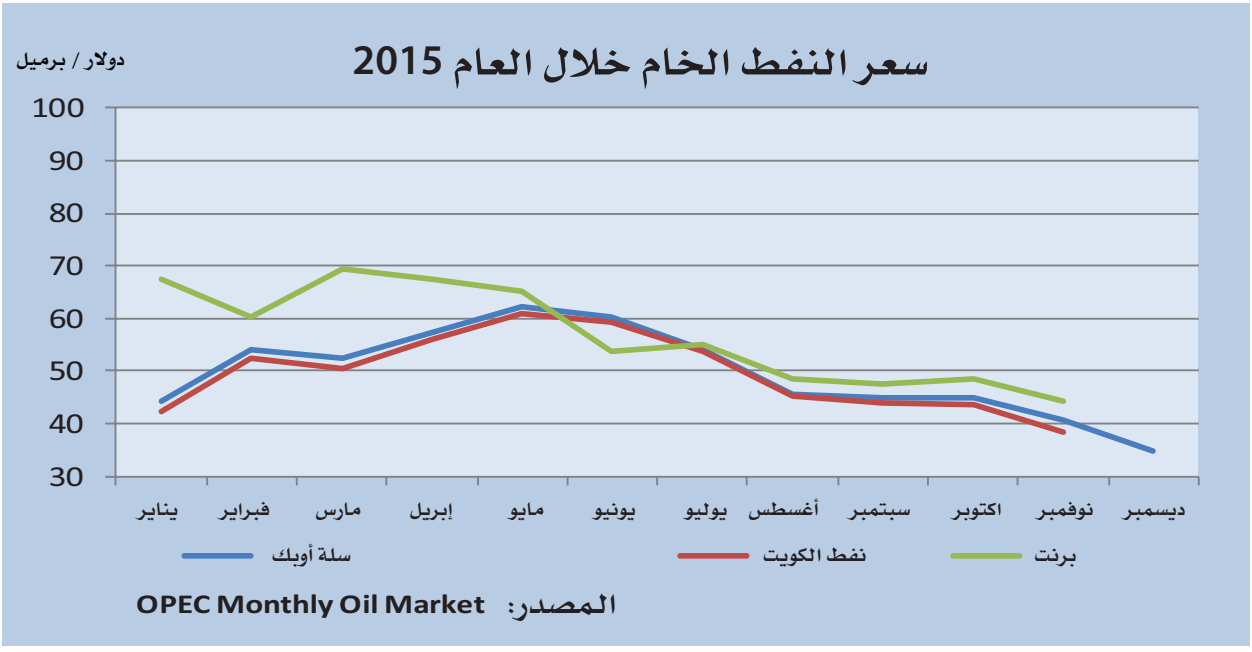

تطورات الاقتصاد الكويتي:

أكدت وكالة فيتش العالمية للتصنيف الائتماني على ثبات التصنيف الائتماني السيادي لدولة الكويت لعام 2015 عند AA مع نظرة مستقبلية مستقرة، واعتبرت الوكالة ان وضع الموازنة العامة القوي هو الداعم الرئيسي لهذا التصنيف. وقدرت الوكالة الأصول السيادية الخارجية الصافية بنحو 377% من الناتج المحلي الاجمالي في السنة المالية 2016/2015 مقارنة بـ 298% من الناتج المحلي الاجمالي في السنة المالية 2015/2014، حيث حل صندوق الهيئة العامة للاستثمار الكويتية السيادي في المرتبة الخامسة من صناديق الحكومات الاخرى. ومن المتوقع أن يبلغ الفائض في الميزانية العامة في السنة المالية 2016/2015 نحو 4.9% من الناتج المحلي الاجمالي ، أما الفائض في الحساب الجاري فيتوقع أن يبلغ نحو 4.1% من الناتج المحلي الاجمالي في عام 2015، ومن المتوقع كذلك أن تتعافى الموازين المالية والخارجية خلال عامي 2016 و 2017 وستكون التوقعات مرهونة بتعافي الانفاق الرأسمالي والانفاق المحلي.

ولقد أقر مجلس الأمة القانون الخاص بالخطة السنوية للعام 2017/2016 في 15 يوليو 2015 على أن يراعي عند اعداد الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2017/2016 الاهداف والسياسات والبرامج الواردة في هذه الخطة. وتتضمن هذه الخطة المشروعات الاستراتيجية الكبيرة ذات البعد التنموي الهام والتي تساهم في تحفيز النمو الاقتصادي وجذب الاستثمارات وخلق فرص وظيفية وتوسيع دور القطاع الخاص. ولقد استهدفت الخطة اعادة توزيع القوى العاملة الكويتية بالشكل الذي يخفف من اعباء التشغيل في القطاع الحكومي ويحد من تضخمه من خلال تشجيع القطاع الخاص على خلق فرص عمل حقيقية للعمالة الكويتية ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

بالإضافة إلى رفع كفاءة الخدمات الصحية وتأكيد دور التعليم في دفع عجلة التنمية والعمل على تطوير المناهج الدراسية وتحسين مركز الكويت في اختبارات التقويم والقياس العالمية.
كما استهدفت الخطة زيادة متوسط معدل الناتج المحلي الحقيقي من 3.3% خلال الفترة 2013-2014 الى 5.9% خلال الفترة 2015-2020، وزيادة مساهمة القطاع الخاص من الناتج المحلي الاجمالي من 26.4% الى 41.9%، ونسبة الانفاق الرأسمالي الى اجمالي الانفاق الحكومي من 9% إلى 11.9% خلال نفس الفترة. كما هدفت الخطة ايضا الى تنويع القاعدة الانتاجية من خلال تبني مشروعات ترتبط بإنتاج النفط محليا وخارجيا، مثل مشروع مصفاة الزور ومصفاة جديدة متكاملة مع مجمع البتروكيماويات ومحطات الوقود في فيتنام ومشروع الاستراتيجية الصناعية لدولة الكويت حتى عام 2035.

ومن جانب آخر فقد قام بنك الكويت المركزي في ديسمبر 2015 برفع سعر الخصم بمقدار 0.25%، ليصبح 2.25% بدلا من 2% كما في السابق، وذلك في أعقاب قيام مجلس الاحتياطي الفيدرالي الامريكي برفع سعر الفائدة الرئيسي بمقدار 0.25%، ونتيجة لهذا التغير تأثرت اسعار الفائدة على القروض المصرفية حيث ارتفعت، بعد حساب هامش الإقراض المسموح به وهو ثلاث نقاط مئوية فوق سعر الخصم للقروض الاستهلاكية وأربعة نقاط مئوية للإقراض التجاري طويل الأمد، إلى ما بين 5.25%-6.25%. ولقد جاء قرار رفع سعر الخصم حرصا من بنك الكويت المركزي على ضمان تنافسية وجاذبية العملة الوطنية باعتبارها الوعاء الرئيسي للمدخرات الوطنية وبما يساهم في تهيئة الاجواء الداعمة لتمكين الاقتصاد المحلي من تجاوز تداعيات المرحلة التي يمر بها حاليا. كما ساهمت السياسات النقدية التي اتخذها بنك الكويت المركزي في المحافظة على استقرار الأسعار، حيث بلغ معدل التضخم السنوي مقاساً بالتغيير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك 3.03% في نهاية ديسمبر 2015.

ومن المتوقع أن ينمو **الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي** في الكويت حسب تقديرات صندوق النقد الدولي بنسبة 0.8% في عام 2015 وأن يصل الى 2.4% في عام 2016 مدفوعا بقوة الاستهلاك العام والخاص والانفاق الرأسمالي مما يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الحقيقي للقطاع الغير نفطي بنسبة 3%. أما الناتج المحلي النفطي الحقيقي فمن المتوقع أن ينخفض بنسبة 1.4% في عام 2015 نتيجة للانخفاض في أسعار النفط حيث بلغ متوسط سعر البرميل حوالي 51.6 دولار/برميل في نهاية سبتمبر 2015 مقابل متوسط سعر 95.32 دولار/ برميل في عام 2014، بانخفاض نسبته 45.8 %، في حين بلغ حجم انتاج الكويت من النفط 2.855 مليون برميل يومياً.

وتشير البيانات الخاصة **بالميزانية العامة للدولة** للسنة المالية 2016/2015 حتى ديسمبر 2015 الى تحقيق فائض قدره 2.2 مليار د.ك مقارنة بعجز مقدر للفترة ذاتها قيمته 6.1 مليار د.ك وللسنة المالية بقيمة 8.2 مليار د.ك. ويعود ذلك الفارق بين البيانات الفعلية والتقديرية إلى اختلاف سعر برميل النفط عند تقدير الايرادات النفطية المتوقعة للسنة المالية 2016/2015

عن ذلك الفعلي والتي بلغت 10.5 مليار د.ك في حين كان المقدر لها 8.1 مليار د.ك خلال نفس الفترة، و 10.8 مليار د.ك للسنة المالية، ولقد قدرت الايرادات النفطية عند اعداد الميزانية بسعر برميل قدره 45 دولار / برميل.

وبالنسبة للمصروفات الفعلية فلقد بلغت نحو 8.04 مليار د.ك في نهاية ديسمبر 2015 ومن المقدر لها أن ترتفع الى نحو 12.7 مليار د.ك، نتيجة لخصم 10% من اجمالي الايرادات لحساب احتياطي الاجيال القادمة ولمستحقات اخرى لم يتم تنفيذها خلال الفترة المعنية، مما يؤدي الى ظهور عجز في الميزانية العامة للدولة تقدر قيمته بحوالي 3.6 مليار د.ك حتى نهاية ديسمبر 2015.

الميزانية العامة التقديرية والفعلية للسنة المالية 2016/2015 (مليون د.ك)

الإيرادات	التقديرية (2016/2015)	الفعلية (حتى ديسمبر 2015)
الإيرادات النفطية	10,757.5	10,522.9
الإيرادات غير النفطية	1,453.2	858.2
الإيرادات الكلية	12,210.7	11,363.6
المصروفات	19,171.0	8,037.9
الفائض (العجز)*	(8,181.4)	2,205.0

*بعد استقطاع 10% احتياطي الأجيال القادمة.

وبلغ **فائض الميزان التجاري** خلال الارباع الثلاث الاولى من عام 2015 حوالي 6 مليار د.ك مقارنة بفائض قدره 16.5 مليار د.ك خلال نفس الفترة من عام 2014 ، أي بانخفاض نسبته 63.9%. وسجلت الواردات ارتفاع نسبته 9.1% خلال نفس الفترة. وتمثل الصادرات النفطية 89.3% من جملة الصادرات خلال الفترة ذاتها من عام 2015 ، ولقد سجلت انخفاض نسبته 46% خلال الفترة المعنية، في حين سجلت الصادرات غير النفطية ارتفاع نسبته 1.7%.

أما بالنسبة **للتسهيلات الائتمانية** التي قدمتها البنوك المحلية للقطاع الخاص في عام 2015، ممثلة برصيد الجزء النقدي المستخدم من هذه التسهيلات والتي بلغت حوالي 33.2 مليار د.ك في نهاية العام 2015، فقد سجلت ارتفاع نسبته حوالي 8.1% بالمقارنة مع زيادة نسبتها 6.3% في عام 2014.

توزيع التسهيلات الائتمانية حسب القطاع ومعدل النمو في عام 2015

القطاع	2015		معدل النمو (%)	
	الرصيد (مليون د.ك)	النسبة من التسهيلات الكلية (%)	2015	2014
التجارة	3,114.8	9.4	9.4	3.7
الصناعة	2,035.8	6.1	16.8	-1.7
البناء والتشييد	1,953.3	5.9	2.5	-0.5
الخدمات الشخصية	13,835.3	41.7	11.1	10.4
العقار	8,048.8	24.2	2.0	3.8
الأخرى	4,221.6	12.7	8.3	8.4
جملة التسهيلات الائتمانية	33,209.6	100	8.1	6.3

من ناحية أخرى، فقد سجل **عرض النقد** زيادة نسبتها 1.2% في نهاية عام 2015، نتيجة للزيادة في المطالب على القطاع الخاص والمطالب على الحكومة بنسبة 7.6% و 1.1% على التوالي مقارنة بعام 2014 كما هو موضح بالجدول التالي:

عرض النقد M2 (مليون دينار كويتي)			
	2014	2015	نسبة التغير %
صافي الأصول الأجنبية	15,971.4	15,633.4	-2.1
المطالب على القطاع الخاص	32,705.9	35,176.7	7.6
المطالب على الحكومة	1,562.6	1,579.6	1.1
ودائع الحكومة وحساباتها	5,902.3	6,732.8	14.1
أخرى	10,717.2	11,565.9	7.9
عرض النقود (M2)	33,972.6	34,392.1	1.2

وبالنسبة **لقطاع العقار**، فعلى الرغم من زيادة مبيعات العقار في نوفمبر 2015 بنسبة 63% مقارنة بشهر اكتوبر من نفس العام، وهي أعلى نسبة نمو يشهدها القطاع منذ عام 2009 وتعود إلى قيام بعض الشركات والمستثمرين بعمليات مبادلات وتعديل أوضاعها المالية والاستثمارية مع اقتراب نهاية العام، إلا أنه وبالمقارنة مع عام 2014 تراجعت مبيعات العقار في عام 2015 بنسبة 29%، ويعود ذلك إلى الانخفاض المستمر خلال العام في أسعار النفط وما صاحبه من قلق وتخوف من التراجع في حركة نشاط الاقتصاد المحلي، حيث بلغ متوسط المبيعات العقارية السنوي في عام 2015 حوالي 253.5 مليون د.ك مقابل 355.8 مليون د.ك في عام 2014. ولقد بلغ حجم العقار السكني 1.4 مليار د.ك في عام 2015 وبمتوسط شهري قيمته 113.4 مليون د.ك مقابل 158.3 مليون د.ك في عام 2014 بانخفاض نسبته 28.4%، كما سجل متوسط عدد الوحدات المباعة منها انخفاضا نسبته 33.3% خلال نفس الفترة. أما المبيعات العقارية الاستثمارية فلقد بلغت 1.27 مليار د.ك وبمتوسط شهري قيمته 102.2 مليون د.ك مقابل 151 مليون د.ك في عام 2014 بانخفاض نسبته 32.3%، في حين بلغت مبيعات العقار التجاري 455 مليون د.ك في نهاية عام 2015، بانخفاض نسبته 18% عن الفترة ذاتها من العام السابق.

استمر **سوق الكويت للأوراق المالية خلال عام** 2015 بتكبد الخسائر للعام الثاني على التوالي رغم أدائه الجيد في الربع الاول من العام، حيث شهد السوق أكبر انخفاض للأداء منذ 10 أعوام. ويأتي هذا الاداء السلبي لعدة عوامل منها الانخفاض الحاد في أسعار النفط، تأثر السوق ايضا بظاهرة الانسحاب الاختياري للعديد من الشركات وانخفاض الثقة لدى المستثمرين في السوق والتوجه إلى الاستثمار في قطاعات أخرى. ولقد أنهى المؤشر السعري العام عند 5,615.12 نقطة بانخفاض نسبته 14.1% من مستوى اغلاقه في نهاية عام 2014. أما المؤشر الوزني فلقد أغلق عند 381.7 نقطة بانخفاض قدره 13% عن المستوى العام السابق، في حين اقفل مؤشر كويت – 15 عند 900,4 نقطة بانخفاض نسبته 15.1% . وبلغت قيمة التداولات 2.64 مليار د.ك بانخفاض بلغ 56.7% عن مستوى العام السابق، وانخفضت السيولة بنسبة 35.2% لتصل الى 3.94 مليار د.ك. ولقد تراجعت قيمة السوق الرأسمالية بنسبة 9.7% حيث سجلت 25.28 مليار د.ك مقارنة مع 27.98 مليار د.ك في العام 2014.

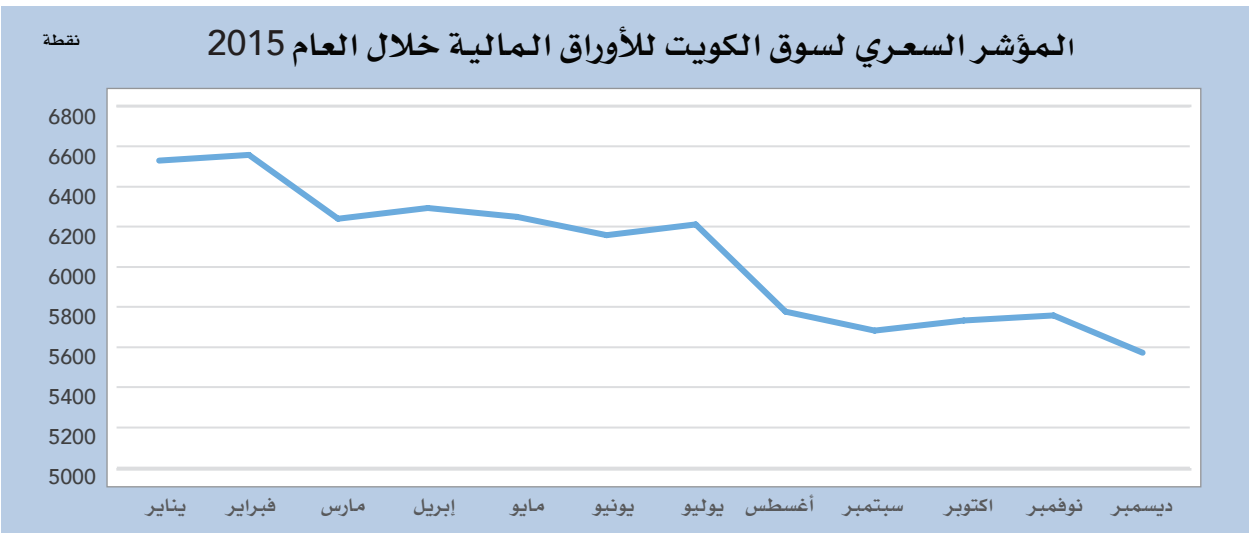

قطاع الصناعة التحويلية في دولة الكويت

لقد أصبح تحقيق المستهدف في خطة التنمية الحالية 2016/2015 – 2020/2019 أكثر الحاحا للتنفيذ، حيث إن اصلاح الاقتصاد الوطني يتطلب تنفيذ سياسات وبرامج موجهة لتنمية القطاعات الاقتصادية والتي من ضمنها القطاع الصناعي، والتي ستحدث تغيرات هامة في تحفيز النمو ومشاركة القطاع الخاص في الاستثمار وتنفيذ المشروعات الصناعية.

وتهدف الخطة إلى زيادة معدلات نمو القطاع الصناعي لتبلغ 8.3% سنويا، إعادة هيكلة القطاع لتشجيع الصناعات ذات القيمة المضافة العالية والجاذبة لاستثمارات القطاع الخاص لتبلغ بالمتوسط 349 مليون د.ك سنويا. كما تسعى الخطة إلى تعزيز دور المشروعات الصغيرة وتمكينها من تطوير روابطها الصناعية لخدمة الصناعات الكبيرة.

ومن خلال برامج الخطة سيتم تعزيز العمل على حماية المنتجات الوطنية من الاغراق، وتقديم الحوافز التشجيعية لتنمية الصادرات الوطنية.

وتسعى الهيئة العامة للصناعة الى تنفيذ مشروعاتها الواردة بالخطة والخاصة بتوفير القسائم الصناعية، حيث انجزت تهيئة قطعة 11 في منطقة صبحان الصناعية والتي وفرت 172 قسيمة صناعية ، وتعمل على تنفيذ انجاز البنية الاساسية لمنطقة الشدادية الصناعية والتي ستشمل على (1036) قسيمة صناعية موزعة على الصناعات الكيميائية (299) قسيمة ، الصناعات الغذائية (242) قسيمة ، وصناعات متنوعة (495) قسيمة. بالإضافة إلى مشروع تعزيز القدرات التصديرية للمنشآت الصناعية بالتعاون مع المنظمات الدولية. كما باشرت الهيئة في تنفيذ مشروع الاستراتيجية الصناعية الوطنية لدولة الكويت حتى عام 2035 مع مكتب استشاري عالمي لصياغة استراتيجية جديدة بالتشاور مع القطاع الخاص لتكون اكثر فاعلية وقابلية للتطبيق. وخلال عام 2015، استمر الاداء المتواضع لقطاع الصناعة نتيجة عدم توفر القسائم الصناعية، طول الدورات المستندية للإجراءات والتراخيص، تضارب الاختصاصات بين الجهات الرسمية، ضعف المناخ الاستثماري وتدني معدلات الصادرات الوطنية.

وتشير بيانات الهيئة العامة للصناعة للفترة (2010-2014) الى النمو المتواضع في اعداد المنشآت الصناعية القائمة بنحو 1% ليبلغ عدد المنشآت 1141 منشأة صناعية في عام 2014. وكما هو موضح ايضا في الجدول من جانب الحرف الصناعية الزيادة في اعدادها بمعدل نمو 5% ليبلغ العدد 5343 حرفة صناعية في عام 2014.

التطور في عدد المنشآت والحرف الصناعية

الأنشطة	عدد المنشآت الصناعية القائمة المرخصة		عدد الحرف الصناعية القائمة المرخصة	
	2010	2014	2010	2014
المنتجات الغذائية والمشروبات	119	127	211	322
المنسوجات والملبوسات والصناعات الجلدية	23	24	969	1,104
الخشب والمنتجات الخشبية	112	115	301	394
الورق ومنتجات الطباعة والنشر	92	95	508	539
الكيماويات والمشتقات النفطية	156	168	203	315
المنتجات التعدينية غير المعدنية	261	271	194	227
منتجات معدنية أساسية	25	26	--	--
المنتجات المعدنية	297	305	1,969	2,405
صناعات تحويلية أخرى	10	10	34	37
الإجمالي	1,095	1,141	4,389	5,343

وتشير البيانات الأخيرة الصادرة من الإدارة المركزية للإحصاء والخاصة بحسابات الدخل والناتج القومي للعام 2014،

إن مساهمة قطاع الصناعة التحويلية (شاملاً التكرير) بلغت حوالي 5.9% من الناتج المحلي الإجمالي ونسبة 11% من الناتج المحلي غير النفطي في عام 2014. وباستبعاد التكرير ، فإن مساهمة القطاع تمثل 3.4% من الناتج المحلي الإجمالي ونسبة 6.4% من الناتج المحلي غير النفطي. وقد سجل قطاع الصناعة التحويلية (باستبعاد التكرير) معدل نمو نسبته 4.3% في عام 2014 مقارنة بمعدل نمو نسبته 1.3% في عام 2013.

وتوضح بيانات الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الصناعة حسب الأنشطة الصناعية التطور في نتائجها خلال الفترة 2013 و 2014، حيث سجلت جميع الأنشطة الصناعية خلال العام 2014 نمواً، باستثناء صناعة المنتجات الكيماوية والتي تمثل 46.7% من ناتج قطاع الصناعة التحويلية حيث انخفض الناتج المحلي لها بنسبة 1.5% في عام 2014 بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 0.6% في عام 2013. ولقد سجلت صناعة الأغذية والمشروبات ارتفاعا في قيمتها المضافة بلغ 17.6% خلال عام 2014 بالمقارنة مع انخفاض بلغ 3.8% عام 2013.

وبلغ معدل نمو القيمة المضافة في كل من صناعة المنسوجات والملابس والمنتجات الجلدية والصناعة التعدينية غير المعدنية نسبة 18.2% و11.1% على التوالي في عام 2014 بالمقارنة مع معدل نمو نسبته 4.9% و 5.5% على التوالي في عام 2013. كما سجلت كل من صناعة الخشب ومنتجاته والأثاث وصناعة الورق والطباعة والصناعة المعدنية الاساسية ارتفاع نسبته 6.6% ، 6% و1.5% على التوالي في عام 2014 مقارنة بمعدل نمو نسبته 7.4% ، 6.5% و46.3% على التوالي في عام 2013. أما صناعة المعدنية المصنعة والصناعات الاخرى فلقد سجلا نمواً في قيمتها المضافة خلال العام 2014 بلغت نسبته 5.2% و 6.3% على التوالي مقارنة بانخفاض نسبته 2.7% و 24% على التوالي في عام 2013.

وقد شهد قطاع الصناعة التحويلية تغيرات هيكلية خلال الفترة من عام 2000 الى عام 2014، ويعود ذلك إلى اختلاف معدلات النمو السنوية في الناتج المحلي الإجمالي للأنشطة الصناعية المختلفة بسبب تركيز القطاع الخاص على الصناعات الواعدة وذات القيمة المضافة العالية. حيث تغير الوزن النسبي للأنشطة الصناعية مثل انخفاض نسبة نشاط الصناعات الغذائية والمشروبات من 23% الى 15.1% في حين ارتفعت نسبة نشاط قطاع المنتجات الكيماوية الى حوالي 46.7% بالمقارنة مع 12.3% خلال نفس الفترة، كما هو موضح بالجدول التالي:

الناتج المحلي الإجمالي في قطاع الصناعة التحويلية

	2000		2013 *		2014**	
الصناعة	الناتج (مليون د.ك)	النسبة إلى الإجمالي (%)	الناتج (مليون د.ك)	النسبة إلى الإجمالي (%)	الناتج (مليون د.ك)	النسبة إلى الإجمالي (%)
الغذائية والمشروبات	68.8	23.0	202.8	13.4	238.5	15.1
المنسوجات والملابس والمنتجات الجلدية	35.6	11.9	68.3	4.5	74.8	4.7
الخشب ومنتجاته والأثاث والتنجيد	13.2	4.4	36.3	2.4	38.7	2.4
الورق والطباعة	28.2	9.4	78.6	5.2	83.3	5.3
المنتجات الكيماوية	36.9	12.3	751.8	49.5	740.3	46.7
الصناعات التعدينية غير المعدنية	45.2	15.1	151.8	10.0	168.6	10.6
المعدنية الأساسية	4.7	1.6	39.8	2.6	40.4	2.5
المعدنية المصنعة	60.2	20.1	182.1	12.0	191.5	12.1
الصناعات الأخرى	6.9	2.2	7.9	0.5	8.4	0.5
إجمالي الناتج المحلي للصناعة التحويلية (أسعار جارية)	299.7	100.0	1,519.3	100.0	1,584.5	100.0

* بيانات معدلة

** بيانات أولية

هيكل قطاع الصناعة التحويلية الأعوام 2000 ، 2013 ، 2014

(نسبة الناتج المحلي للأنشطة إلى إجمالي قطاع الصناعة التحويلية)

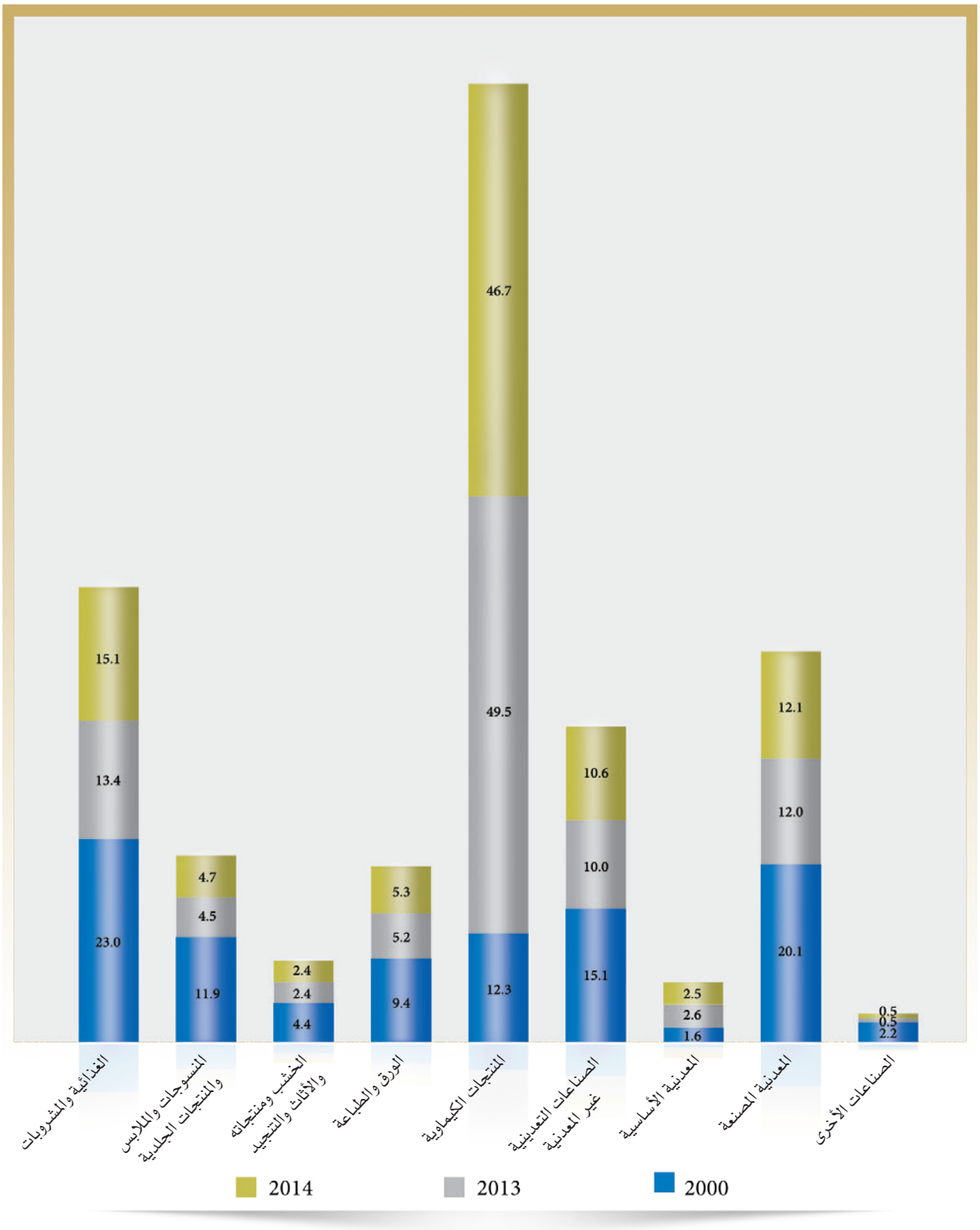

تقرير إدارة البنك لعام 2015

السيد/ علي عبدالنبي خاجة
الرئيس التنفيذي

لقد باشرت ادارة البنك خلال عام 2015 في تنفيذ خطتها الاستراتيجية الرابعة للسنوات (2015-2017) التي تهدف الى تحقيق رؤية البنك في تعزيز دوره في دعم الصناعة وتحقيق قيمة مضافة أعلى للاقتصاد الوطني من خلال النمو في تمويل المشروعات الصناعية وتوسيع نطاق أنشطته التمويلية لتشمل قطاع الخدمات المساندة للقطاع الصناعي. وحددت استراتيجية البنك مجموعة من الاهداف المالية والتي من أهمها: النمو في محفظة التسهيلات الائتمانية، النمو في العائد على الاصول، النمو في محفظة الاستثمار مع المحافظة على جودة المحفظة الائتمانية. كما حددت مجموعة من الاهداف الادارية والتشغيلية والتي منها: تحسين خدمة العملاء، تنفيذ خطة التطوير الوظيفي، استكمال البنية التحتية للأنظمة الآلية المصرفية وبناء نظم قواعد البيانات. وقام البنك بالتطبيق السليم لنظم وقواعد الحوكمة وعزز من أساليب تقييم وقياس المخاطر الائتمانية.

وعلى الرغم من استمرار النمو المتواضع للقطاع الصناعي خلال عام 2015، إلا أن البنك استطاع بعد أخذ المخصصات اللازمة من تحقيق صافي ربح قدره 9.285 مليون د.ك في نهاية عام 2015 مسجلا انخفاضا نسبته 11% عن عام 2014. وبلغ اجمالي الاصول 624 مليون د.ك مع نهاية 2015، بانخفاض نسبته 6.6% بالمقارنة مع 668 مليون د.ك لعام 2014. وعزز البنك من جودة محافظة الائتمانية حيث انخفضت نسبة القروض المتعثرة من 1.2% عام 2014 الى 1.09% في نهاية عام 2015. وسجل صافي رصيد محفظة القروض والسلفيات مع نهاية العام مبلغ 269.4 مليون د.ك، بارتفاع نسبته 2.5% عن رصيد العام الماضي.

أنظمة الضبط والرقابة الداخلية

لقد وضعت ادارة البنك نظماً للرقابة الداخلية لأنشطة وكافة عملياته بناءً على توجيهات وتعليمات مجلس الادارة ووفق متطلبات بنك الكويت المركزي. وتحرص الادارة على تطبيق تلك الأنظمة لضبط صحة السجلات المحاسبية وجميع معاملات البنك وحمايتها من المخاطر المصرفية.

ويقوم مجلس الادارة من خلال لجنة المخاطر المنبثقة عنه بمراجعة نظم الرقابة وإجراء التعديلات المناسبة على السياسات بشكل سنوي (إن وجدت) ورفعها للمجلس لاعتمادها، ويتم توزيعها على كافة الموظفين المعنيين بالأنشطة التشغيلية. وتقع مسؤولية التحقق من الالتزام بالإجراءات التشغيلية المعتمدة لتلك الانشطة على عاتق مدراء الدوائر ورؤساء الوحدات المختلفة في البنك.
ويقوم التدقيق الداخلي في البنك بمراجعة مدى ملاءمة وكفاية أنظمة الرقابة الداخلية في البنك بشكل دوري وتحديد مدى الالتزام بالسياسات والاجراءات المعتمدة. ويقدم رئيس التدقيق الداخلي تقريره مباشرة الى مجلس الادارة ولجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الادارة.

فبناءً على تقارير التدقيق الداخلي ودائرة ادارة المخاطر التي تقيم مدى فعالية نظم الرقابة الداخلية وتقارير التقييم الذاتي لمخاطر التشغيل في البنك والتقارير المالية لعام 2015، خلصت الادارة على أنه لا يوجد أي خلل جوهري في نظام الرقابة الداخلية في البنك.

وفيما يلي نستعرض أنشطة البنك خلال العام 2015:

القروض الصناعية

وافق البنك خلال عام 2015 على منح قروض صناعية ميسرة طويلة الاجل لـ 26 مشروعا صناعيا، تمثلت في 18 مشروع توسعة لصناعات قائمة و7 مشاريع جديدة بالإضافة الى مشروع واحد تكلفة زائدة. ولقد ارتفع عدد القروض الذي تم الموافقة عليها بنسبة 36.8% عن عدد القروض الموافق عليها في عام 2014.
وكان مجموع الالتزامات بقروض صناعية في عام 2015 حوالي 57.3 مليون د.ك بلغت تكلفتها الاجمالية 79.3 مليون د.ك. ويمثل ذلك ارتفاعاً نسبته 16.2% بالمقارنة مع عام 2014 وذلك نتيجة للزيادة في عدد المشاريع الممولة.

ويبين الجدول التالي توزيع الالتزامات بقروض صناعية خلال عام 2015 حسب النشاط الصناعي:

النشاط	عدد المشروعات	إجمالي تكلفة المشاريع	تمويل البنك	النصيب النسبي للتمويل %
		(ألـــف د.ك)		
استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي	2	21,796	15,100	26.4
صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات	3	4,638	2,720	4.8
صناعة الخشب والمنتجات الخشبية ما عدا الأثاث ومنتجات القش ومواد الضفر	1	2,253	1,470	2.6
صناعة الورق ومنتجات الورق	2	3,768	3,300	5.8
صناعة الطباعة و النشر	1	357	300	0.5
صناعة المواد والمنتجات الكيميائية	3	11,671	8,366	14.6
صناعة منتجات المعادن اللا فلزية الأخرى	7	26,608	21,035	36.7
صناعة الفلـزات الأساسية	1	1,400	1,000	1.7
صناعة منتجات المعادن المشكلة ما عدا الماكينات والمعدات	4	4,735	2,760	4.8
صناعة الأجهزة الطبية وأدوات القياس عالية الدقة والأدوات البصرية والساعات بأنواعها	1	1,014	900	1.6
صناعة المركبات ذات المحركات والمركبات المقطورة ونصف المقطورة	1	1,015	300	0.5
الإجمـالـي	26	79,255	57,251	100.0

ويتضح من الجدول السابق أن قطاع صناعة منتجات المعادن اللافلزية الاخرى قد أخذ النصيب الاكبر من حجم الالتزامات بقروض صناعية جديدة خلال عام 2015 حيث بلغ نصيبها 36.7% من اجمالي الالتزامات بقروض صناعية وذلك لتمويل 7 مشاريع صناعية بقيمة 21,035 مليون د.ك، وجاء ترتيب قطاع استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي في المرتبة الثانية إذ بلغ نصيبها 26.4% من اجمالي الالتزامات بقروض صناعية، ثم جاء في المرتبة الثالثة وبنصيب 14.6% من اجمالي الالتزامات قطاع المواد والمنتجات الكيميائية.

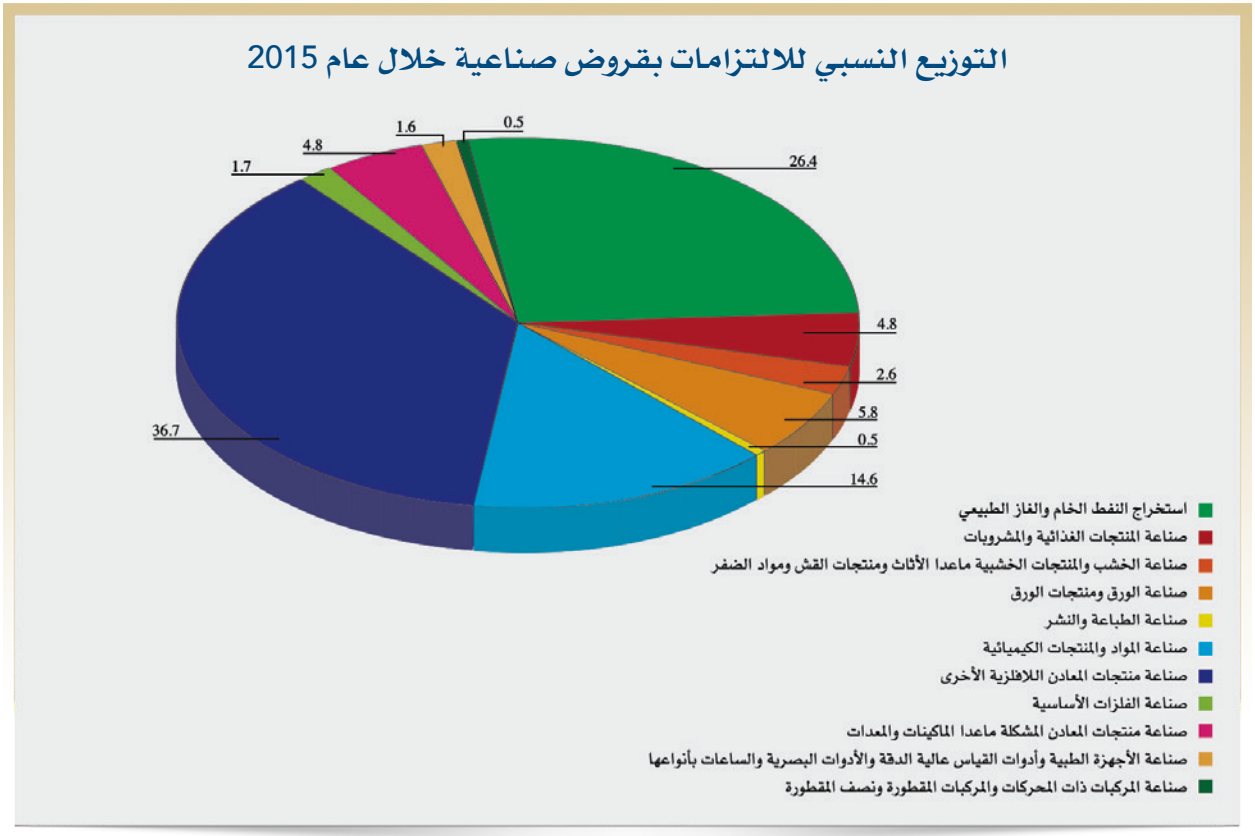

ويمكن التعرف على دور البنك والتزاماته بقروض صناعية خلال السنوات الماضية من خلال الجدول التالي:

	2011	2012	2013	2014	2015	المتراكم 2015-1974
عدد القروض الصناعية	22	25	40	19	26	1,017
تكلفة المشروعات الممولة (ألف دينار كويتي)	72,019	58,510	51,641	67,732	79,255	2,009,243
إجمالي الالتزام بالتمويل (ألف دينار كويتي)	41,443	42,035	33,990	49,286	57,251	1,113,398
نسبة التمويل إلى تكلفة المشروع (%)	58	72	66	73	72	55.4
متوسط تكلفة المشروع (ألف دينار كويتي)	3,274	2,340	1,291	3,565	3,048	1,975.7
متوسط تمويل البنك (ألف دينار كويتي)	1,884	1,681	850	2,594	2,202	1,094.8

أما بالنسبة لمتراكم التزام البنك بالقروض الصناعية خلال الفترة من 1974–2015 فأشار الجدول الى أن البنك قد وافق خلال هذه الفترة على توفير 1,017 قرضا صناعيا لمشاريع صناعية بلغ اجماليها 1.1 مليار د.ك، وتمثل 55.4% من اجمالي تكلفة المشروعات والبالغة حوالي 2 مليار د.ك.

التمويل التجاري

استمر البنك خلال العام 2015 بتقديم الدعم الفعال للقطاع الصناعي في دولة الكويت وذلك عن طريق تقديم مجموعة متكاملة من التسهيلات المصرفية التجارية مثل تسهيلات تمويل رأس المال العامل وتمويل المشاريع ومنح قروض قصيرة الاجل. كما قام بمنح العملاء الصناعيين تسهيلات التمويل المعبري لحين سحب القروض الصناعية أو لحين حصولهم على قرض صناعي طويل الاجل، ويتم تسعير التسهيلات الممنوحة طبقا لمعدل أسعار السوق، بالإضافة الى منح ومراقبة الحدود النقدية والقطع الاجنبي للبنوك العالمية والمحلية والمؤسسات الاستثمارية.

وفي ظل انخفاض النمو الاقتصادي فقد انخفض حجم التسهيلات النقدية خلال عام 2015 ليصل إلى 139.9 مليون د.ك مقارنة مع 147.8 مليون د.ك في نهاية عام 2014 ، كما يعود الانخفاض الى سداد بعض العملاء الرئيسيين في البنك مديونيتهم ، وتجاوز حجم التسهيلات التجارية الفعلي بنسبة 5.2% عن المبلغ المقدر في الخطة الاستراتيجية. أما على صعيد التسهيلات غير النقدية، فقد شهد ارتفاعا بنسبة 25.7% في عام 2015 مقارنة بالعام الماضي، من 66.8 مليون د.ك في نهاية عام 2014 الى 84 مليون د.ك في نهاية العام الحالي وذلك نتيجة لتمويل عقود ومشاريع جديدة.

ومن جانب آخر، استمر البنك بمنح تسهيلات لعملاء حاليين إضافة الى استقطاب عملاء جدد، وعلى وجه الخصوص في قطاعات البتروكيماويات ومنتجات مواد البناء والمنتجات الهندسية والمعدنية والمنتجات الغذائية.

واستمرارا في سياسة البنك بالتركيز بشكل أكبر على السوق المحلي، فإن النشاط على الصعيد الدولي كان متحفظا خلال العام 2015.

الاستثمار المباشر

حرص البنك خلال العام 2015 على اقتناص الفرص الاستثمارية الواعدة في صناديق الملكية الخاصة مع مدراء الصناديق الحاليين ومدراء صناديق جدد ممن لهم أداء مميز في قطاعاتهم على مدى السنين بالإضافة الى الاستثمارات المباشرة بالقطاع الصناعي المحلي. وبالرغم من استمرار تقلبات المناخ الاستثماري محليا وعالميا وهبوط أسعار النفط ، فلقد ارتفع رصيد استثمارات البنك بنسبة 2.6% حيث بلغ حوالي 94.5 مليون د.ك في عام 2015 بالمقارنة مع 92.1 مليون د.ك في عام 2014. كما نمت الاصول بنسبة 1.7% لتصل الى 135.6 مليون د.ك في عام 2015 بالمقارنة مع 133.2 مليون د.ك في عام 2014. واستمر البنك في البحث عن أفضل الفرص الاستثمارية المحلية والاقليمية في القطاع الصناعي والقطاعات المكملة له محليا وخارجيا خاصة فيما يتعلق بالصناعات البتروكيماوية وذلك عملا بأهداف لبنك الرامية الى المشاركة الفعالة في ملكية مشاريع صناعية جديدة.

الخزينة ومحفظة الأوراق المالية

واصل البنك نشاطه في عام 2015 في الادوات المالية الاساسية مثل القطع الاجنبي وأسواق الودائع ومحافظ الاوراق المالية، وكانت نتائجها ايجابية لربحية البنك رغم تدني أسعار الفوائد محليا وعالميا نتيجة لاستمرار تداعيات الازمة المالية العالمية.

ونتيجة للتقلبات في الاسواق المالية فقد تركز النشاط على الاستثمار في سندات الخزانة الحكومية المقومة بالدينار الكويتي وذلك لضمان النمو الجيد والجدارة الائتمانية العالية وتجنبا لأي انخفاض في الاسعار. كما عزز البنك نشاط المرابحات الاسلامية مع البنوك الاسلامية بالدينار الكويتي والعملات الاجنبية كونها بديل للتعامل في سوق الاقتراض التقليدي ولقد أدى هذا التعاون الى نمو العلاقة بين البنوك المحلية الاسلامية والتقليدية كسوق مالي للأنتربنك وتم تغطية جانب مطلوبات البنك بأسعار تنافسية.

كما قام البنك بمفاوضات ناجحة للاقتراض المباشر مع مؤسسات مالية عالمية حيث تم اقتراض 35 مليون يورو لمدة ثلاث سنوات و 50 مليون دولار أمريكي لمدة ثلاث سنوات .

أما القطع الاجنبي فقد حرص البنك على خدمة عملائه وتلبية احتياجاتهم بأسعار صرف تنافسية وتقديم المشورة الفنية، والعمل على سداد احتياجات البنك من العملات الاجنبية مع الحرص على تطبيق تعليمات بنك الكويت المركزي، مما عزز من دور البنك وتجنبه لأي مخاطر بالسيولة.

البحـوث

يحرص البنك على توفير أحدث الدراسات والبحوث الاقتصادية لإداراته ولجانه المختلفة. وقد كثف العمل على إعداد التقارير الاقتصادية خلال العام 2015 متابعة للتطورات الاقتصادية المحلية والعالمية والتي كان على رأسها الانخفاض الحاد في أسعار النفط العالمية وتبعاته على الاقتصاد الكويتي ، بالإضافة الى متابعة الاحداث السياسية العالمية والاقليمية وآثارها على الاقتصاد المحلي . ولقد تم خلال العام 2015 إصدار كتاب بعنوان "بنك الكويت الصناعي ومسيرة الاقتصاد الكويتي في أربعين عاما (1974-2014)"، وكذلك دراسة بعنوان "انخفاض أسعار النفط وأثره على الاقتصاد الكويتي".

وقد قام البنك خلال عام 2015 بإنجاز العديد من دراسات أبحاث السوق للمنتجات الصناعية المختلفة في دولة الكويت، وذلك بغرض تقييم الجدوى من إنتاجها محلياً من خلال دراسة حجم العرض والطلب الحالي والمستقبلي في الأسواق، ودرجة المنافسة بين المنتجات المحلية والمستوردة وعناصر المزيج التسويقي وتقدير حصة المنتج الجديد في تلك الأسواق. ومن إصدارات الدائرة لهذا العام "إحصاءات التركيبة السكانية لدولة الكويت للفترة 2011 – 2020"، كذلك "حركة التشييد والبناء والتوقعات المستقبلية لمساحات البناء للسنوات الخمس القادمة".

كما يحرص البنك على تحديث وتوسيع قاعدة المعلومات الخاصة بالصناعة في الكويت وذلك من خلال الزيارات الميدانية للمصانع والمؤسسات المتعلقة بالصناعة، والحصول على الاصدارات والدراسات من الندوات والمؤتمرات والمعارض الصناعية محلياً واقليمياً.

ادارة المحافظ

يقوم بنك الكويت الصناعي بإدارة ثلاث محافظ مالية نيابة عن الحكومة، وهي محفظة الصناعي للمشروعات الصغيرة ومحفظة التمويل الزراعي، برأسمال قدره ٥٠ مليون د.ك لكل منهما، ومحفظة تمويل الصناعة وفقا للشريعة الاسلامية برأسمال قدره 100 مليون د.ك.

تهدف **محفظة الصناعي للمشروعات الصغيرة** الى دعم وتوفير التمويل وفقا لأحكام الشريعة الاسلامية الى أنشطة

الكويتيين في مجالات الحرف والمشروعات الصغيرة في مختلف القطاعات التي لا تزيد حجم أصولها عن 500 ألف د.ك. وخلال العام 2015 تمت الموافقة على تمويل 232 مشروعاً في مختلف الانشطة بلغت تكلفتها الاستثمارية 29.8 مليون د.ك وبلغ اجمالي تمويل المحفظة حوالي 23.1 مليون د.ك ، وبنسبة 77.7% من التكلفة.

تمويل محفظة الصناعي للمشروعات الصغيرة خلال العام 2015

القطاع	عدد المشاريع	التكلفة الاستثمارية (د.ك)	مبلغ التمويل (د.ك)	النصيب النسبي للتمويل %
الصناعات التحويلية	37	5,290,236	4,296,999	18.6
تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية والسلع الشخصية والمنزلية	48	2,740,533	2,281,342	9.9
الفنادق والمطاعم	58	6,650,977	4,925,691	21.3
الأنشطة العقارية والايجارية	18	1,917,020	1,515,521	6.6
الصحة والعمل الاجتماعي	25	7,493,564	5,689,198	24.6
أنشطة خدمات المجتمع والخدمات الاجتماعية والشخصية الأخرى	34	4,087,366	2,234,444	14.0
تعليم	5	677,544	429,964	1.9
النقل والتخزين والاتصالات	4	343,203	282,243	1.2
الانشاءات	3	571,780	471,380	2.0
الإجمالي	232	29,772,223	23,126,782	100

يلاحظ من الجدول السابق، أن قطاع الصحة والعمل الاجتماعي قد حصل على أكبر نسبة من التمويل بلغت 24.6% من تمويل المحفظة لعدد 25 مشروعا، تلاه قطاع الفنادق والمطاعم بنسبة 21.3% من تمويل المحفظة لعدد 58 مشروعا، ومن ثم قطاع الصناعات التحويلية بنسبة 18.6% من تمويل المحفظة لعدد 37 مشروعا، ولقد استحوذت هذه القطاعات مجتمعة على 64.5% من تمويل المحفظة للعام 2015.

وبالنسبة **لمحفظة التمويل الزراعي** فلقد قامت خلال العام 2015 بتوفير التمويل لمختلف الانشطة الزراعية والمرتبطة بالزراعة، مثل انتاج المحاصيل الغذائية، انتاج الدواجن والالبان والانتاج الحيواني والمزارع السمكية بالإضافة الى أنشطة تبريد وحفظ ونقل المنتجات الزراعية. ولقد وافقت لجنة القروض الزراعية خلال العام 2015 على تمويل 64 مشروعا بلغت تكلفتها الاجمالية 15.4 مليون د.ك بلغت مساهمة محفظة التمويل الزراعي لها 8 مليون د.ك، بنسبة 52% من اجمالي التكلفة . ولقد بلغ متراكم حجم القروض الزراعية التي تم الموافقة عليها حوالي 101.7 مليون د.ك منذ عام 2001 وحتى نهاية عام 2015 قدمت لـ 590 مشروعاً.

تمويل محفظة التمويل الزراعي خلال العام 2015

القطاع	عدد القروض	تكلفة المشروع	تمويل المحفظة	النصيب النسبي للتمويل %
		دينار كويتي		
نباتي	26	8,470,572	5,105,500	63
تربية الأغنام	22	3,482,705	1,499,000	19
ألبان	4	1,266,500	340,000	4
أسماك	3	158,779	45,000	1
المزرعة المتكاملة	2	574,000	320,000	4
بيض	2	1,125,500	695,000	8
متنوعة قصيرة الأجل	5	323,868	100,000	1
المجموع	64	15,401,924	8,029,500	100

يلاحظ من الجدول السابق أن القطاع النباتي حصل على أعلى نسبة من تمويل القطاعات الزراعية حيث بلغت نسبة التمويل حوالي 63% من اجمالي تمويل المحفظة، يليه قطاع الامن الغذائي بنسبة 19%.

وتهدف **محفظة تمويل الصناعة وفقا للشريعة الاسلامية** الى تشجيع القطاع الصناعي من خلال التمويل المتوسط والطويل الاجل للمشاريع والخدمات الصناعية وفق أداوت تتفق مع أحكام الشريعة الاسلامية والتي منها المرابحة، الاجارة والاستصناع. وقد قامت المحفظة بالموافقة على تمويل مشروع صناعي واحد خلال العام 2015 في نشاط صناعة منتجات المطاط واللدائن وفق نظام المرابحة بقيمة 300 الف د.ك بلغت تكلفته الاجمالية حوالي 430 ألف د.ك. ولقد بلغ متراكم الالتزامات بالتمويل منذ تشغيل المحفظة في عام 2009 وحتى نهاية عام 2015 حوالي 41.6 مليون د.ك قدمت إلى 23 مشروع صناعي.

التزامات محفظة تمويل الصناعة وفقا للشريعة الإسلامية

	2012	2013	2014	2015	المتراكم 2009-2015
عدد المشروعات	5	2	7	1	23
التكلفة الكلية للمشاريع (ألف دينار كويتي)	4,174	2,407	9,078	430	115,349
تمويل المحفظة (ألف دينار كويتي)	2,186	1,750	5,830	300	41,601

تقنية المعلومات

ساهم نشاط تقنية المعلومات بالبنك خلال عام 2015 بصورة كبيرة وفعالة في برنامج تحويل وتطوير النظام المصرفي الاساسي للبنك، وحرص على تدريب الموظفين ونقل المعلومات واختبار النظام للتشغيل ، ويأتي ذلك تلبية لاحتياجات البنك من الاعمال المصرفية والاستثمارية وادارة الموارد البشرية والبنية التحتية لتقنية المعلومات لمواكبة التطورات التقنية في مجال الشبكات والنواحي الامنية تماشيا مع استراتيجية البنك. وتمكن النشاط من تحقيق التطور في البنية التحتية لتقنية المعلومات عن طريق التنسيق مع مجموعة من الموردين للتكنولوجيا والخدمات لتحقيق المزيد من الاحتياجات الامنية والرقابية وتعزيز النظم لاستخراج البيانات والتقارير اللازمة لأنشطة البنك.

الموارد البشرية والمسؤولية الاجتماعية

يولى بنك الكويت الصناعي اهتماماً خاصاً بتنمية وتطوير كوادره البشرية ، باعتبارها المورد الهام والقوة الدافعة لتطوير أعمال وأنشطة البنك وبما يعزز رسالته التنموية للقطاع الصناعي.

ولقد استمر البنك خلال العام 2015 على نفس النهج المتبع في استقطاب الكوادر الوطنية من حديثي التخرج ومن ذوي الخبرات في التخصصات التي لها صلة بأنشطة البنك ، كما أقام البنك عدة برامج تدريبية متخصصة لموظفيه بلغ عددها 75 برنامجاً بواقع 347 مشارك. ولقد عملت هذه البرامج على تشجيعهم وتطوير قدراتهم المهنية ومنحهم الفرص لاكتساب المعارف والمهارات الفنية في الأعمال المصرفية . وقد بلغ عدد الموظفين في نهاية العام 186 موظفاً، شكّل الكويتيون نسبة 66.7 % منها.

كما قام البنك خلال عام 2015 بالمشاركة والرعاية للعديد من المؤتمرات والندوات والمعارض المتخصصة، بالتعاون مع الهيئة العامة للصناعة واتحاد مصارف الكويت، وذلك بهدف رفع المستوى المهني لموظفيه شملت مجالات مختلفة داخل الكويت وخارجها وبالأخص في مجال الإدارة والقيادة . وحرص البنك من خلال تواجده في المعارض المتخصصة على تسويق خدماته التمويلية والمصرفية ، كما استمر في تنفيذ حملاته التسويقية والاعلانية وبرامج الزيارات الميدانية للمصانع .

ويلتزم بنك الكويت الصناعي برسالته المؤسسية في كل ما يخص تطوير ودعم الصناعة المحلية، بالإضافة إلى المسؤولية الاجتماعية في دعم الأنشطة الهادفة إلى تنمية ونفع المجتمع. حيث شاركت محفظة الصناعي لتمويل المشروعات الصغيرة في عدد من الأنشطة والبرامج التي تهدف الى تغيير النمط الفكري لدى الشباب ، ودفعهم الى الخوض في مجالات العمل الحر. وقد جاءت رعاية البنك ومشاركته في مؤتمر المشروعات الصغيرة (الواقع والتطلعات) الذي نظمته الجامعة العربية المفتوحة خطوة هامة لتعزيز هذه الرسالة التنموية التي ينتهجها البنك.

ومن خلال عضوية البنك في اتحاد مصارف الكويت وتعاونه مع برامج بنك الكويت المركزي ، شارك البنك في تدريب الكوادر الوطنية حديثة التخرج في التخصصات المختلفة . كما كان لعملاء البنك نصيب من أنشطته لهذا العام وذلك من خلال دعوة العملاء لورشة عمل بالتعاون مع مؤسسة الكويت للتقدم العلمي ومجموعة من شركات ألمانية متخصصة في مجال تطوير الأداء الصناعي.

الإدارة التنفيذية العليا

السيد / علي عبدالنبي خاجة

الرئيس التنفيذي

حاصل على شهادة الماجستير في الاقتصاد عام 1976

انضم إلى البنك في عام 1981

السيد / رشيد عبدالمحسن الشرهان

نائب الرئيس التنفيذي
المشاريع والمحافظ

حاصل على شهادة الماجستير
في الادارة الصناعية عام 1977
التحق بالبنك في عام 1978

السيد / عبدالله إبراهيم الهنيدي

نائب الرئيس التنفيذي
العمليات والرقابة المالية

حاصل على شهادة بكالوريوس
محاسبة عام 1984
التحق بالبنك في عام 1984

السيد / جواد حسين القلاف

نائب الرئيس التنفيذي
التمويل والاستثمار

حاصل على شهادة بكالوريوس محاسبة عام 1981
وانضم إلى البنك في عام 1983

حوكمة الشركات

مقدمة

يقوم البنك بتطبيق إطار عمل شامل لحوكمة الشركات لضمان التزامه بمبادئ الحوكمة بشكل ملائم. ويقوم مجلس الإدارة بوضع السياسات وتوجيه أطر العمليات التشغيلية وهو المسؤول عن ضمان تطبيق مبادئ الحوكمة السليمة التزاما بتعليمات بنك الكويت المركزي نصّا وروحاً.

شهادة المجلس بكفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية

يعتبر المجلس مسؤولا عن وضع ومراجعة نظام الرقابة الداخلية للبنك، والذي تم تصميمه للتأكد من فعالية وكفاءة العمليات وجودة إعداد التقارير الداخلية والخارجية والرقابة والالتزام بالقوانين والتعليمات. والجدير بالذكر أن هذا النظام تم تصميمه لإدارة وليس لإلغاء مخاطر عدم تحقيق أهداف العمليات. ويقدم نظام الرقابة الداخلية تأكيداً معقولا وليس مطلقا كضمان ضدّ مخاطر الخسارة المؤثرة. وتكون الإدارة مسؤولة عن وضع والحفاظ على نظام الرقابة الداخلية.

وتتم مراجعة فعالية نظام الرقابة الداخلية بشكل دوري من قبل المجلس ولجنة التدقيق التي تتلقى تقارير المراجعة التي تقوم بها دائرة التدقيق الداخلي.

كما تقوم دائرة إدارة المخاطر بمراجعة كافة السياسات والإجراءات التي تشكل أساس إطار الرقابة الداخلية. كما تقوم دائرة ادارة المخاطر بمراجعة المخاطر على مستوى الإدارات وعلى مستوى البنك. وتقوم لجنة المخاطر بمراجعة كافة المخاطر التي يتم تحديدها وكيفية تخفيف هذه المخاطر.

وتقوم لجنة التدقيق بتقييم التقارير المقدمة من المدققين الخارجيين، ومناقشة المواضيع المثارة في هذه التقارير معهم خلال الاجتماعات الدورية. وتعتبر لجنة التدقيق مسؤولة عن الإشراف على التقارير المالية وتقارير المراجعة حول الرقابة الداخلية.

هذا ولقد قام المجلس من خلال دائرة التدقيق الداخلي ودائرة إدارة المخاطر بتقييم مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية والتقارير حول مخاطر البنك والتقارير المالية للعام 2015، وخلص إلى أنه لا يوجد أي خلل جوهري فيها مؤكداً على فعالية وانتظام عمل نظام الرقابة الداخلية للبنك.

الالتزام بقواعد حوكمة الشركات

قام البنك بتطبيق جميع ما ينطبق عليه من التزامات بحسب ما ورد في دليل الحوكمة وميثاق السلوك المهني وأخلاقيات العمل الذين يمكن الإطلاع عليهما عبر الموقع الالكتروني لبنك الكويت الصناعي من خلال الرابط التالي:

www.ibkuwt.com/ibk/web/ar/About_IBK/CorpGov

سياسات البنك بشأن المكافآت المالية

سياسة المكافآت:

لقد تمّ إعداد سياسة المكافآت بالبنك لجذب والمحافظة على الموظفين ذوي الكفاءة والمعرفة والمهارات والخبرات. وتتضمن هذه السياسة كافة المتطلبات الواردة بتعليمات الحوكمة الصادرة عن بنك الكويت المركزي، وكذلك كافة الجوانب الضرورية لمنح المكافآت المالية ومكوناتها في إطار تعزيز فاعلية و إدارة المخاطر بالبنك.

ويقوم مجلس الإدارة، بناء على توصيات لجنة الترشيحات والمكافآت، باعتماد وتعديل سياسة المكافآت في البنك والمكونات الخاصة بها، كما يقوم بمراجعة إجراءات تطبيقها للتحقق من أنها تعمل وفق ما هو مخطط لها.

مكونات المكافآت:

تتألف المكونات المتنوعة للمكافآت من حزمة مناسبة ومتوازنة وبما يعكس النشاط ودرجة الموظف بالبنك والنشاط المهني وكذلك ممارسات السوق بالنسبة للمستويات السائدة لتلك المكافآت.

وتتكون مكافأة الموظف من المكافآت المالية الثابتة، كالراتب والمزايا الأخرى، بالإضافة إلى المكافآت المتغيرة القائمة على مستوى الأداء السنوي.

وتحدد المكافأة الثابتة على أساس دور الموظف وما يناط به من مسؤوليات وظيفية ودرجة تعقيد هذه المسؤوليات، درجة الموظف، ومستوى الأداء وأوضاع السوق المحلية والقوانين النافذة.

ولقد تم تصميم برنامج المكافآت على الأداء (برنامج الحوافز قصير الأجل لجميع الموظفين وبرنامج الحوافز طويل الأجل لأعضاء الإدارة العليا) لتحفيز ودفع الموظفين لتحقيق أهداف وأغراض البنك طبقا للاستراتيجية طويلة الأجل والخطط السنوية للبنك.

وتوزع مكافآت الأداء في شكل منحة نقدية سنوية للموظفين. وترتبط الحوافز بمجموعة متوازنة من مؤشرات الأداء على مستوى البنك و على مستوى الموظف. إن الهدف الرئيسي لبرنامج الحوافز قصير الأجل هو أن تتمشى حوافز الموظفين مع معدل الأداء السنوي للبنك وأداء الموظفين. أما برنامج الحوافز طويل الأجل لأعضاء الإدارة العليا فلقد صمم بما يحث على استمرار مستويات أداء طويلة الأجل مرتفعة ومعدلة على أساس المخاطر.

ويطبق البنك نظام حديث لتقييم وقياس أداء الموظفين لمختلف المستويات بحيث يضع الموظفون ورؤساءهم في بداية السنة خطط الأداء السنوية المستهدف وبيان الكفاءات المطلوبة وخطط التطوير الذاتي للموظفين. وخلال التقييم السنوي، يقوم المشرفون على الموظفين والمسئولون عن مراجعة التقييم بتقييم وتوثيق الأداء مقارنة مع مؤشرات الأداء / أهداف الأداء. وتصدر القرارات بتعديل الراتب الثابت للموظف والمكافآت المرتبطة بالأداء بناء على المراجعة السنوية لأدائه.

ويتم تقديم المزايا الأخرى كالإجازة السنوية، الإجازة المرضية والإجازات الأخرى، التأمين الصحي، تذاكر السفر السنوية والعلاوات طبقا للسياسة المعتمدة وممارسات السوق المحلية الخاضعة للقوانين النافذة.

يشرف الرئيس التنفيذي على تطبيق نظام منح المكافآت للموظفين وفقا للسياسة المعتمدة، بما في ذلك التصميم والإجراءات المرتبطة بها. وتقوم لجنة الترشيحات والمكافآت المنبثقة من مجلس الإدارة بتقييم سنوي لمدى كفاية وفاعلية سياسة المكافآت لضمان تحقيقها لأهداف البنك. كما تقوم اللجنة بمساعدة المجلس للقيام بمراجعة سنوية مستقلة حول مدى التزام البنك بتطبيق سياسة المكافآت.

والتزاماً بمتطلبات قواعد الحوكمة، فإن المكافآت المالية المدفوعة لفئات الموظفين وفق المجموعات التالية قد تمّ الإفصاح عنها أدناه:

الفئة الأولى: تضم الرئيس التنفيذي ونوابه ومساعديه والمدراء التنفيذيين الأساسيين الذين يخضع تعيينهم لموافقة الجهات الرقابية والإشرافية.

الفئة الثانية: تضم المدراء الذين يتولون مهام رقابة مالية ورقابة مخاطر.

الفئة الثالثة: تضم المدراء المشاركين في أنشطة تحفها المخاطر.

وأن المكافآت المالية المدفوعة للفئات المذكورة أعلاه هي:

الفئة	عدد الموظفين	المكافآت المدفوعة (سنوية)			
		العناصر الثابتة	أشكال الدفع	العناصر المتغيرة	أشكال الدفع
الفئة الأولى	4	– رواتب: 409,560 د.ك – تذاكر سفر: 5,592 د.ك – مزايا التأمين الصحي: 13,977 د.ك – المكافأة السنوية العادية: 61,434 د.ك – تأمينات اجتماعية: 15,180 د.ك	نقدي نقدي نقدي نقدي نقدي مؤجل	المكافأة السنوية الخاصة: 143,652 د.ك	نقدي
الفئة الثانية	5	– رواتب: 181,968 د.ك – تذاكر سفر: 5,596 د.ك – مزايا التأمين الصحي: 6,994 د.ك – المكافأة السنوية العادية: 27,295 د.ك – تأمينات اجتماعية: 3,795 د.ك	نقدي نقدي نقدي نقدي نقدي مؤجل	المكافأة السنوية الخاصة: 35,160 د.ك	نقدي
الفئة الثالثة	7	– رواتب: 335,148 د.ك – تذاكر سفر: 8,127 د.ك – مزايا التأمين الصحي: 12,875 د.ك – المكافأة السنوية العادية: 50,272 د.ك – تأمينات اجتماعية: 26,565 د.ك	نقدي نقدي نقدي نقدي نقدي مؤجل	المكافأة السنوية الخاصة: 74,609 د.ك	نقدي

إن المكافآت السنوية (شاملة الرواتب، المكافأة السنوية العادية، تذاكر السفر، مزايا التأمين الصحّي، التأمينات الاجتماعية، بالإضافة إلى المكافأة السنوية الخاصة) لخمسة مدراء تنفيذيين الذين تلقوا أعلى المكافآت بالإضافة إلى مكافآت رئيس دائرة إدارة المخاطر ورئيس دائرة التدقيق الداخلي (سبعة أشخاص) بلغت 877,153 دينار كويتي.

كما بلغت حزمة المكافآت المدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة مبلغ 273,000 دينار كويتي.

شهادة المدقق الخارجي حول تقييم انظمة الرقابة الداخلية للبنك

برج الجوهرة، الدور السادس
شارع خالدبن الوليد، شرق
ص.ب: 25578 ، الصفاة 13116
الكويت

تليفون : 6999 2242 965 +
فاكس: 1666 2240 965 +
www.bdo.com.kw

السادة/ أعضاء مجلس الإدارة المحترمين
بنك الكويت الصناعي ش.م.ك
ص.ب: 3146 ، الصفاة 13032
دولة الكويت

التاريخ : 25 يونيو 2015

تحية طيبة وبعد،،،

تقرير حول السجلات المحاسبية والسجلات الأخرى وأنظمة الرقابة الداخلية

وفقا لخطاب تعييننا المؤرخ في 17 مارس 2015 ، قمنا بفحص السجلات المحاسبية والسجلات الأخرى وأنظمة الرقابة الداخلية لبنك الكويت الصناعي ش.م.ك (مقفلة) ("البنك") للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014:

وقد شمل الفحص كافة الإدارات بالبنك وهي كما يلي:

- دائرة الشؤون الإدارية
- دائرة الاستثمار المباشر والترويج
- دائرة التمويل التجاري
- دائرة الخزينة والأوراق المالية
- دائرة المحاسبة
- دائرة تقنية المعلومات
- دائرة العمليات المصرفية
- الدائرة القانونية
- دائرة التدقيق الداخلي
- وحدة مكافحة غسيل الأموال
- دائرة إدارة المخاطر
- دائرة المشاريع
- دائرة المتابعة
- دائرة البحوث
- وحدة الالتزام
- وحدة الإفصاح
- وحدة الرقابة المالية
- محفظة التمويل الزراعي
- محفظة تمويل النشاط الحرفي والمشاريع الصغيرة

لقد قمنا بفحصنا وفقا لمتطلبات التعميم الصادر عن بنك الكويت المركزي بتاريخ 22 فبراير 2015، آخذين في الاعتبار متطلبات دليل الإرشادات العامة الصادر عن بنك الكويت المركزي بتاريخ 14 نوفمبر 1996، والمحور الرابع من تعليمات قواعد ونظم الحوكمة والمتعلقة بإدارة المخاطر وضوابط الرقابة الداخلية الصادرة عن بنك الكويت المركزي بتاريخ 20 يونيو 2012، والتعليمات الصادرة بتاريخ 23 يوليو 2013 بشأن مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب والتعليمات الصادرة بتاريخ 9 فبراير 2012 بشأن سرية معلومات العملاء وأنشطة الأوراق المالية للبنك.

BDO النصف وشركاه عضو في BDO الدولية المحدودة، شركة محدودة بضمان مسجلة في المملكة المتحدة، وتشكل جزءاً من الشبكة الدولية لشركات BDO المستقلة.

وبصفتكم أعضاء مجلس إدارة البنك فإنكم مسئولون عن إرساء النظم المحاسبية والاحتفاظ بالسجلات المحاسبية المناسبة والسجلات الأخرى وأنظمة الرقابة الداخلية مع الأخذ في الاعتبار المنافع المتوقعة والتكاليف المتعلقة بتأسيس تلك الأنظمة. إن الهدف من التقرير هو اعطاء تأكيدات معقولة وليست قاطعة عن مدى انسيابية الاجراءات و الانظمة المتبعة بغرض حماية الموجودات ضد أية خسائر ناتجة عن أي استخدام أو تصرف غير مصرح به، وأن المخاطر الرئيسية يتم مراقبتها وتقييمها بشكل ملائم، وأن المعاملات يتم تنفيذها طبقا لإجراءات التفويض المقررة و انه يتم تسجيلها بشكل صحيح. وذلك لتمكينكم من القيام بأعمالكم بشكل سليم.

ونظرا لنواحي القصور في أي نظام من أنظمة الرقابة الداخلية، قد تحدث أخطاء أو مخالفات ولا يتم اكتشافها. إضافة إلى ذلك فإن توقع التقييم للأنظمة على الفترات المستقبلية يخضع لخطر أن تصبح معلومات الإدارة وإجراءات الرقابة غير كافية بسبب التغييرات في الظروف، أو أن تتدنى درجة الالتزام بتلك الإجراءات.

مع الإستثناءات للأمور الموضوعة للتقارير المرافقة، ونظرا لطبيعة وحجم عمليات البنك، خلال السنة المنتهية 31 ديسمبر 2014 ، وأهمية وتقييم المخاطر لملاحظاتنا في رأينا:

أ. السجلات المحاسبية والسجلات الأخرى وأنظمة الرقابة الداخلية للبنك في الأجزاء التي تم فحصها من قبلنا قد تم إنشاؤها والاحتفاظ بها طبقا لمتطلبات دليل الإرشادات العامة الصادر من قبل بنك الكويت المركزي بتاريخ 14 نوفمبر 1996 والتعميم الصادر من بنك الكويت المركزي بتاريخ 22 فبراير 2015 .

ب. الملاحظات التي تم رفعها في فحص وتقييم الرقابة الداخلية لا تؤثر على مصداقية عرض القوائم المالية للبنك للسنة المنتهية 31 ديسمبر 2014 .

ج. الإجراءات التي تم أخذها من قبل البنك لمعالجة الملاحظات التي تم ذكرها في التقرير، بما في ذلك ملاحظات السنوات السابق، مرضية.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،،،

قيس محمد النصف
ترخيص رقم 38 فئة "أ"
BDO النصف وشركاه

BDO النصف وشركاه عضو في BDO الدولية المحدودة، شركة محدودة بضمان مسجلة في المملكة المتحدة، وتشكل جزءاً من الشبكة الدولية لشركات BDO المستقلة.

أهداف إدارة المخاطر:

يتبع بنك الكويت الصناعي مجموعة من الأهداف الواضحة في إدارة المخاطر المرتبطة به على اساس إطار استراتيجي راسخ مصمم لتحقيق تلك الأهداف من خلال إجراءات أساسية في إدارة عمليات المخاطر.
على المستوى الإستراتيجي، تعمل إدارة المخاطر في البنك على تحقيق الأهداف التالية:

1. تحديد المخاطر المادية للبنك
2. تحديد حدود المخاطر المقبولة لدى البنك وضمان توافق خطط وعمليات البنك مع تلك الحدود،
3. تحسين القرارات المتعلقة بالمخاطر/العائد عن طريق التواصل مع الوحدات التشغيلية لضمان اتباع عملية مراجعة مستقلة وقوية على عمل هذه الوحدات،
4. التقيد بالمباديء التوجيهية التنظيمية ذات الصلة بإدارة المخاطر،
5. ضمان أن خطط البنك الإستراتيجية وخطط تنمية الأعمال تعتمد بشكل سليم على إجراءات فعالة في تقييم المخاطر
6. رصد المخاطر لضمان استمرار تقديم الأهداف المالية المحددة في ظل مجموعة من الظروف التشغيلية المعاكسة
7. مساعدة الإدارات التجارية والإدارات المساندة على تحسين نظم مراقبة وتنسيق عمليات التعامل مع المخاطر على مستوى البنك .
8. تعزيز ثقافة الوعي بالمخاطر على مستوى البنك

إطار الهيكل التنظيمي لإدارة المخاطر:

• تقع مسؤولية إدارة المخاطر على كاهل كافة المستويات في البنك، ابتداء من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية نزولا إلى جميع مدراء الإدارات وخبراء إدارة المخاطر. وقد تم توثيق هذا الإطار من خلال دليل تفصيلي للسياسات والإجراءات متوفر لإطلاع جميع موظفي البنك على شبكة الإنترانت الداخلية. كما تقع مسؤولية المراجعة الفعالة للمخاطر–وفقا لقاعدة الرقابة الثلاثية–على عبء كل مدير إدارة بصفته المالك الرئيسي للمخاطر المرتبطة بإدارته، وعلى إدارة مخاطر تعمل بشكل مستقل داخل البنك وكذلك على إدارة التدقيق الداخلي. ولاغراض تطبيق إطار الحوكمة، يقوم رئيس إدارة المخاطر بتقديم الدعم الفني للجنة مجلس الإدارة للمخاطر بهدف توجيه والإشراف على التطبيقات الفعالة لعملية إدارة المخاطر على مستوى البنك. كذلك، تقدم إدارة المخاطر الدعم الفني لمجلس إدارة البنك في المهام المطلوبة من اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة. ويعتبر مجلس الإدارة مسؤولاً عن اعتماد الحدود القصوى المقبولة للمخاطر وهي مستويات المخاطر التي يختار البنك تحملها في سعيه لتحقيق أهدافه التشغيلية. ويتم مراجعة الحدود القصوى للمخاطر في البنك سنوياً بواسطة لجنة مجلس الإدارة للمخاطر تماشيا مع بيئة الأعمال ومع المعايير الإستراتيجية الداخلية للبنك.

• كذلك، يكون المجلس مسؤولاً عن إطار ضوابط الرقابة الداخلية. وبغرض تعزيز تطبيقات الحوكمة وإدارة المخاطر، أنشئت اللجان التالية لتنفيذ أدواراً محددة: لجنة مجلس الإدارة للتدقيق، لجنة مجلس الإدارة لإدارة المخاطر، لجنة مجلس الإدارة للترشيحات والأجور، ولجنة مجلس الإدارة للحوكمة.

• إدارة التدقيق الداخلي هي المسؤولة عن المراجعة بصفة مستقلة على فعالية عمليات إدارة المخاطر وبيئة الرقابة الداخلية في البنك، وتحقيق الهدف منها وهو رفع بيان موثوق به وذو مضمون عالي القيمة وفي المواعيد المحددة إلى مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بشأن مدى فعالية ضوابط الرقابة الداخلية والتخفيف من حدة المخاطر المرتفعة الحالية والمتطورة وقيامها بتعزيز الثقافة الرقابية داخل البنك.

• ترصد لجنة مجلس الإدارة للمخاطر، من خلال إدارة المخاطر، موجز بيانات المخاطر المرتبطة بالبنك وفقاً للحدود القصوى لتحمل المخاطر، موثقة كمياً ونوعيا في السياسة الخاصة بالحدود القصوى لتحمل المخاطر، وتحدد الحدود القصوى الرقابية والإشرافية على إدارة المخاطر. يتم مراجعة المكونات التفصيلية لبيان الحدود القصوى لتحمل المخاطر سنوياً من قبل لجنة المخاطر. وحيثما يتم رصد اختلافات في بيانات الأداء الفعلي عن التوقعات، يجري استعراض الإجراءات التي تتخذها الإدارة لضمان اطمئنان اللجنة بهذا الخصوص. تتلقى اللجنة تقارير منتظمة وشاملة بشأن موجز بيانات المخاطر للبنك، وأيضا بيان بتقييم جميع عوامل المخاطر، والأمور الرئيسية التي تؤثر على كل محفظة أعمال ومنهجيات قياس المخاطر واتجاهات المخاطر المستقبلية. وتكفل لجنة المجلس للمخاطر وجود سياسات وإجراءات ملائمة لإدارة المخاطر بطريقة مهنية وفعالة، مع استعراض مدى استقلالية ونزاهة وظيفة إدارة المخاطر في البنك وتأثيرها الفعال في تقييم الأعمال والمخاطر الاستراتيجية ضمن إجراءات وسياسات إدارة المخاطر المتبعة.

• يكون رئيس إدارة المخاطر مسؤولاً مباشرة أمام رئيس مجلس الإدارة. وتكون وظيفة إدارة المخاطر مسؤولة بصورة مستقلة عن تقييم وإدارة المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق والسيولة وجميع أنواع المخاطر التشغيلية. بالإضافة إلى ذلك، تكون وظيفة أمن المعلومات وإدارة أمن المعلومات مسؤولين مباشرة أمام رئيس إدارة المخاطر (والتي تعمل بصفة مستقلة عن إدارة تكنولوجيا المعلومات). وبينما يتم إدارة المخاطر الأولية من قبل مدراء الإدارات، فإن وظيفة إدارة المخاطر تطبق تقييم منظم ومستقل على مخاطر الائتمان والسيولة والسوق وجميع أنواع المخاطر التشغيلية بشكل استباقي وتعمل مع مدراء الإدارات في تحديد وتوثيق والقياس الكمي، وتتبع ورصد مؤشرات المخاطر الرئيسية وتوفير الحلول كلما بدأت مؤشرات المخاطر الرئيسية KRI أن تميل إلى أن تذهب إلى أبعد من المستويات المقبولة. وأيضا فإنها تعمل على تسهيل تنفيذ مبادرات المخاطر وتتبع مخاطر المحافظ الإستثمارية فضلا عن القروض الفردية والاستثمار، والمشاريع الجديدة وعروض المنتجات. كما تعمل على التأكد أن المخاطر تصنف في مجموعات من مخاطر منخفضة ومتوسطة وعالية، وأن المخاطر الكبيرة هي أبرز القيم المتطرفة ضمن الحدود التي توفرها السياسة الخاصة بالحدود القصوى لتحمل المخاطر، وتلك التي تكون لها آثاراً محتملة على الخسائر التشغيلية حيث يتم تحديدها وتقييمها وتخفيضها.

• تطبيقاً للمناخ التعاوني لنظام المسائلة عن المخاطر، فقد تم تأسيس لجان لرصد مجالات محددة للمخاطر. فهناك لجنة الأصول والخصوم (أليكو) التي ترصد مخاطر السيولة والمخاطر الاستثمارية وتوقعات الأصول، والتي يشارك فيها رئيس إدارة المخاطر بصفته عضوا نشطا في أعمال اللجنة. لجنة الائتمان والمخصصات تتعامل مع التسهيلات الائتمانية والدراسات التمويلية للمشاريع والأمور المتعلقة بحالات التعثر والمخصصات. هناك أيضا مجموعة السياسات والإجراءات تعمل على مراجعة والإشراف على صياغة وتحديث السياسات والإجراءات الخاصة بالبنك بمشاركة من إدارات الأعمال التجارية في البنك. وتتمتع إدارة المخاطر بمسؤوليات لها الحق في التصويت من خلال عضويتها في لجنة السياسات والإجراءات. كما أن لديها مسؤوليات إدارية لصيانة وتحديث جميع السياسات والإجراءات. ومن أجل المساعدة في هذا المسعى، فقد طبقت إدارة المخاطر نظام على شبكة الإنترانت يضمن الشفافية وإتاحة الفرصة لجميع الموظفين في الإطلاع ومتابعة السياسات والإجراءات. وتعمل إدارة المخاطر على تنسيق خطط استمرارية الأعمال في البنك وأنشطة الإنعاش في حالات الأزمات والكوارث من خارج موقع البنك الأصلي.

• **اختبارات الضغط:** أحد الواجبات الأساسية لإدارة المخاطر هي التأكد من أن البنك لا يهمل جاهزيته في حالات حدوث أسوأ سيناريوهات المخاطر بينما يستعد في تطبيق خطط تنمية الأعمال. تساعد اختبارات الضغط البنك على فهم طبيعة ردود فعل محافظ الأعمال في حال أصبحت ظروف تشغيل الأعمال صعبة بدرجة كبيرة. تعمل إدارة المخاطر على تطوير سيناريوهات مستقبلية محددة وتحليل مدى صمود السيولة والربحية في ظل تلك السيناريوهات، وما إذا كانت مستويات رأس المال ستظل كافية في مواجهة الصدمات الكبيرة وما يمكن أن يفعله مدراء الإدارات في الفترات ما قبل حدوث تلك السيناريوهات للتخفيف من حدة تأثير المخاطر. تلتقط اختبارات الضغط مجموعة واسعة من المتغيرات ذات الصلة بالبيئة الحالية. وتنسق وظيفة إدارة المخاطر عملية اختبارات الضغط باستخدام التحليل التصاعدي على الخسائر المتوقعة وغير المتوقعة. ويتم أخذ القراءات التقديرية على مخصصات الائتمان وتعثرات الاستثمار المقدمة

من إدارات الأعمال التجارية كخسائر متوقعة وتقيم إدارة المخاطر على أساسها باستخدام أساليب النمذجة الداخلية التوقعات التقديرية للخسائرغير متوقعة وتغطية رأس المال المطلوب لفترات قياس سيناريوهات الضغط. تقدم نتائج اختبارات الضغط إلى اللجنة التنفيذية ولجنة مجلس الإدارة للمخاطر ولمجلس الإدارة والسلطات الرقابية – بنك الكويت المركزي – لأغراض تقييم درجة صمود البنك في حالات ضغط المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق والظروف الاقتصادية. تأخذ سيناريوهات الضغط في الاعتبار طائفة واسعة من العوامل، بما في ذلك: إمكانيات البنك في تحقيق الإيرادات، مخصصات خسائر القروض واحتمالات تعثر القروض والخسائر الافتراضية الدفترية للبنك؛ واحتمالات انخفاض القيمة السوقية للأصول الاستثمارية والآثار على معدلات كفاية رأس المال.
كذلك فإن نتائج اختبارات الضغط تعمل كمؤشرات مرجعية لتحريك العمل في سياسة خطط البنك لرأس المال واتخاذ القرارات حول ما إذا كان يتطلب الأمر تغييرا استراتيجي أو اعتماد رأسمال إضافي للبنك. في الوقت الحاضر، رسملة البنك عالية للغاية ومخاطر دعم رأس المال تعتبر منخفضة.

• **البيئة المالية والتنظيمية:** شهد عام 2015 استمرارا للإنتعاش البطيء الذي تلا الركود الكبير على مستوى العالم الذي كان قد بدأ في عام 2008 بقيادة الولايات المتحدة على الرغم من ضعف المؤشرات المقارنة في أوروبا والصين. وفي «الكويت، ظلت مؤشرات وهوامش الأعمال لقطاع الإنتاج ثابتة مع ميل إلى الانخفاض واستمرت مؤشرات الضغوط على النظام وعلى عملاء البنك، على الرغم من مستوياتها المتدنية بالمقارنة مع السنوات السابقة منذ الانكماش والمخصصات التقديرية. ومع استمرار هبوط أسعار النفط إلى أعلى من 50% كمستويات الذروة، فقد بدأت الأثار تزحف على الرغم من الكويت تتأثر بنسبة أقل من سائر منتجي النفط في دول مجلس التعاون الخليجي.

• استمر البنك في صقل المبادئ التوجيهية الخاصة ببازل 3 حسبما اعتمدها بنك الكويت المركزي. ودخل البنك مرحلة جديدة بفضل المشاركة النشطة والتشجيع من السلطات الرقابية والتفاعل المستمر مع فريق مجموعة إدارة المخاطر. وقد طبقت مباديء بازل 3 التنظيمية بشأن نسبة تغطية السيولة ومعدل صافي التمويل المستقر على التقارير المقدمة.

• وقد تم إدخال مجموعة جديدة من مستويات التحمل tolerance levels ضمن بيان مطور للحدود القصوى لتحمل المخاطر؛ وأجريت اختبارات الضغط داخليا بصفة دورية خلال السنة. وقام الخبراء الخارجيين بتقييم البنك ونظامه الإداري ووظيفة إدارة المخاطر للبنك ونظم العمل بالبنك والإدارة والخطط والاستراتيجيات وقام الخبراء بإجراء اختبارات الضغط بشكل مستقل. ولم يخفق البنك في هذه الاختبارات المستقلة في أي من الفئات والمعايير التي تم تقييمها. وفي أعقاب هذا العمل والمناقشة مع فريق الخبراء، تأكدت قدرة البنك على أن وضع رأسمال البنك وموارده بعد التعرض للضغط على الإستمرار في الإستجابة لمتطلبات رأس المال وفقا لمعايير بنك الكويت المركزي.

• ومع ذلك، وبعد تطبيق بازل 3، أوقف بنك الكويت المركزي العمل بإدراج القرض الحكومي طويل الأجل ضمن رأسمال البنك على الشريحة الثانية Tier II ، نظراً لأنه لا يمكن تصنيفه «قرضاً ثانوياً» وبسبب أنه لم يذكر في عقد القرض ما يفيد بالقدرة الاستيعابية للخسارة loss absorption capacity . وقد أدي ذلك إلى مراجعة شاملة لمعدل كفاية رأس المال، على الرغم من أنها لا تزال أعلى بكثير من المتطلبات التنظيمية، وأعلى من المستويات الداخلية وفقا لسياسة خطة رأس المال. ومع ذلك، فإن التخفيض قد اثر بالفعل على مستويات التركز الائتماني حيث شهد عدد قليل من الشركات التي لديها نسبة انكشاف ارتفاعا نسبيا فوق المستويات التنظيمية للتركز الإئتماني، وقد طلب البنك وحصل على موافقة بنك الكويت المركزي على الإستمرار في التعامل مع هذه الشركات ضمن حدود أعلى من مستوى التركز المعمول به بنسبة 15% من رأس المال.

• وقد أنشأت إدارة المخاطر نسخاً مطابقة لأسلوب CAMEL BCOM المستخدم من قبل بنك الكويت المركزي وأدخلت بيانات المخاطر من خلال لجنة المجلس للأصول والخصوم ولجنة المجلس للمخاطر وتستخدم النتائج الصادرة عنه من قبل لجان المجلس بما في ذلك لجنة الترشيح والمكافآت. وفي عام 2015، قام بنك الكويت المركزي بتنقيح أسلوب CAMEL BCOM وتحديث وتعزيز معايير التقييم لتتناسب مع البيئة الحالية. وعليه قامت وظيفة إدارة المخاطر للبنك الصناعي بتحديث الأسلوب المتبع لديها تزامنياً.

تصنيفات المخاطر حسب وكالات التصنيف الخارجية:

في شهر نوفمبر 2015، أكدت وكالة «فيتش» للتصنيف العالمي تصنيف بنك الكويت الصناعي كما هو مبين أدناه:

تصنيفات وكالة فيتش	
العملة الأجنبية	
تأكيد التصنيف طويل الأجل	A+
تأكيد التصنيف قصير الأجل	F1
تصنيف الجدوى	bb+ (رفع التصنيف من bb)
التصنيف الفردي	C/D
تأكيد الإسناد	1
تأكيد الحد الأدنى من الإسناد	A+
المخاطر السيادية	
العملات الأجنبية – طويل الأجل	AA
العملة المحلية – طويل الأجل	AA
النظرة المستقبلية	
العملات الأجنبية على المدى الطويل	مستقر
العملات الأجنبية السيادية على المدى الطويل	مستقر
العملة المحلية السيادية على المدى الطويل	مستقر

تعكس تعليقات فيتش أن الجدارة الإئتمانية طويلة الأجل لبنك الكويت الصناعي والتصنيفات المساندة إمكانيات مرتفعة للغاية للدعم المقدم من حكومة الكويت في حالات الحاجة. ويستند ذلك على الملكية المباشرة للحكومة بنسبة 49% والملكية غير المباشرة بنسبة 12% من بنك الكويت الصناعي، فضلا عن التمويل الحكومي طويل الأجل لأنشطة البنك التنموية. كما روعي في التصنيفات التاريخ الطويل للدعم القوي للحكومة الكويتية للمصارف الكويتية.

من ناحيتها، أكدت وكالة «كابيتال أنتلجنس» للتصنيف ‹الإئتماني تصنيفها لبنك الكويت الصناعي عند مستوى A+ لعام 2015 مع توقعات ‹مستقرة›. ونستعرض موجز التقييم على النحوالتالي:

العملات الأجنبية – طويل الأجل	A+
العملات الأجنبية – قصير الأجل	A2
الملاءة المالية	A
الإسناد	2
النظرة المستقبلية – عملات أجنبية	مستقر
النظرة المستقبلية – الملاءة المالية	مستقر

الإفصاحات المجمعة حسب بازل 3 – الركن الثالث

نظرة عامة على بازل 3 والركن الثالث:

طبق بنك الكويت الصناعي منذ شهر ديسمبر 2005، إطار بازل كجزء من استراتيجيتها لإدارة المخاطر ورأس المال. ويتكون الاتفاق من ثلاث أركان:

الركن الأول: يغطي حساب الأصول المرجحة بالمخاطر الخاص بمخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية.
الركن الثاني: يسمح للشركات والمراقبين باتخاذ وجهة نظر بشأن ما إذا كان ينبغي للشركة أخذ رأس مال إضافي لتغطية ثلاثة أنواع المخاطر تحت الركن الأول، أو لتغطية مخاطر أخرى. وتدعم النماذج والتقييمات الداخلية للشركة هذه العملية التي هي تفاعلية بين البنك والجهة الرقابية، أي بنك الكويت المركزي.
الركن الثالث: يغطي الاتصال الخارجي للمخاطر ومعلومات رأس المال بالمصارف.

تسمح المبادئ التوجيهية لبازل 3 باتباع أساليب مختلفة لاحتساب متطلبات رأس المال:

- الأول هو الأسلوب المقياسي حيث تستخدم أوزان المخاطر لتقييم الاحتياجات مقابل الإنكشاف الائتماني وهي ثابتة عبر هذا القطاع
- الثاني هو أسلوب التقييمات الداخلية IRB الذي يعتمد على نماذج البنك الداخلية في اشتقاق أوزان المخاطر.
- الثالث هو الأسلوب المتقدم والذي يتناسب مع هياكل كبيرة وأكثر تعقيداً

وفقا لتعليمات بنك الكويت المركزي، تعتمد حسابات البنك لكفاية رأس المال وفقاً للركن الأول على الأسلوب المقياسي الموحد. لكن لأغراض اختبارات الضغط، يستخدم البنك أسلوب النمذجة الداخلية المصمم خصيصا للإنكشافات الائتمانية الكبيرة، والتي تشكل عصب الأعمال الرئيسية للبنك بموجب نظام البنك الأساسي فإنه لا يجوز للبنك تحمل أي انكشافات قروض تجزئة أو العقارات. ولأغراض الضغط فقط، فإن البنك يطبق أسلوب النمذجة الداخلي الداخلي لحساب احتمالات التعثر لكن يستخدم المعايير القياسية لحالات التعثر الافتراضية (loss given default) ولعوامل التحويل الائتماني credit conversion. وتجري في نفس الوقت اختبارات الضغط وفقا للمقاييس المعيارية والسيناريوهات المقدمة من بنك الكويت المركزي. وقد استندت تقارير اختبارات الضغط على أساس أساليب قياس داخلية وتنظيمية.

تطبق إجراء اختبارات الضغط مرتين في سنة، وفقا لسياسة البنك بشأن بازل – الركن الثالث، ووفقا لتعليمات بنك الكويت المركزي؛ ويتم إعداد تقرير متكامل (على أساس البيانات النوعية والكمية) استناداً إلى نتائج نهاية السنة كما في شهر يسمبر، فضلاً عن التقرير الكمي فقط استناداً إلى نتائج نصف السنوي كما في شهر يونيو وكذلك حسب البيانات التقديرية.

إدارة مخاطر رأس المال:

كفاية رأس المال هي الدرجة التي تكون فيها موارد البنك من رأس المال في الميزانية العمومية للبنك كافية لتغطية متطلبات رأس المال للأعمال حاضراً وفي المستقبل القريب. ويعتبر إذن المجموعة كي تعمل كمصرف مرهوناً بالحفاظ على موارد كافية من رأس المال. وإدارة مخاطر رأس المال هي عملية استعراض ومراجعة متطلبات رأس المال لتمكين البنك من:

- تلبية الحد الأدنى من المتطلبات التنظيمية في الكويت حيث يرتكز نشاط البنك التجاري، وحيث يتمركز عمله بصورة حصرية
- دعم تصنيفاته الائتمانية والحفاظ على تكلفة الأموال
- دعم نمو الأعمال التجارية، والقدرة على الصمود والتغلب على الصدمات

يضمن البنك كفاية رأسماله عن طريق الإستمرار في تقييم مصادر ومتطلبات رأس المال ومتطلبات في ضوء التوقعات المالية الحالية. وهذا يأخذ في الاعتبار المخاطر المادية للتوقعات فضلا عن الاستراتيجيات المستخدمة في إدارة تلك المخاطر.

تأخذ إدارة رأس المال البنك كلا من رأس المال الاقتصادي ورأس المال التنظيمي على حد سواء. يحسب رأس المال التنظيمي على أساس الركن الأول والركن الثاني من إطار بازل. يشمل رأس المال حسب الركن الأول مخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية. تشمل قواعد بازل ٣ طرق الحساب وأوزان المخاطر ، ويمكن أيضا تطبيق الركن الثاني لرأس المال مقابل أنواع المخاطر الثلاثة أعلاه، بل أنه يغطي أساسا أنواع أخرى من المخاطر. وكونه بنكاً صناعيا يعمل على أساس نظام عمل مركز لكنه مُقيد، ذلك يعطي وزنا كبيرا لمخاطر التركز.
ويستخدم البنك إطار رأس المال وإجراءات الضغط داخلياً للمساعدة في تحديد احتياجاته من رأس المال الاقتصادي.

ويضمن البنك احتفاظه بمصّدات buffers كافية أعلى من الحدود الدنيا التنظيمية في جميع الأوقات. ويتم تقييم هذه المصدّات من قبل إدارة المخاطر وتقدم بها تقارير دورية إلى لجنة مجلس الإدارة للتدقيق ولجنة المجلس لإدارة المخاطر كجزء من سياسة إدارة رأس المال وعملية إدارة حوكمة المخاطر، وعملية مراجعة الحدود القصوى لتحمل المخاطر وعملية اختبارات الضغط.

تنتج عملية اختبار الضغط في البنك توقعات تقديرية بالاحتياجات المتوقعة من رؤوس الأموال والمصادر ضمن مجموعة من سيناريوهات الضغط للبنك. وهذا يتيح البنك التأكد من أنه يمكنه الوفاء بالحدود الدنيا من المتطلبات الرأسمالية التنظيمية في بيئة الضغط؛ وتقييم مدى كفاية المصدّات فوق رأس المال التنظيمي للوفاء باحتياجات رأس المال الاقتصادي إذا اقترب من نقاط الحد الأقصى. وتشكل عملية اختبار الضغط عنصرا رئيسيا في عملية التقييم الداخلي لكفاية رؤوس الأموال (ICAAP).

بشأن حساب كفاية رأس المال التنظيمي حسب الركن الأول، فقد اعتمد البنك ألأسلوب المقياسي الموحد من بازل 3، تبعا لتوصية بنك الكويت المركزي في تحديد رأس المال المطلوب لكل مكون من مكونات مخاطر الائتمان والسوق والمخاطر التشغيلية. كما أن البنك هو بنك تنموي متخصص يقدم أيضا التسهيلات المصرفية التجارية لعملائه، ويتمتع بدعم طويل الأجل من حكومة دولة الكويت. هذا، جنبا إلى جنب مع الإحتياطيات الضخمة المفصح عنها، يجعل رأس المال المتوفر للبنك أعلى بكثير من الحد الأدنى لمتطلبات بازل 3، حتى بعد أخذ متطلبات ICAAP الإضافية في الإعتبار حسب الإطار الجديد للركن الثاني والمصدّات في تحديد رأس المال الاقتصادي.

ومع التوسع المخطط له في محفظة الأصول وفقا للخطة الاستراتيجية للبنك للسنوات الثلاث القادمة، فأنه من المتوقع ان تظل نسبة كفاية رأس المال إلى حد كبير فوق الحد الأدنى من المتطلبات التنظيمية وتقديرات رأس المال الاقتصادي في المستقبل القريب؛ وهذه الرسملة القوية توفر وقاية cushion ضد انخفاض فرص التنويع بسبب التشريعات الحكومية لنظام البنك في خدمة وتطوير القطاع الصناعي في الكويت. نظرياً، حتى لو تم رفع الدعم الحكومي كلياً من معادلة كفاية رأس المال، فإن البنك سيواصل الحفاظ على معدلات قوية لكفاية رأس المال بنسبة تتجاوز معايير بازل 3 بفارق كبير. وفي الواقع، فإن نسبة كفاية رأس المال الإجمالي استناداً إلى بازل 3 باستثناء القرض الحكومي الدائري طويل الأجل ، كانت 46.89% كما في 31 ديسمبر 2015.

هيكلة وكفاية رأس المال:

بالإضافة إلى رأس المال المدفوع بقيمة 20 مليون دينار كويتي والإحتياطيات االضخمة لإختيارية المصرح بها ، فإن الهيكل الرئيسي لأموال البنك طويلة الأجل هي عبارة عن قرض طويل الأجل قابل للتجديد طويل بمبلغ 300,000,000 دينار كويتي («دك») (= 990 مليون دولار أمريكي تقريبا)، مقدم من حكومة دولة الكويت في أول مرة بموجب المرسوم الأميري الصادر في سنة 1973، تستعمله إدارة المشاريع في البنك في تمويل المشاريع متوسطة وطويلة الأجل للمقترضين من القطاع الصناعي بشروط ميسرة. كما قدمت حكومة دولة الكويت قرضاً إضافيا بمبلغ 100 مليون دك (= 330 مليون دولار أمريكي تقريبا) في شكل اعتماداً استثمارياً لبنك الكويت الصناعي بغرض تمويل محفظة المشاريع الصغيرة وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية. وليس لدى البنك اي أدوات مالية معقدة أو مركبة في هيكل رأس المال.

الكيانات الفرعية:

الكيان الاعتباري الرئيسي هو بنك الكويت الصناعي. يمتلك البنك شركتين تابعتين مملوكتين بالكامل لبنك الكويت الصناعي، هما: شركة مشاريع الكويت الصناعية (كيبكو)، وهي شركة مساهمة كويتية مغلقة ("كيبكو")، وشركة صناعي المحدودة، وهي شركة ذات مسؤولية محدودة مسجلة في جورج تاون، جزيرة جراند كايمان، جزر الهند الغربية البريطانية (معا "المجموعة").

شركة كيبكو هي أداة المجموعة للاستثمارات المحلية وعقد وإدارة الأصول التي استحوذ عليها البنك نتيجة عدم سداد القروض المحلية؛ وتشكل نسبة 6 في المائة تقريبا من مجموع أصول المجموعة. شركة صناعي ليست ذي بال، ولا تشكل عنصراً مادياً من البيان المالي للمجموعة، وتقدم بيانات كفاية رأس المال المقدمة إلى بنك الكويت المركزي في كبيانات مجمعة للشركات التابعة.

هيكل رأس المال – 31 ديسمبر 2015

رأس المال – الشريحة 1	222,276
حقوق الملكية الدائمة	20,000
الاحتياطيات	
احتياطي إجباري	32,598
احتياطي اختياري	136,887
احتياطي القيمة العادلة	11,792
أرباح مرحلة	20,999
رأس مال إضافي شريحة 1	-

رأس المال الشريحة 2	5,739
المخصصات العامة المسموح بها	5,739
إجمالي رأس المال المؤهل بعد الإستقطاعات	228,014

رأس المال المطلوب للأصول الموزونة بمخاطر الإئتمان كما في 2015/12/31			ألف د.ك
فئات الأصول لمخاطر الإئتمان (المحفظة القياسية)		صافي الإئتمان الإنكشاف (بعد استبعاد CRM)	موزونة بالمخاطر تكلفة رأس المال
1	البنود النقدية	144	-
2	مطالبات على جهات سيادية	147,490	693
3	مطالبات على منظمات دولية	-	-
4	مطالبات على PSE	-	-
5	مطالبات على MDB	-	-
6	مطالبات على بنوك	127,294	25,464
7	مطالبات على مؤسسات تجارية	353,276	334,696
8	مطالبات على أصول مضمونة	-	-
9	مطالبات إئتمانية	-	-
10	قروض جزئية تنظيمية	-	-
11	انكشافات متأخرة الأداء	3,747	3,669
12	إنكشافات أخرى	94,598	94,598
	إجمالي الإنكشافات	726,549	459,120

رأس المال المطلوب مقابل مخاطر الإئتمان		57,343
الحد الأدنى من رأس المال المطلوب لمخاطر الإئتمان		
رأس المال المطلوب لمخاطر السوق		
إجمالي الإنكشافات الموزونة لمخاطر السوق		5,609
الحد الأدنى لرأس المال المطلوب لمخاطر السوق		659
رأس المال المطلوب للمخاطر التشغيلية		
إجمالي الإنكشافات الموزونة للمخاطر التشغيلية		40,068
الحد الأدنى لرأس المال المطلوب للمخاطر التشغيلية		5,209
إجمالي الإنكشافات الموزونة للمخاطر		486,237
إجمالي الحد الأدنى لرأس المال المطلوب لمخاطر الإئتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية		63,211
	رأس المال المؤهل	
الشريحة 1	222,276	
الشريحة 2	5,739	
رأس المال المؤهل غير المستخدم		164,803
معدل كفاية رأس المال		
معدل كفاية راس المال وفقا لبازل 3 / بنك الكويت المركزي		% 46.89
معدل كفاية راس المال وفقا لرأس المال الشريحة 1 فقط		% 45.71
معدل كفاية راس المال – الشريحة 1		% 45.71

نسبة الرافعة المالية:

أدخل إطار بازل 3 نسبة رافعة مالية تعتبر بسيطة وشفافة وغير قائمة على المخاطر لتطبيقها كتدبير تكميلي موثوق به على متطلبات رأس المال القائمة على المخاطر. تهدف نسبة الرافعة المالية إلى (1) تقييد تراكم النفوذ في القطاع المصرفي لتجنب عمليات زعزعة وخفض الإستقرار والتي يمكن أن تضر بالنظام المالي الأوسع وكذلك بالاقتصاد؛ و(2) تعزيز المتطلبات القائمة على باستخدام تدبير «مساند» سهل وبسيط وغير قائم على المخاطر .

تعتمد لجنة بازل الرأي القائل بأن إطار لنسبة بسيطة للرافعة المالية يعتبر هاماً ومكملاً لإطار رأس المال القائم على أساس المخاطر؛ ونسبة الرافعة المالية ذات المصداقية هي التي تضمن التقاط واسع وكاف لكلا من مصادر بنود الميزانية وبنود خارج الميزانية لوضع البنك.

تعرف نسبة الرافعة المالية وفقا لبازل 3 أنها إجراء رأس المال (البسط، شريحة رأس المال الأولى Capital 1 Tier) مقسوماً على نسبة الإنكشاف (القاسم المشترك)، مع إظهار هذه النسبة في صورة نسبة مئوية:
نسبة الرافعة المالية = إجراء رأس المال/ نسبة الإنكشاف (%). في الكويت، فأن النسبة الرقابية الدنيا هي 3%.

نسبة الرافعة المالية لبنك الكويت الصناعي كما في 31 ديسمبر 2015 – مجمعة

	البند	إطار نسبة الرفع المالية "000"
	بنود داخل الميزانية	
.1	بنود داخل الميزانية	624,028
.2	الأصول المخصومة عند حساب رأس المال شريحة 1	0
.3	**إجمالي الإنكشافات داخل الميزانية**	**624,028**
	انكشافات المشتقات المالية	
.4	إجمالي إنكشافات المشتقات المالية (شامل العامل الإضافي)	6,552
.5	(التعديلات)	0
.6	إجمالي إنكشافات المشتقات المالية	**6,552**
	انكشافات تمويل الأوراق المالية	
.7	أصول تمويل الأوراق المالية	0
.8	**إجمالي إنكشافات تمويل الأوراق المالية**	**0**
	البنود خارج الميزانية	
.9	الالتزامات	181,620
.10	(تعديلات للتحويل إلى القيمة المعادلة للائتمان)	-145,296
.11	**إجمالي الالتزامات**	**36,324**
.12	التزامات محتملة	84,012
.13	(تعديلات للتحويل إلى القيمة المعادلة للائتمان)	-48,188
.14	**إجمالي الالتزامات المحتملة**	**35,824**
.15	**إجمالي البنود خارج الميزانية**	**72,148**
	رأس المال وإجمالي الإنكشافات	
.16	رأس مال شريحة 1	**222,276**
.17	إجمالي الإنكشافات	**702,728**
	نسبة الرفع المالية	
.18	نسبة الرافعة المالية بازل 3	**%31.63**

إدارة مخاطر الائتمان:

مخاطر الائتمان هي مخاطر الخسارة المالية الناتجة في حال عجز أي من عملاء البنك أو الأطراف المقابلة في السوق من الوفاء بالتزاماتهم التعاقدية تجاه البنك. منح الائتمان يعتبر أحد مصادر الدخل الرئيسية للبنك، وأكثرها تحملاً للمخاطر الأكثر أهمية؛ وبهذا الخصوص، يخصص البنك قدرا كبيرا من موارده وطاقته للسيطرة عليها.

تنشأ المخاطر الائتمانية التي تواجه البنك أساسا من تمويل المشاريع وتمويل رأس المال العامل. كما ينكشف البنك أيضا على مخاطر ائتمانية أخرى ناشئة عن عمليات الخزانة، بما في ذلك سندات الدين، وأرصدة التسويات مع أطراف مقابلة في السوق وأصول متوفرة للبيع.

دور وظيفة إدارة المخاطر هو تقديم التوجيهات على مستوى البنك وتقييم المخاطر باستقلالية والرقابة وتحمل المخاطر الائتمانية. ولقد وضع البنك سياسات الائتمان على مستوى الإدارات تمت مراجعتها من قبل لجنة السياسات والإجراءات (بعضوية رئيس إدارة المخاطر). يعتمد مجلس الإدارة إطار عمل رقابة مخاطر الائتمان الذي يضع الهيكل الخاص بإدارة مخاطر الائتمان، جنبا إلى جنب مع سياسات إدارة المخاطر على مستوى الإدارات. وتشكل القروض والسلفيات للعملاء المصدر الرئيسي للمخاطر الائتمانية للمجموعة على الرغم من أن البنك قد ينكشف أيضا لأشكال أخرى من مخاطر الائتمان، على سبيل المثال، القروض المقدمة للبنوك والتزامات القروض وسندات الدين. وقد صممت سياسات وإجراءات البنك لإدارة المخاطر بهدف رصد وتحليل المخاطر، بغرض تحديد درجة ملائمة قابلية البنك لتحمل المخاطر appropriate risk appetite، والحدود والضوابط، ومراقبة المخاطر والتعثرات وقياس مدى كفاية تقييمات المتابعة وتصنيف المخاطر. تعمل إدارة المخاطر بشكل مستقل بمراجعة وتصنيف جميع توصيات القروض كل على حدة المقدمة من إدارتي منح الائتمان المتعلقة بالتمويل المالي والتجاري للمشاريع ورأس المال العامل وتمويل التجارة. كما تقوم إدارة المخاطر بالقياس الكمّي للمراجعات ورصد الجودة النوعية وحركة المحفظة الائتمانية على مستوى البنك.

تقوم إدارة المخاطر بصفة خاصة بمراجعة تركز المخاطر. ويحدث تركز للمخاطر الائتمانية عند انتماء عدد من العملاء إلى نفس المجموعة، أو يشاركون في أنشطة مماثلة ولديهم خصائص اقتصادية مماثلة بما قد يؤثر في قدرتهم على الوفاء بالتزاماتهم التعاقدية خاصة في حالات التغيرات الاقتصادية وظروف الأعمال التجارية. نتيجة لذلك، يعتمد البنك المراجعة المستمرة لحالات التركز في عدد من المجالات بما في ذلك، على سبيل المثال، التركزات الجغرافية وفترات الاستحقاق والقطاع الصناعية وحالات السيطرة والملكية. ويتحقق التنويع من خلال وضع مبادئ توجيهية بالحدود القصوى للإنكشاف للأطراف المقابلة على حدة لا تتجاوز 15% من رأس المال. ومع ذلك، ونظراً للنظام الأساسي للبنك، الذي يحدد نطاق عمل البنك ضمن القطاعات الصناعية، لذلك يميل خطر التركز إلى الإرتفاع.

وضع البنك نظاما لتصنيف المخاطر الائتمانية داخلياً لجميع حالات الإنكشاف على مقياس من 1 إلى 10. وتوصي إدارة المخاطر بالتصنيفات الائتمانية للعملاء الجدد وتقوم بالمراجعة الدورية لجميع تصنيفات المقترضين في البنك باستخدام معايير محددة للتصنيف داخلياً. وتراقب إدارة المخاطر متوسط التصنيفات الموزونة لمحفظة الائتمان، وكذلك لكل فئة من فئات المخاطر داخل المحفظة.

كذلك، طبقت إدارة المخاطر نظام قائم على أسس خوارزمية يحدد الاحتمالات الافتراضية للتعثر يقاس إلى قاعدة بيانات خارجية ضخمة. والنظام مرتبط بنظام التصنيف الائتماني الداخلي؛ ويستخدم هذا النظام حالياً للتحقق من صحة التقييمات الداخلية للقروض الفردية ومحفظة الائتمان بوجه عام. وحيث أن القطاع يتجه إلى الإنتقال إلى نظام الإبلاغ الرقابي الدولي بشأن التحديد المبكر للمخصصات استناداً إلى الخسائر المتوقعة دون حدوث حالات تعثر فعلية، فمن المتوقع أن تؤدي قاعدة البيانات هذه وظائف إسنادية متعددة.

وبغرض الحد من مخاطر الائتمان، يتم تأمين الإنكشافات عادة بالضمانات المقبولة. وتعكس محفظة القروض والسلفيات الحالية حرص البنك على الإقراض داخل الكويت وعلى الأخص للوحدات الصناعية في الكويت – وهي البلد التي يتفهم البنك ديناميكياتها بصورة جيدة وحيث توفر للبنك فهماً أفضل للمخاطر الكامنة فيها. إن البنك لديه تركزاً ائتمانياً للقطاع الصناعي بسبب نظامه الأساسي ويدير البنك المخاطر ذات الصلة عن طريق تجنب التركز في الجانب المدين في قطاع صناعي معين وفي حالات الإنكشافات عبر الحدود، حسب المناطق الجغرافية.

يولي البنك اهتماماً خاصاً بالحسابات المتأخرة عن طريق اللجان التي أنشئت خصيصاً لهذا الغرض. ويجري مناقشة التدابير الخاصة بمتابعة هذه الحالات والإجراءات العلاجية المتخذة؛ وإذا لزم الأمر، يتم تحديد المخصصات الملائمة مقابلها.

وقد وضع البنك على مستوى الإدارات، فضلا عن مستوى البنك كاملا، عمليات إئتمانية منضبطة، تهدف إلى ضمان دقة تقييم المخاطر واعتمادها ورصدها ومراقبتها بشكل صحيح وسليم. وتعتبر الأداة الأساسية في إدارة مخاطر الائتمان هي مجموعة السياسات والإجراءات الائتمانية التي يجري مراجعتها وتحديثها دورياً. ويتبع البنك نظام صارم للموافقات يشترط إجراء تقييم دقيق وشامل للجدارة الائتمانية لكل مدين، كما تقوم إدارة المخاطر بتقييم جميع التوصيات بطلبات الإئتمان والاستثمار وطلبات التمديد والتجديد للحالات الإئتمانية القائمة.

تقرر الحدود الائتمانية لجميع العملاء بعد إجراء تقييم دقيق لطلبات الائتمان، وتبعاً للإجراءات، فيتطلب الأمر الحصول على موافقة مجلس الإدارة في تقرير حدود الائتمان اعلى من مستويات معينة؛ ويتم التعبير عن قابلية الإدارة العامة لتحمل المخاطر بالحدود الإئتمانية المخصصة حسب الدولة والقطاع الإقتصادي والمقترض ونوع المنتج. كذلك، يلزم استخدام صلاحيات منح الإئتمان داخل البنك بشأن أي تجاوزات للحدود الإئتمانية المقررة.
يتم رصد التركزات حسب الحجم والقطاع الإقتصادي والأعمال التجارية والقطاعات الصناعة وتعتبر هذه التركزات محدودة. وبهذا الخصوص، يحدد بنك الكويت المركزي التركز نسبة التركز عند 15 في المائة من قاعدة رأس المال بمفهومه الشامل للبنك حسب تعريف إطار بازل 3/البنك المركزي؛ وجميع التركزات في المحفظة حسب القطاع يتم مراقبتها عن كثب تحسباً لظروف مالية أو اقتصادية معاكسة.

يحرص البنك على عملية توثيق واستكمال المستندات لوضع الضمانات قبل منح الائتمان؛ مع العناية بضمان كفاية وحماية المستندات والوثائق اللازمة. في حالة القروض الصناعية، يطلب من العميل تقديم رهناً عقارياً أول مقابل موجودات المشروع الثابتة والمنقولة، ويحتفظ بحد أدنى كغطاء للضمانات يساوي مرة ونصف لقيمة القرض. وفي حالة حقوق ملكية قابلة للتسويق، يتم التقييم على أساس ربع سنوي مع مراقبة غطاء الضمانات من قبل وحدة المتابعة، ويلتزم المقترض بترتيب تأمين شامل على الموجودات المشمولة في إطار القرض مع اعتبار البنك مستفيد أول.

تقوم إدارة المخاطر برصد ومراقبة التجاوزات على مستوى البنك وعلى مستوى المحفظة وذلك بالتواصل المستمر مع إدارات الأعمال التجارية، بحيث يمكن اتخاذ إجراءات مناسبة بشأن المخالفات في الوقت المناسب والسيطرة على تجاوزات تواريخ الاستحقاق بقدر الإمكان. ونشرح في الجزء التالي كيفية تصنيف المخالفات وأسلوب تحديد المخصصات.

يصنف القرض أنه غير منتج في حال تأخر سداد الفائدة أو مبالغ أصل القرض لمدة 90 يوما؛ ويتم التعامل مع تصنيف "غير منتج" بصفة سرية ولا يفصح عنها لأي أطراف خارج البنك.

بالإضافة إلى ذلك، يصنف القروض على أنه غير منتج في حالة توفر الإعتقاد بوجود احتمالات بدرجة معقولة أن لن يتم تحصيل 100% من الفائدة مستقبلياً. ولا يتم إعادة هذه القروض مرة أخرى إلى تصنيفها كقروض منتجة ما لم تسدد جميع مبالغ الفوائد وأصل القرض المستحقة. بالنسبة للقروض التي تم تأمينها بشكل سليم، ويتم تحصيلها بشكل منتظم، فإنها تصنف كقروض منتجة. كما يحدد البنك مخصصات إضافية لكل حالة على حدة على أساس توصيات لجنة المخصصات وباستخدام السلطة التقديرية للإدارة. ويضمن اتباع إجراءات متحفظة في تقدير المخصصات بأن تم تحديد مخصصات تجاوزت بكثير المعايير الرقابية التنظيمية بهذا الخصوص.

معلومات عن الإنكشافات الإئتمانية

الأصول متأخرة السداد / المتعثرة والمخصصات مقابلها:

يتبع بنك الكويت الصناعي تعريفات بنك الكويت المركزي بشأن القروض غير المنتظمة والتعليمات بشأن المخصصات مقابل الحالات المتعثرة.

نبين ما يلي تصنيف الإنكشافات الائتمانية وكيفية احتساب المخصصات:

أ. التسهيلات الإئتمانية (للعملاء المقيمين وغير المقيمين):

1. يصنف القرض أنه غير منتظم في الحالات التالية:

- الرصيد المدين في الحساب الجاري يظهر باستمرار وجود فائض بما يزيد عن 10% عن الحد المعتمد للسحب على المكشوف
- الحساب الجاري مدين دون حد معتمد للسحب على المكشوف
- التسهيلات الإئتمانية انتهت صلاحيتها ولم يتم سداد رصيدها القائم وقرر البنك عدم تجديد التسهيلات على أساس الوضع الإئتماني
- دفعات سداد القرض متعثرة
- تأخر سداد الفوائد المستحقة

2. تصنيف القروض غير المنتظمة:

- دون المستوى: في حال وجود أي من المخالفات المبينة أعلاه لمدة تزيد عن 90 يوماً وأقل من 180 يوما؛ أو في حال تقدير البنك وجود تدهور ملحوظ في الوضع المالي للعميل
- الديون المشكوك في تحصيلها: وجود أي من المخالفات المبينة أعلاه لفترة تزيد عن 180 يوما وأقل من 365 يوما، أوفي حال تقدير البنك وجود تدهور ملحوظ في الوضع المالي للعميل
- الديون المعدومة: في حال وجود أي من المخالفات المبينة أعلاه لفترة تتجاوز مدة 365 يوما، أو في تقدير البنك وجود تدهور ملحوظ في الوضع المالي للعميل.

3. المخصصات المطلوبة:

تحدد المخصصات حسب ما هو مبين أدناه:

ديون دون المستوى:	%20
ديون مشكوك في تحصيلها:	%50
الديون المعدومة:	%100

تحدد 1% مخصصات عامة مقابل جميع حالات الإنكشاف التي لا تخضع للمخصصات المحددة بعد خصم بعض الضمانات المسموح بها وفقا لتعليمات بنك الكويت المركزي. ويستعد البنك حاليا لتطبيق المعايير الدولية للإبلاغات الرقابية رقم 9 بشأن أسلوب التحديد المبكر للمخصصات. يبين الجدول أدناه كيفية معالجة حالات القروض متأخرة السداد ضمن المحفظة الإئتمانية؛ حيث بلغ الرصيد النقدي الفعلي المستحق (بعد استبعاد الفوائد) 3.65 % من الإنكشافات الإئتمانية كما في 2015.12.31.

كما في 31 ديسمبر 2015		
فئة فترات وجوب السداد	المبالغ المتعثرة (ألف د.ك)	% من إجمالي المبلغ المستحق
30>0	1,262	9.15
90>31	10,679	77.45
180>91	0	-
364>181	0	-
year 3 > (365) year 1	1,847	13.40
الديون المشكوك في تحصيلها (3 – 5 سنوات)	-	
الديون المعدومة (أكثر من ٥ سنوات)	-	-

إجمالي المستحق المتأخر	13,788
إجمالي الإنكشافات الإئتمانية	378,005
الإنكشافات المستحقة المتأخرة كنسبة مئوية % من إجمالي الإنكشافات الإئتمانية	**% 3.65**

كما بلغت نسبة القروض غير المنتجة (NPL) إلى الإنكشافات الائتمانية نسبة 1.09% كما في 2015.12.31

ب – القروض السيادية:

تصنف القروض المتعثرة والمخصصات مقابلها حسب التصنيف الإئتماني وفقاً لمصفوفة بنك إنجلترا.

ج – التصنيفات الائتمانية:

يتبع البنك نظام تصنيف ائتماني داخلي يستند إلى مقياس تصنيفي من 1 – 10. وتعتبر القروض بين 1-4 قروض ممتازة، والقروض في الفئات A5 وB5 وC5 قروض منتجة، والقروض بين 6-10 تصنف قروض غير منتجة أو على "تحت الملاحظة":

معلومات حول الإنكشافات الإئتمانية

	فئة الأصول (المحفظة العادية)	بنود الميزانية	بنود خارج الميزانية ****
1	بنود نقدية	144	
2	مطالبات على قروض سيادية	147,490	
3	مطالبات على منظمات دولية		
4	مطالبات على PSE		
5	مطالبات على MDB		
6	مطالبات على بنوك	120,679	6,614
7	مطالبات على مؤسسات تجارية	290,411	62,866
8	مطالبات على أصول مضمونة		
9	مطالبات على مشتقات إئتمانية		
10	قروض جزئية متوافقة رقابيا		
11	قروض إسكانية مؤهلة		
12	انكشافات متأخرة السداد	3,666	81
13	انكشافات أخرى	85,396	9,202
	الإجمالي	647,786	78,762

**** ملاحظة: جميع الإنكشافات الائتمانية غير الممولة موجودة في الكويت

التوزيع الجغرافي للإنكشافات كما في 2015/12/31

	إجمالي القروض والسلفيات				قروض وسلفيات: القرض الصناعي 1				قروض وسلفيات – تسهيلات إئتمانية			
	ديسمبر 2015		ديسمبر 2014		ديسمبر 2015		ديسمبر 2014		ديسمبر 2015		ديسمبر 2014	
الكويت	292,866	%99.62	280,839	%99.59	154,082	%100.00	148,174	%100.00	138,784	%99.19	132,665	%99.13
أوروبا	446	%0.15	441	%0.16	0	%0.00	0	%0.00	446	%0.32	441	%0.33
أسيا و الباسيفيكي	680	%0.23	723	%0.26	0	%0.00	0	%0.00	680	%0.49	723	%0.54
الإجمالي الكلي	293,992	%100.00	282,003	%100.00	154,082	%100.00	148,174	%100.00	139,911	%100.00	133,829	%100.00

المتوسط اليومي لإجمالي القروض والسلفيات كما في 31 ديسمبر 2015

	31 ديسمبر 2015		31 ديسمبر 2015	
	متوسط الرصيد اليومي	%	متوسط الرصيد اليومي	%
الإجمالي الكلي للقروض والسلفيات	299,231,723.28	100.00	283,880,350.65	100.00
قروض وسلفيات: القرض الصناعي 1	151,861,313.66	50.75	149,783,855.54	52.76
قروض وسلفيات – تسهيلات إئتمانية	147,370,409.62	49.25	134,096,495.11	47.24
القروض الصناعية – تجارية	115,733,261.62	38.68	100,022,267.24	35.23
قروض أخرى	1,175,947.24	0.39	1,157,309.78	0.41
حسابات سحب على المكشوف/ مكشوفة	30,129,681.72	10.07	32,843,504.97	11.57
خطابات اعتماد معلقة ومساتندات	69,422.23	0.02	69,998.57	0.02
أوامر دفع	262,096.81	0.09	3,414.54	0.00

محفظة الأستحقاقات المتبقية للقروض والسلفيات كما في 2015/12/31

	المحفظة الإجمالية		القرض الصناعي بشروط ميسرة		القروض والسلفيات بشروط تجارية	
	ديسمبر 2015	ديسمبر 2014	ديسمبر 2015	ديسمبر 2014	ديسمبر 2015	ديسمبر 2014
لغاية شهر واحد	62,555	39,861	8,094	7,278	54,461	32,583
1 – 3 أشهر	49,233	46,812	14,347	9,902	34,887	36,910
3 – 12 شهر	61,742	51,683	22,616	25,014	39,125	26,669
1 – 3 سنة	63,833	87,161	61,965	65,386	1,868	21,775
3 – 5 سنوات	44,748	46,155	36,858	41,725	7,889	4,430
أكثر من 5 سنوات	11,882	10,331	10,201	(1,132)	1,680	11,463
الرصيد كما في نهاية العام	293,992	282,003	154,082	148,174	139,911	133,829

القروض المتعثرة - حسب التوزيع الجغرافي كما في 2015/12/31

	قروض متأخرة السداد		مخصصات مقابل القروض المتعثرة	
	2015	2014	**2015**	2014
الكويت	**1,019**	1,693	**800**	839
دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى				
الإجمالي الكلي	**1,019**	1,693	**800**	839
القروض المتعثرة كنسبة مئوية ٪ من محفظة القروض القائمة	**%0.35**	%0.57	**%81.5**	%49.50
نسبة التغطية				

محفظة القروض و السلفيات – حسب القطاع كما في 2015/12/31
القروض والسلفيات المنتظمة أو غير المنتظمة

القطاع	الرصيد القائم		الرصيد القائم		مجموع المخصصات		مجموع المخصصات	
	2015		2014		**2015**		2014	
الكيماويات	**16,947,731.86**	**%5.76**	16,291,182.15	%5.78	**169,480.29**	**%4.55**	162,234.79	%4.33
الأغذية والمشروبات	**15,081,805.12**	**%5.13**	15,109,457.26	%5.36	**140,689.27**	**%3.78**	138,800.68	%3.71
المنتجات المعدنية والهندسية	**91,247,485.13**	**%31.04**	91,267,159.23	%32.36	**1,190,195.64**	**%31.95**	1,161,719.38	%31.03
الإنشاءات ومواد البناء	**58,555,284.29**	**%19.92**	68,799,627.47	%24.40	**1,115,523.69**	**%29.95**	1,217,807.17	%32.53
التداول والتجارة	**196,950.00**	**%0.07**	160,225.00	%0.06	**1,969.50**	**%0.05**	1,602.25	%0.04
الأثاث	**3,067,642.38**	**%1.04**	2,670,424.39	%0.95	**30,681.37**	**%0.82**	26,709.19	%0.71
الأنسجة	**116,484.63**	**%0.04**	102,689.86	%0.04	**1,164.85**	**%0.03**	1,026.90	%0.03
البحرية	**1.00**	**%0.00**	1.00	%0.00	**1.00**	**%0.00**	1.00	%0.00
الصناعات الورقية والمطبوعات	**8,700,270.68**	**%2.96**	7,803,223.20	%2.77	**87,003.70**	**%2.34**	78,033.22	%2.08
الحكومية	**680,304.49**	**%0.23**	722,503.65	%0.26	**6,803.05**	**%0.18**	7,225.04	%0.19
النفط والغاز	**59,878,232.35**	**%20.37**	43,117,345.86	%15.29	**598,782.32**	**%16.08**	431,173.46	%11.52
الزراعية والسمكية	**379,262.12**	**%0.13**	430,000.00	%0.15	**3,792.65**	**%0.10**	4,300.00	%0.11
أخرى (غير مالية)	**38,694,878.22**	**%13.16**	35,088,117.59	%12.44	**374,275.32**	**%10.05**	369,031.69	%9.86
القطاعات غير المالية	**293,546,332.25**	**%99.85**	281,561,956.66	%99.84	**3,720,362.63**	**%99.88**	3,599,664.77	%96.14
القطاعات المالية	**446,128.68**	**%0.15**	440,932.78	%0.16	**4,468.22**	**%0.12**	144,414.28	%3.86
إجمالي القطاعات	**293,992,460.93**	**%100.00**	**282,002,889.44**	**%100.00**	**3,724,830.85**	**%100.00**	**3,744,079.05**	**%100.00**

مخصصات عامة وقرارات إدارية	20,863,733.98	15,523,293.00
إجمالي المخصصات	**24,588,564.83**	**19,267,372.05**

الحد من المخاطر الائتمانية:

التسويات: في الحالات التي لا يتم فيها تسوية مطالبات البنك ضد العملاء، فإن البنك يمارس حق المقاصة ويتخذ إجراءات المطالبة على أساس صافي المبلغ. وأثناء سير الإجراءات القانونية، يحتفظ البنك بحقه في المطالبة على أساس المبلغ الصافي الأصلي، وتجاهل أية دفعات جزئية لتجنب إحداث عن غير قصد منه نشوء أي أمور قانونية. تقييم وإدارة الضمانات: في الحالات التي يلزم فيها أخذ ضمانات، فإن البنك يقبل أنواع الضمانات الإعتيادية مثل النقد، والرهون على الموجودات المنقولة، والرهن على الأصول الثابتة، والضمانات الشخصية/ التجارية/ المصرفية ..إلخ. وفي حالة الرهن، يصر البنك على إدراجه في وثيقة التأمين ذات الصلة باعتباره المستفيد في حال الخسارة. وفي حالات وجود كفيل، فإن البنك يتخذ ما يلزم للإطمئنان بشأن الجدارة الائتمانية للضامن بالحصول على معلومات مالية كاملة عن الضامن، على الأساس المنطقي أن البنك ينظر إلى الضامن كما لو كان نفسه هو المدين الأساسي الذي يلزم أن يكون مؤهلاً بصورة متناسبة مع حجم الالتزام الإئتماني. وفيما يتعلق بالضمانات المصرفية، يجب تقديم حد ائتماني رسمي من المصرف المعني كشرط مسبق.

ونظراً لطبيعته باعتباره مؤسسة متخصصة للتمويل الصناعي، فإن البنك يتمتع بالمهارات والموارد الكافية داخليا تمكنه من تقييم المشاريع والمصانع وغيرها من الأنواع الأخرى من الأصول الثابتة المرهونة للبنك.

تركز المخاطر الائتمانية: يحدد النظام الأساسي للبنك قاعدة عملائه في الصناعات الإنتاجية على وجه التحديد. تلك الكيانات التي تحمل تراخيص صناعية. وبناء على ذلك، يحدث تركز ائتماني في القطاع الصناعي، وضمن تلك الفئة، تتكون محفظة البنك من عملاء يمثلون مجموعة واسعة من الأنشطة. بالإضافة إلى ذلك، يشارك البنك في القروض المشتركة للمصارف غير المقيمة. مع ملاحظة أن قاعدة عملاء البنك لا تخضع لأي درجة من درجات الدورات الإقتصادية.

الإنكشافات الائتمانية بعد تطبيق عامل خفض المخاطر وتحويل الائتمان كما في 2015.12.31

(ألف د.ك)	الإنكشافات الإئتمانية قبل	صافي الإنكشافات الإئتمانية بعد	مخاطر الإئتمان
فئة الأصول (المحفظة العادية)			
بنود نقدية	144	144	-
مطالبات على قروض سيادية	147,490	147,490	693
مطالبات على منظمات دولية	-	-	-
مطالبات على PSE	-	-	-
مطالبات على MDB	-	-	-
مطالبات على بنوك	127,293	127,294	25,464
مطالبات على مؤسسات تجارية	353,276	334,696	334,696
قروض تجارية رقابية	-	-	-
قروض إسكانية مؤهلة	-	-	-
انكشافات واجبة الأداء	3,747	3,747	3,669
انكشافات أخرى	94,598	94,598	94,598
الإجمالي	726,548	707,969	459,120
الإجمالي الكلي		**459,120**	

إدارة مخاطر السوق:

مخاطر السوق هي المخاطر المرتبطة بأرباح البنك أو رأس ماله، أو قدرته على تلبية أهداف أعماله التجارية والتي قد تتأثر سلباً بسبب التغيرات في مستوى أو تقلبات أسعار السوق أو الأسعار مثل أسعار الفائدة، أسعار القروض وأسعار السلع الأساسية وأسعار الأسهم وأسعار صرف العملات الأجنبية. هذه المخاطر متأصلة في الصكوك المالية المرتبطة بعمليات و/أو أنشطة البنك بما في ذلك القروض الممنوحة تبعاً للأسعار التجارية والودائع والأوراق المالية والتجارية وحساب الأصول والمشتقات. وتكمن غالبية الإنكشافات على مخاطر السوق في عمليات الخزانة والاستثمار ومخاطر السوق من خلال حقوق الملكية المحلية لشركة كيبكو التابعة للبنك والتي هي أسهم سلبية للمؤسسة القابضة.

تحدد أهداف إدارة المخاطر في بنك الكويت الصناعي في إدارة مخاطر السوق كما يلي:

- فهم والسيطرة على مخاطر السوق بواسطة اتباع نظام صارم لقياس وتطبيق الحدود ومراقبتها
- ضمان الدقة في إجراءات الصفقات/ التسويات
- تسهيل نمو الأعمال التجارية ضمن إطار رقابي وشفاف لإدارة المخاطر
- قياس والإبلاغ عن مخاطر السوق غير المتداول

تعتبر مخاطر السوق المرتبطة بالبنك محدودة نسبيا، باستثناء إدارة دفتر العملات الأجنبية لحسابها الخاص ولعملائه من القطاع الصناعي المحلية، وفي الحالات النادرة التي يستخدم فيها المشتقات لأغراض التحوط، حيث أن البنك يتجنب إلى حد كبير الإنكشاف على مخاطر السوق. وقد وضعت الحدود المناسبة لذلك ويجري باستمرار رصد أنشطة الخزانة والاستثمار بهذا الخصوص.

ينصب اهتمام بنك الكويت الصناعي على القروض الصناعية والخدمات المصرفية للشركات. لدى البنك استثمار طويل الأجل في شركته التابعة المملوكة له بالكامل (كيبكو) التي تستثمر في السوق المحلية ولديها محفظة أسهم كويتية غير متداولة. وهناك أيضا مكون دولي في دفتر أسهم البنك يستثمر في المشاريع المبتدئة من خلال مدراء استثمار عالميين معروفين. هذه الاستثمارات هي ذات طبيعة طويلة الأجل وانكشافاتها محدودة في مخاطر هبوط الاستثمارات في الأسهم المباشرة. ويتم تنويع هذه الاستثمارات وهناك حدود قصوى على الاستثمارات الفردية. والبنك لا يشارك في عمليات الأسهم أو السندات التجارية أوالتجارة في المشتقات والخيارات والسلع أو في من الأنشطة ذات مخاطر السوق الأخرى التي تشارك فيها عادة معظم المصارف التجارية والاستثمارية العادية.

يتم رصد ومراقبة مخاطر السوق مع الأخذ في الاعتبار تحليل ظروف السوق ومعدلات السيولة في السوق، واستراتيجية الأعمال التجارية وخبرة تداولات السوق. ويضع البنك حدوداً حسب حجم الاستثمار والدولة والإنكشافات على الأطراف المقابلة فضلا عن المراكز المفتوحة للمتعاملين والبنك ككل. تساعد هذه الحدود على خفض المبالغ المطلقة لمخاطر السوق. بالإضافة إلى ذلك، وضع البنك حدود وقف الخسارة لبعض الأنشطة التي تنطوي على مخاطر السوق.

مخاطر السوق الخاصة بانكشافات محفظة التداول وصرف العملات الأجنبية: البنك لا يملك حاليا محفظة تداول في الأسهم ذات قيمة تذكر في عمليات صرف العملات الأجنبية أو أسواق المال. وليس لديه أي انكشافات في عمليات التداول في المشتقات أو في السلع؛ ومع ذلك، فقد تم اعتبار جميع المراكز عمليات المبادلة الآجلة بالعملات الأجنبية كجزء من الإنكشاف على المشتقات بقيمة تبلغ 6.5 مليون دينار كويتي.

مخاطر السوق

متطلبات رأس المال وفقاً لأسلوب القياس الموحد		
	فئة المخاطر	تكلفة رأس المال
1	مخاطر أسعار الفائدة	0
2	مخاطر مراكز الاسهم	0
3	مخاطر سعر الصرف بالعملات الأجنبية	406
4	مخاطر السلع	0
	الحد الأدنى لرأس المال المطلوب مقابل مخاطر السوق	659
	إجمالي الأصول الموزونة لمخاطر السوق	**5069**

مراكز حقوق الملكية كما في دفاتر البنك

نظراً للطبيعة المتخصصة للبنك، وبموجب نظامه الأساسي، يستثمر البنك في أسهم الشركات لأغراض استراتيجية ولأسباب تتعلق بعلاقات الأعمال التجارية، فضلا عن تحقيق أرباح رأسمالية. تقوم إدارة الاستثمارات المباشرة والترقيات بإدارة محفظة الأسهم التي لها أبعاد محلية وعالمية، وتدخل في استثمارات في مشاريع جديدة بهدف تحقيق مكاسب رأسمالية في أسواق الأسهم الخاصة عالميا. وتدار محفظة الأسهم للاستثمارات داخل الكويت بواسطة شركة مشاريع الكويت الصناعية (كيبكو) وهي شركة تابعة مملوكة بالكامل لبنك الكويت الصناعي ويتم تجميع بياناتها المالية مع بيانات بنك الكويت الصناعي.

الاستثمارات الاستراتيجية هي تلك التي تتلاءم مع أهداف البنك للتنمية الصناعية على المدى الطويل، ومن المتوقع أن يستفيد البنك من حيث وجود شبكة علاقات الأعمال التجارية ذات الصلة. والاستثمارات الاستراتيجية في الأسهم تهدف إلى ضمان النمو والتنمية للشركات القائمة والاستثمار في مشاريع جديدة، وكذلك فيما يتعلق بممارسة الرقابة على الشركات التي تعرضت للتعثر الحاد ومنخفظة الأداء مما تطلب الإستحواذ عليها. وتدير شركة الكويت للإستثمارات الصناعية الإستثمار في الأسهم كودائع قبل الاكتتاب، أو الدخول مباشرة في عمليات تبادل للأسهم للشركات المدرجة في البورصة. وحيث أن هذه استثمارات طويلة الأجل، فإن هذه المحفظة الإستثمارية تعتبر سلبية وتخضع التقييمات إلى تحركات السوق، وبسبب تأثيرات اتجاهات السوق الإقليمية والعالمية، فلا يزال مؤشر بورصة الكويت يشهد تقلبات شديدة.

تشكل الاستثمارات المتعثرة جزءا ضئيلا من محفظة الأسهم. ويتم الإحتفاظ بها لممارسة السيطرة العلاجية على الشركات التي تعرضت إلى تدهور أوضاعها وضعف أداءها، وتدخل تحت إدارة كيبكو كإنكشافات محلية فقط.
يتم التفريق بين مكونات المحفظة المكونة لغرض الهدف المتمثل في تحقيق مكاسب رأس المال وتلك المكونة للأغراض الاستراتيجية المبينة أعلاه. ومن المسلم به أن الاستثمارات في الأسهم تحمل مخاطر الهبوط فضلا عن توقعات بتحقيق عائدات عالية. ووفقا للمبادئ التوجيهية لبازل 3، يتم تكوين رأسمال بنسبة 100% في دفاتر البنك لتغطية انكشافات مخاطر جميع الاستثمارات في الأسهم. وتصنف إدارة المخاطر جميع الاستثمارات التي تقوم بها إدارة الاستثمارات المباشرة والترقيات باستخدام أسلوب تصنيف الأسهم المطور داخليا في إدارة المخاطر.

إدارة مخاطر سعر الفائدة

بوجه عام، الهدف هو إدارة مدى حساسية سعر الفائدة بحيث لا تؤثر تحركات أسعار الفائدة سلبا على صافي إيرادات البنك من الفائدة. يتم قياس مخاطر أسعار الفائدة على أنها التقلبات المحتملة في صافي الدخل من إيرادات الفائدة

الناجمة عن التغيرات في أسعار السوق للفائدة. ويستخدم البنك تحليل الفجوات لأسعار الفائدة interest rate gap analysis لقياس حساسية الإيرادات من سعر الفائدة الناجمة عن عدم مواءمات mismatches إعادة التسعير بين مراكز الأصول والمطلوبات القابلة للتأثر بالسعر وبين البنود خارج الميزانية.

حصل البنك على قرض لمدة 20 عاما من حكومة دولة الكويت (اعتبارا من سنة 1973 مع دوران القرض) يسعر جزئيا بمعدل ثابت بنسبة 2/1 في المائة سنوياً على مدى إجمالي القروض والإلتزلامات الصناعية التي تعهد بها البنك. وفي عام 2007، تم تمديد القرض في شكل قرض إضافي بمبلغ 100 مليون دينار كويتي من حكومة دولة الكويت. هذا المورد منخفض التكلفة يعتبر عنصراً هاماً جداً في حساب قاعدة التكلفة الإجمالية للبنك. ويشارك البنك في عمليات إقراض مدعومة بمعدل ثابت للقطاع الصناعي. وإلى هذا الحد، يتعامل مع مصادر وتطبيقات التكلفة الثابتة خارج إطار حسابات مخاطر سعر الفائدة..

إلى حد كبير ، تعتبر جميع القروض المتبقية بالدينار الكويتي عائمة ومسعرة حسب سعر الخصم لدى بنك الكويت المركزي، زائد الهامش ويتم إعادة تسعيرها عند تغيير البنك المركزي لسعر الخصم.

حوالي 90% من موجودات البنك مقومة بالدينار الكويتي. ومن بين العملات الأخرى، يعتبر الدولار الأمريكي أهمها؛ وفيما يتعلق بجميع العملات الأخرى، فإن الإنكشاف، رغم عدم أهميته، إلا أنه ومع ذلك يتطابق عموما مع كل وعاء من أوعية الإستحقاق.

من وقت لآخر، يتم إجراء اختبارات الضغط لقياس تأثير ذلك على الدخل تحت ظروف الضغط، مثال حساسية التأثر إلى الإنخفاض بنسبة 1% في سعر الخصم لدى بنك الكويت المركزي.

مخاطر أسعار الفائدة في دفاتر البنك

تنشأ مخاطر أسعار الفائدة في دفاتر البنك نتيجة لعدم التطابق بين الأصول والخصوم في أوعية الأستحقاق المختلفة؛ ومع ذلك، تحفظ تلك ضمن الحدود المقررة لكل وعاء استحقاق. وهناك مخاطر الإنخفاض في قيمة عمليات التحوط بسبب افتقار سوق الدينار الكويتي إلى العمق، مع وجود عدد محدود من اللاعبين في سوق الدينار الكويتي بين المصارف، حيث أن العمليات بين المصارف تظل عشوائية وخارج الإستحقاقات قصيرة الأجل. والأدوات المتاحة فقط حسب بنك الكويت المركزي هي سندات التدخل، وسندات التدخل المباشر للشهر الواحد، وسندات الخزانة هي من الأدوات الوحيدة المتاحة لنشرالفائض من السيولة. نتيجة لذلك، يمكن لتدخلات بنك الكويت المركزي أن يكون لها تأثير كبير على سعر الكيبور KIBOR؛ ومن شأن عدم وجود أدوات تحوط بسعر فائدة في سوق الدينار الكويتي أن تكون مصدر قلق؛ إلا أن الإنكشاف الإجمالي للبنك أمام مخاطر أسعار الفائدة يتم السيطرة عليه بفضل العوامل التالية: (أ) نشاط وفعالية إدارة محفظة استثمارات عمليات الخزانة؛ (ب) تسعير القروض التجارية على أساس سعر عائم؛ و(ج) تمويل قروض المشاريع بواسطة القرض الحكومي وبذلك هي مستقلة عن السوق.

ديسمبر 2015 بالدينار الكويتي	حساسية سعر الفائدة (ألف د.ك)		
	لغاية 1 سنة	1-5 سنوات	فوق 5 سنوات
الأصول المدرة للفوائد	390,060	137,876	23,664
مطلوبات بالفائدة	304,042	-	-
GAP	86,019	137,876	23,664
تراكمية gap نسبة	86,019	223,895	247,559
الحساسية إلى 1% تغيير على السعر	KD 2,475.6		

ديسمبر 2015 بالدولار الأمريكي	حساسية سعر الفائدة الدولار الأمريكي بالدينار الكويتي (ألف)		
	لغاية 1 سنة	1-5 سنوات	فوق 5 سنوات
الأصول المدرة للفوائد	35,162	-	-
مطلوبات بالفائدة	75,801	50,000	-
GAP	(40,639)	(50,000)	-
تراكمية gap نسبة	(40,639)	(90,639)	(90,639)
الحساسية إلى 1% تغيير على السعر	KD (906.4)		

إجمالي الحساسية بالدينار الكويتي إلى 1% تغيير على السعر KD 1569.20

إدارة مخاطر السيولة:

تتمثل مخاطر السيولة في عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته عند استحقاقها نتيجة لزيادة مفاجئة في صافي التدفقات النقدية؛ وفي هذه الحالة، سوف تستنفذ هذه التدفقات الموارد النقدية المتاحة لإقراض العميل والنشاطات التجارية والاستثمارات والودائع. وفي أقصى الحالات، يمكن أن يؤدي نقص السيولة إلى تخفيض الميزانية العمومية ومبيعات الأصول، أو احتمال عدم القدرة على الوفاء بالتزامات الإقراض. وتعتبر مخاطر عدم القدرة على القيام بذلك متأصلة في جميع العمليات المصرفية، ويمكن أن تتأثر بمجموعة من الظروف المرتبطة بالمؤسسة المالية وعلى مستوى السوق.

يتم إدارة مخاطر السيولة بواسطة رصد فجوات عدم موائمات استحقاقات الأصول والخصوم ونسب السيولة المستهدفة. وقد ظلت معدلات السيولة في البنك، سواء بالعملة المحلية والأجنبية، مستقرة عند مستويات مريحة خلال 2015؛ واستمر البنك في بناء علاقات مع المؤسسات الكويتية التي هي في وضع يمكنها من الإقراض بالعملة الأجنبية، مما يوفر تنويع قاعدة تمويلية للبنك. كذلك، توجد خطط للطوارئ لمعالجة حالات صدمات السيولة قصيرة الأجل. وتخضع هذه المخاطر لمراقبة إدارة المخاطر وتقييمها جماعيا بواسطة لجنة الأصول والخصوم والإستثمارات (ألكو). ويتمسك البنك بتعليمات بنك الكويت المركزي بشأن إدارة السيولة ولطالما التزم على الدوام بالحدود التنظيمية للفجوات؛ فضلا عن ذلك، فقد طبق البنك المباديء التوجيهية لبازل 3 بشأن إدارة والإبلاغ الرقابي لمخاطر السيولة. وحول نسبة تغطية السيولة، فإنها متقلبة، لكن في كل الأوقات كما في الوقت الحاضر (2015.12.31) فإنها تتجاوز الحدود التنظيمية بنسبة 100%.

السياسات المحاسبية:

الأصول المالية التي يتوجب الإحتفاظ بها لفترة غير محددة من الوقت والتي لا تصنف بالقيمة العادلة في بيان الدخل وبيان القروض والمستحقات والأصول المحتفظ بها حتى استحقاقها فهي تصنف على أنها أستثمارات متاحة للبيع. ويتم الإبلاغ الرقابي عن هذه الاستثمارات بقيمتها العادلة على أساس ربع سنوي ويؤشر بها في السوق الذي تتوافر به تقييمات السوق. وبالنسبة لمشاركات الأسهم غير المدرجة أو الاستثمارات الخاصة في الصناديق التي لا يمكن تحديد قيمتها العادلة بصورة موثوق فيها، فيتم إدراجها بتكلفة أقل تعثراً. الإستثمارات الأخرى المتاحة للبيع تقدر بداية بقيمة تكلفتها ثم تقاس مرة أخرى بالقيمة العادلة بدون مكاسب أو خسائر محققة مقدرة مباشرة في عمود "دخل شامل أخر Other Comprehensive Income". تستند استثمارات القيمة العادلة المدرجة في البورصة على سعر السوق المعلن (سعر الشراء) كما في تاريخ الميزانية العمومية دون أي خصومات لتكلفة المعاملات.
تستند جميع تصنيفات الاستثمارات على المعايير الدولية للإبلاغ الرقابي المالي.
ملاحظة: تتوفر المعلومات الكمية المتعلقة بالاستثمارات في البيانات المالية.

إدارة المخاطر التشغيلية:

المخاطر التشغيلية هي مخاطر الخسائر المباشرة أو غير المباشرة الناجمة عن العوامل البشرية والأحداث الخارجية، وعدم كفاية أو فشل العمليات والنظم الداخلية، وتعتبر المخاطر التشغيلية متأصلة في عمليات البنك. تشمل المصادر الرئيسية للمخاطر التشغيلية: مصداقية العمليات التشغيلية وأمن تكنولوجيا المعلومات، والاستعانة بمصادر خارجية للعمليات التشغيلية والاعتماد على الموردين الرئيسيين، وتنفيذ التغييرات الاستراتيجية وتكامل عمليات الإستحواذ الاحتيال والأخطاء البشرية وجودة خدمة العملاء والامتثال الرقابي والتوظيف والتدريب والاحتفاظ بالموظفين، والآثار الاجتماعية والبيئية. ويلتزم البنك بتحديد وقياس وإدارة المخاطر التشغيلية، وتتم إدارة هذه المخاطر من خلال منظومة متكاملة على مستوى البنك أو على مستوى السياسات والإجراءات الإدارية والضوابط الرقابية والأدوات الرقابية. وأحد العناصر الهامة هو تحديد مؤشرات المخاطر الرئيسية الخاصة بالعمليات التشغيلية ومراقبتها على مستوى إدارات العمل، وعلى وجه الخصوص، فقد عملت إدارة المخاطر عن كثب مع وحدات العمل في تطبيق وتحسين أساليب العمل في إدارة المخاطر التشغيلية بما في ذلك نماذج التقييم الذاتي، والدراسات الاستقصائية بهدف التركيز على نقاط المخاطر الحرجة بغرض تعزيز الرقابة والتقليل من الخسائر التشغيلية.

يهدف إطار البنك في إدارة المخاطر التشغيلية إلى:

- فهم والإبلاغ الرقابي للمخاطر التشغيلية التي يتحملها البنك
- رصد والإبلاغ عن مؤشرات المخاطر الرئيسية وأخطاء التشغيل
- فهم وخفض حالات تكرار حالات المخاطر التشغيلية وأثارها على اساس التكلفة مقابل الفائدة،
- إدارة الإنكشافات المتبقية باستخدام التأمين

تقع المسؤولية الرئيسية لإدارة المخاطر التشغيلية على عاتق مدراء الإدارات المسؤولة عن اتباع ضوابط الرقابة الداخلية الملائمة للبيئة التشغيلية لدى كل منهم. وتتبع آلية للتقييم الذاتي لمراقبة المخاطر التشغيلية مع التركيز على مؤشرات المخاطر الرئيسية الخاصة بمجال العمليات التشغيلية. تؤدي إدارة المخاطر وإدارة التدقيق الداخلي دوراً حيويا في إجراء مراجعة والحفاظ على سلامة البيئة الرقابية؛ بالإضافة إلى ذلك، فقد عمد البنك إلى تغطية بعض المخاطر التشغيلية، التي لا يمكن التحكم بها داخليا، بواسطة وثائق تأمينية. وتعتبر النسبةالعالية من حالات المخاطر التشغيلية للبنك تكلفتها المالية منخفضة، في حين نسبة ضئيلة جداً من حالات المخاطر التشغيلية تكون ذات تأثيرات مادية، واستمر هذا الوضع على مدى عام 2015.
يطبق البنك الإجراءات اللازمة لحماية سرية وسلامة المعلومات والبيانات المخزنة، بما في ذلك:

- تطبيق نظم الجدار الناري firewall لحماية الشبكة من التدخل الخارجي
- تطبيقات التحكم على الدخول إلى تطبيقات النظم
- الامتثال لمبدأ الرقابة المزدوجة في الإجراءات التشغيلية
- تطبيق إجراءات وعمليات مختلفة في ضوابط الرقابة الداخلية
- تطبيق عمليات النسخ المتماثل للبيانات عبر الإنترنت على خوادم مستقلة
- خطط الطوارئ في الموقع
- خطط طوارىء خارج الموقع لأغراض استمرارية تشغيل الأعمال business continuity plans وبرامج الإنعاش في حالات الكوارث disaster recovery programs

تعتبر وظيفة أمن مسؤولة أمام رئيس إدارة المخاطر وتقوم بصفة مستقلة برصد البيئة الأمنية والحالات والمخالفات الأمنية للمعلومات؛ وفي عام 2015، دخلت هذه الوظيفة باعتبارها جزءاً أساسياً من النظام المصرفي حيز التطبيق، ويجري العمل على إنجاز إجراءات تقييم داخلية وخارجية لمواطن الضعف vulnerability assessment في النظم المتبعة.

ويعمل البنك على تعزيز ورفع قدرات البنية التحتية لنظام تكنولوجيا المعلومات لديه بما في ذلك المعاملات وحلول إدارة تخزين البيانات وإدارة المخاطر بغرض تأسيس قاعدة تسمح بفرص النمو مستقبلا.

بهدف الإلتزام بمعيار كفاية رأس المال وفقا لبازل 3، فإن البنك في الوقت الحالي يطبق أسلوب القياس الموحد في حساب المصروفات الرأسمالية للمخاطر التشغيلية على أساس الدخل الإجمالي لثلاث سنوات. ويتم حسابه وفقا لعوامل بيتا Beta المنصوص عليها في المبادئ التوجيهية لبازل 3 والتي تعمل كوكيل للعلاقة بين الخسارة التشغيلية إدارة عمل تجاري معين والدخل الإجمالي لهذا المشروع أو العمل التجاري. وقد احتسبت المصاريف الإجمالية للمخاطر التشغيلية على أساس متوسط ثلاث سنوات من مجموع المصاريف الرأسمالية التنظيمية على إدارات الأعمال التجارية، تحديدا: إدارة الأعمال التجارية المصرفية، بما في ذلك إقراض المشاريع وإقراض رأس المال العامل، و«التجارة & المبيعات» التي تصنف تحتها الإستثمارات المباشرة لصندوق الأسهم. ونظراً لما جاء في النظام الأساسي للبنك، وطبيعة عمله كمصرف متخصص، فإنه يحظر عليه العمل في مجالات معينة، على وجه التحديد: مجالات البيع بالتجزئة المصرفية، وزيادة تمويل الشركات من خلال أسواق الأسهم، خدمات الدفع لطرف ثالث، خدمات الوكالة، إدارة الأصول والوساطة المالية وخدمات أمين الأموال custodian لحساب طرف ثالث. البنك. هذا، ويحتفظ البنك بقاعدة بيانات لخسائره التشغيلية مصنفة وفقا لمعايير بازل.

المخاطر التشغيلية					ألف دك
نشاط الأعمال	الدخل الإجمالي *			متوسط 3 سنوات	تكلفة رأس المال
(وفقا لتصنيف بازل 3)	2013	2014	**2015**	إجمالي الدخل	
مصرفي تجاري	15,032	18,225	**12,892**	15,383	2,307.45
أخرى	5,054	3,898	**6,014**	4,989	897.96
إجمالي	20,086	22,123	**18,906**	20,372	3,205
إجمالي الإنكشافات الموزونة للمخاطر التشغيلية					41,499

سياسات البنك بشأن مكافحة عمليات غسل الأموال

يخضع البنك للقواعد والأنظمة الصادرة عن جهة الرقابة الإشرافية، أي بنك الكويت المركزي في تصريف أعماله المصرفية؛ وبهذا الخصوص، يلتزم البنك بتعلميات بنك الكويت المركزي رقم (2/رب/2002/92) والقانون رقم 35 لعام 2002، والتعديلات عليها بشأن مكافحة عمليات غسل الأموال.

يطبق البنك سياسات وإجراءات داخلية مكتوبة معتمدة من مجلس الإدارة، صممت لمنع ورصد ومكافحة عمليات غسل الأموال، حيث تشمل نظم البنك في مكافحة عمليات غسل الأموال العمليات والسياسات، والموظفين والبرامج التدريبية والوثائق والمستندات والتقارير والنظم الرقابية. في عام 2013، وتبعاً للتعليمات الجديدة الصادرة عن بنك الكويت المركزي، فقد جرى تحديث سياسة وإجراءات البنك في مكافحة عمليات غسل الأموال لتشمل هذه التغييرات.

حرصا من البنك على الإلتزام بالمتطلبات الرقابية الخاصة بضرورة الحصول على نسخ من الرخصة التجارية والسجل التجاري من العميل وقت فتح الحساب للعميل، فإن البنك يطبق إجراءات «أعرف عميلك (KYC)»، لأغراض التحقق من هوية عملاء البنك منذ بداية علاقة العمل من خلال الوثائق والمستندات الرسمية؛ ويتم حفظ سجلات العملاء لمدة 5 سنوات من بعد انتهاء العلاقة المصرفية. بالنسبة للمعاملات المشبوهة، فيجري تعقبها ورصدها؛ كما تعقد برامج التدريب والتوعية لموظفي البنك من وقت لآخر. وقد طبق البنك أحدث النظم الآلية في مكافحة عمليات غسل الأموال لرصد وتحليل المعاملات المشبوهة. كذلك، فقد اتخذ البنك المبادرة في الإلتزام بإجراءات FATCA.

وبحسب تعليمات بنك الكويت المركزي الأخيرة، فهي تقضي بتصنيف جميع عملاء البنك تبعاً لمخاطر عمليات غسل الأموال ومخاطر عمليات تمويل الإرهاب. وعليه، تم تطبيق نظام داخلي لتقييم مخاطر عمليات غسل الأموال للشركات والمؤسسات التجارية وإدماجها ضمن السياسات المعتمدة من مجلس الإدارة. وفي عام 2015، جرى تطبيق النظم على كامل قاعدة عملاء البنك.

معلومات حول سياسة البنك للرواتب والمزايا

نظرة عامة على الملامح الرئيسية وأهداف سياسة البنك للرواتب والمزايا

صممت سياسة البنك للرواتب والمزايا بهدف اجتذاب واستبقاء المهنيين المؤهلين ممن يتمتعون بالمهارات والمعارف والدراية الإحترافية، وذلك وفقاً لتعلميات بنك الكويت المركزي حسبما ذكر في التعليمات الخاصة بحوكمة الشركات. وتتضمن السياسة جميع الجوانب الضرورية ومكونات المكافآة المالية مع الأخذ في الإعتبار أهداف تعزيز أداء البنك والإدارة الفعالة للمخاطر؛ إلى جانب تضمينها كافة متطلبات بنك الكويت المركزي كما ورد ذكره في تعليمات حوكمة الشركات.

واستناداً على توصيات لجنة مجلس الإدارة للترشيحات والمكافآت، فإن مجلس الإدارة من شأنه اعتماد وتعديل مضمون وهيكل سياسة البنك للمكافآت، كما يقوم بمراجعة تنفيذها لضمان تحقيقها للأهداف التي وضعت من أجلها.

مكونات الراتب والمزايا: يتم تجميع كافة مكونات الراتب والمزايا لضمان تقديم حزمة مناسبة ومتوازنة تعكس خصائص وحدة الأعمال ودرجة الموظف في البنك والوظيفة فضلا عن ممارسات السوق بشأن مستوى الأجور السائدة. وتشمل مكونات الراتب والمزايا المدفوعة للموظف ما يلي:

1. الراتب الثابت
2. مكافأة الحافز السنوي لجميع الموظفين على أساس الأداء
3. مكافأة الحوافز طويلة الأجل لكبار الموظفين على اساس المخاطر والعائد
4. مزايا أخرى
5. مكافأة نهاية الخدمة

يتقرر الراتب الثابت على أساس الدور الذي يؤديه الموظف، بما في ذلك المسؤوليات الوظيفية ومدى تعقيداتها والدرجة الوظيفية ومستوى الأداء وأحوال السوق المحلية والقوانين المعمول بها.

صممت مكافأة الحافز السنوي لجميع الموظفين على أساس الأداء ومكافأة الحوافز طويلة الأجل لكبار الموظفين على اساس المخاطر والعائد (STI/ LET) باعتبارها حوافز تحتسب على أساس الأداء، بهدف تحفيز ومكافأة الموظفين على مساهماتهم في تحقيق غايات وأهداف البنك وفقا للاستراتيجية والخطط السنوية لبنك الكويت الصناعي. تصرف الحوافز القائمة على قياس الأداء في صورة مكافأة نقدية سنوية إلى جميع الموظفين (STI) ومكافأة نقدية مؤجلة إلى كبار الموظفين (LTI). تم ربط برامج الحوافز بمزيج متوازن من مؤشرات الأداء على مستوى البنك، إدارة/مستوى الوحدة وعلى مستوى الموظفين. والهدف الأساسي من مكافأة الحافز السنوي لجميع الموظفين على أساس الأداء هو المقاربة مع معدلات أداء البنك ومساهمات الأداء الفردية؛ بينما صممت مكافأة الحوافز طويلة الأجل لكبار الموظفين على اساس المخاطر والعائد بهدف تشجيع الأداء المستدام المنضبط على أساس المخاطر للبنك على نحو طويل الأمد، ودخل برنامج مكافأة الحوافز طويلة الأجل لكبار الموظفين على اساس المخاطر والعائد حيز التنفيذ اعتبارا من عام 2015 فصاعدا.

قام البنك بإدخال برنامج تقييم الأداء وقياس أداء الموظفين رسمياً على جميع المستويات؛ حيث يتم وضع خطة الأداء في بداية السنة بالتعاون بين الموظف ومسؤوله المباشر وتوثيق أهداف خطة الأداء (KPIs) حسب مؤشرات الأداء

الرئيسية، وتحديد الكفاءات المطلوبة وخطة تطوير التنمية الشخصية للموظفين. وتقعد مقابلة تقييم الأداء السنوي حيث يقوم المدير والموظف المعني بمراجعة وتقييم وتوثيق الأداء مقابل الأهداف الموثقة. ومن ثم، تتخذ القرارات لتعديل الراتب الثابت للموظف وحوافز الأداء استناداً إلى نتائج الأداء السنوية.

فضلا عن ذلك، يمنح البنك مزايا أخرى مثل الإجازات السنوية والطبية وغيرها من الإجازات، والتأمين الطبي وتذاكر السفر السنوية والبدلات، وذلك في ضوء أحكام عقود العمل الفردية وممارسات السوق المحلية تبعاً للقوانين المعمول بها. أما مكافأة نهاية الخدمة، فتدفع وفقا لأحكام عقد العمل وللقوانين السارية.

يشرف الرئيس التنفيذي للبنك على تطبيق نظام الرواتب والمزايا للموظفين وفقا للسياسة المعتمدة، بما في ذلك هيكل وإجراءات السياسات ذات الصلة. وتجري «لجنة مجلس الإدارة للترشيحات والرواتب والمزايا» المراجعة الدورية للتأكد من كفاية وفعالية سياسة الرواتب والمزايا لضمان مواءمتها مع أهداف البنك. كما تساعد اللجنة المذكورة المجلس على إجراء مراجعة سنوية مستقلة للبنك لضمان الامتثال مع سياسة البنك للرواتب والمزايا.

لجنة مجلس الإدارة للترشيحات والرواتب والمزايا: دور اللجنة هو مساعدة مجلس الإدارة في الوفاء بمسؤولياته الإشرافية في تحديد الأشخاص المؤهلين لعضوية مجلس الإدارة؛ وبهذا الشأن، تقدم اللجنة توصياتها إلى المجلس بشأن المرشحين لعضوية الجان المختلفة؛ كما أن اللجنة مسؤولة عن صياغة ومراجعة وتحديث سياسة البنك للرواتب والمزايا، ومساعدة المجلس في تقييم مدى فعالية وإنصاف هذه السياسة وضمان مواءمتها مع الأهداف الاستراتيجية للبنك. تقوم اللجنة بإجراء مراجعة منتظمة لبنود سياسة الرواتب والمزايا ورفع توصياتها بشأن أية تحديثات إلى المجلس؛ كما أنها تضطلع بالتقييم المنتظم لمدى كفاية وفعالية سياسة الرواتب لضمان اتساقها مع أهداف البنك. وتقدم توصيات إلى المجلس بشأن مستوى ومكونات راتب المدير التنفيذي ومسؤولياته المباشرة، وكذلك بالنسبة للموظفين التنفيذيين في البنك. وتعمل لجنة مجلس الإدارة للترشيحات والرواتب والمزايا عن كثب مع لجنة المخاطر في البنك ومع رئيس إدارة المخاطر بغية تقييم الحوافز التي يقترحها نظام الرواتب والمزايا.

اجتماعات اللجنة: عقدت اللجنة 7 اجتماعات خلال 2015

الأعضاء (الدائمين في لجنة مجلس الإدارة للترشيحات والرواتب والمزايا:

السيد/ صلاح الكليب	رئيسا
السيد/ عادل الحميضي	نائب الرئيس
السيد/ أحمد الطاحوس	
السيد/ خالد الربيعان	
السيد/ خالد العلي	

الخبراء الإستشاريون الخارجيين لتصميم هيكل الرواتب والمزايا ومستشار اللجنة: السادة/ شركة إرنست آند يونج. في إطار التوصيات المقدمة من الخبراء الاستشاريين، تم وضع سياسة جديدة في 2014 لتنظيم الحوافز ونفذت بحلول عام 2015، والتي تم استعراض ووصف مكوناتها أعلاه. اعتمد مجلس الإدارة ميثاق ونظام عمل لجنة الرواتب في 2014، كما تم تطبيق نظام تقييم أداء جميع الموظفين – جرى تنقيحه بالكامل – في عام 2015.
تقييم المخاطر: يتمحور المجال الرئيسي لعمل البنك في طبيعة الجمع بين النشاط التنموي والعمل المصرفي التجاري ويكمله في ذلك التعامل في المحفظة الإستثمارية. كما أن البنك يدير أيضا محفظتين ممولتين حكومياً مرتبطتين بمشروعات الصناعات الصغيرة والحرف اليدوية والتمويل الزراعي.

تستند سياسة البنك للرواتب والمزايا على تقييم إدارة المخاطر لتحقيق التوازن بين النتائج طويلة ومنوسطة الأمد، وقد تم توثيق ذلك بشكل سليم في النظام الجديد لتقييم الأداء، وذلك من خلال تطبيق نظام «سمارت» أي للقياس بناء على أسس (محددة، قابلة للقياس، قابلة للتحقيق، ذات صلة وقائمة على العنصر الزمني)، وذلك باستخدام مؤشرات الأداء الرئيسية KPIs الكمبية المفصلة في المراقبة المستمرة للأداء مع التوجيه والإرشاد وإجراء المراجعات الدورية ومن ثم تقييم الأداء النهائي استناداً إلى النتائج المالية فضلا عن الأهداف المحددة على أساس نوعية. وتقع مسؤولية تقييم أداء أعضاء الإدارة العليا على عاتق لجنة الرواتب والمزايا بناء على عوامل القياس التوزيعي والجمعي لنسبة العائد على الإستثمار ، وتدابير المخاطر المحددة بما في ذلك عناصر التقييم الداخلي CAMEL-BCOM وأخيراً على العناصر المتعلقة بالنشاط التجاري.

وقد أكدت إدارة المخاطر في عام 2014، عدم وجود أية مخاطر مادية وعدم وجود محاولات لأي عضو من أعضاء الإدارة العليا لتحقيق مكاسب قصيرة الأجل مثل التداول في الأسواق المالية أو الدخول في أي مجالات ذات انكشافات على مخاطر عالية في مقابل إمكانية الحصول على أي نوع من المكاسب أو الإنغماس في أي مجازفات مفرطة في تحمل. وقد تم تقييم جميع تعاملات البنك والمحفظة الإجمالية للبنك من قبل إدارة المخاطر بشكل مستقل ورفع تقرير بذلك إلى لجنة مجلس الإدارة للمخاطر.

وفيما يتعلق بتحديد العلاقة بين الأداء ومستويات الرواتب والمزايا ، فقد أنشأ البنك روابط وأوزان كافية لتقييم الأداء الفردي وأداء وحدات الأعمال وأداء التجاري وفقا للمستويات الإدارية المختلفة لموظفي البنك وبمساعدة من الخبراء الاستشاريين الخارجيين. وفي المقابل، فإن الأداء التجاري يستند على معايير تقييم مقل العائد على الإستثمار وأداء محافظ الأصول والإجراءات المحددة للمخاطر .

العناصر المتغيرة من الرواتب والمزايا المقدمة لكبار الموظفين تحتوي على مكونات قصيرة الأجل وطويلة الأجل. ويبدأ إدراج المكون طويل الأجل بعد مرور 3 سنوات من تاريخ المنح. وهذا المبلغ قابل زيادة أو النقصان وفقا لمتوسط الأداء في الثلاث سنوات من حيث معدلات EPS وإجراءات المخاطر. ويتعامل البنك فقط على أساس المكافأت النقدية الممنوحة على العناصر المتغيرة من الراتب ولا يخصص خيارات أو حصص الأسهم. كذلك، يعتد أداء موظفي الإدارة العليا على قياس نسبة العائد على الإستثمار ومحددة بوزن 40%، و30% لوزن أداء محفظة الأصول و30% وزن تصنيف المخاطر، تبعاً للهيكل الذي وضعه الاستشاريونالسادة/ مكتب إرنست أند يونج. ويحق لجميع موظفي البنك الحصول على حوافز متغيرة على اساس الأداء، فقط أعضاء وموظفي الإدارة العليا الذين لا يتجاوز عددهم 20، هم المؤهلون لحوافز متغيرة طويل الأجل. ولم تكن أي مؤشرات لمكافأت من هذا النوع تم منحها لأي موظف.

يضم التعريف المحدد بالإدارة العليا كبار الموظفين، مثل: الرئيس التنفيذي وفريقه من 3 نواب للرئيس التنفيذي وهم مسؤولين مباشرة أمام الرئيس التنفيذي؛ وهم: نائب الرئيس التنفيذي للشؤون المالية والعمليات، نائب الرئيس التنفيذي للمشاريع والمحافظ، ونائب الرئيس التنفيذي للمالية والاستثمارات. أما الوظائف التي تعتبر «حاملة للمخاطر المادية material risk-takers فتشمل رؤساء إدارات الأعمال المدرة للدخل، وهي: تمويل المشاريع والمتابعة، وتمويل الشركات، والاستثمارات المباشرة، والخزانة، وتمويل المشروعات الصغيرة والمشروعات الزراعية. أما المهام الرقابية، فتشمل: رئيس إدارة المخاطر، ورئيس التدقيق الداخلي والمراقب المالي، ورئيس وحدة مكافحة عمليات غسل الأموال ومسؤول وحدة الإلتزام الرقابي.

بيان الرواتب والمزايا المدفوعة في 2015 (بالدينار الكويتي)

الفئة رقم 1: تشمل 4 موظفين			
ثابت	بدون قيد على أساس نقدي	مؤجلة على أساس نقدي	أخرى – غير مقيدة
	470994	5592	13977
متغيرة	بدون قيد على أساس نقدي	مؤجلة على أساس نقدي	أخرى – غير مقيدة
	-	158832	-

الفئة رقم 2: تشمل 7 موظفين			
ثابت	بدون قيد على أساس نقدي	مؤجلة على أساس نقدي	أخرى – غير مقيدة
	385420	8127	12875
متغيرة	بدون قيد على أساس نقدي	مؤجلة على أساس نقدي	أخرى – غير مقيدة
	-	101174	-

الفئة رقم 2: تشمل 5 موظفين			
ثابت	بدون قيد على أساس نقدي	مؤجلة على أساس نقدي	أخرى – غير مقيدة
	209263	5596	6994
متغيرة	بدون قيد على أساس نقدي	مؤجلة على أساس نقدي	أخرى– غير مقيدة
	-	38955	-

من أنشطة البنك في عام 2015

تكريم بنك الكويت الصناعي في المؤتمر الصناعي الخليجي الخامس عشر

ورشة عمل لموظفي محفظة الصناعي للمشروعات الصغيرة في شئون حاضنات المشاريع الصغيرة

المشاركة في ورشة العمل بالتعاون مع مؤسسة الكويت للتقدم العلمي

مشاركة موظفي البنك في دورة مكافحة غسل الأموال

2015

بنك الكويت الصناعي

بنك الكويت الصناعي ش.م.ك. (مقفلة) وشركاته التابعة

دولة الكويت

البيانات المالية المجمعة

وتقرير مراقب الحسابات المستقل

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015

المحتويات

	رقم الصفحة
تقرير مراقب الحسابات المستقل	76
بيان المركز المالي المجمع	78
بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع	79
بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع	81
بيان التدفقات النقدية المجمع	82
إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة	83

تقرير مراقب الحسابات المستقل

السادة أعضاء مجلس الإدارة المحترمين
بنك الكويت الصناعي ش.م.ك. (مقفلة)
دولة الكويت

تقرير حول البيانات المالية المجمعة

لقد دققنا البيانات المالية المجمعة المرفقة لبنك الكويت الصناعي ش.م.ك. (مقفلة) ("البنك")، والشركات التابعة (يشار إليهم معا بمصطلح "المجموعة") والتي تتكون من بيان المركز المالي المجمع كما في 31 ديسمبر 2015 وبيانات الدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المجمعة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وملخص السياسات المحاسبية الهامة والمعلومات الإيضاحية الأخرى.

مسؤولية الإدارة عن البيانات المالية

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد وعرض هذه البيانات المالية المجمعة بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المطبقة في دولة الكويت وعن أدوات الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لإعداد بيانات مالية مجمعة خالية من الأخطاء المادية سواء كانت بسبب الغش أو الخطأ.

مسؤولية مراقبي الحسابات

إن مسؤوليتنا هي إبداء رأي حول هذه البيانات المالية استناداً إلى أعمال التدقيق التي قمنا بها وفقاً لمعايير التدقيق الدولية التي تتطلب منا الالتزام بالمتطلبات الأخلاقية وتخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق للحصول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية المجمعة خالية من الأخطاء المادية.

يشتمل التدقيق على تنفيذ إجراءات للحصول على أدلة تدقيق حول المبالغ والإفصاحات التي تتضمنها البيانات المالية المجمعة. تستند الإجراءات المختارة إلى تقدير مراقبي الحسابات، بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية المجمعة سواء كانت تلك الأخطاء بسبب الغش أو الخطأ. عند تقييم هذه المخاطر، يأخذ مراقبو الحسابات في الاعتبار أدوات الرقابة الداخلية المتعلقة بإعداد البنك للبيانات المالية المجمعة والعرض العادل لها، وذلك من أجل وضع إجراءات تدقيق تتناسب مع الظروف، ولكن ليس بغرض التعبير عن رأي حول فاعلية أدوات الرقابة الداخلية للبنك. ويشتمل التدقيق أيضاً على تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة وصحة التقديرات المحاسبية الهامة التي أجرتها إدارة البنك، وكذلك تقييم العرض الشامل للبيانات المالية المجمعة.

باعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتقديم أساس يمكننا من إبداء رأي التدقيق.

الـــرأي

في رأينا، أن البيانات المالية المجمعة تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، عن المركز المالي المجمع للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2015 وعن أدائه المالي المجمع وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المطبقة في دولة الكويت.

أمـر آخـر

إن البيانات المالية المجمعة للمجموعة كما في وللسنة المنتهية 31 ديسمبر 2014 تم تدقيقها من قبل مراقب حسابات آخر والذي عبر في تقريره عن رأي غير متحفظ على تلك البيانات المالية المجمعة.

تقرير حول المتطلبات القانونية والرقابية الأخرى

في رأينا أيضاً أن البنك يحتفظ بدفاتر محاسبية منتظمة وأن البيانات المالية المجمعة والبيانات الواردة في تقرير مجلس إدارة البنك فيما يتعلق بهذه البيانات المالية المجمعة متفقة مع ما هو وارد في هذه الدفاتر، وأننا قد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض التدقيق، كما أن البيانات المالية المجمعة تتضمن جميع المعلومات التي تتطلبها التعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن كفاية رأس المال والتعليمات بشأن معدل الرفع المالي والتي ينص عليها تعميما بنك الكويت المركزي رقم 2/رب، ر ب أ/ 2014/336 المؤرخ 24 يونيو 2014 ورقم 2/رب/2014/343 المؤرخ 21 أكتوبر 2014 على التوالي، وقانون الشركات رقم 25 لسنة 2012 والتعديلات اللاحقة له، ولائحته التنفيذية وعقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك، وأنه قد أجري الجرد وفقاً للأصول المرعية. حسبما وصل إليه علمنا واعتقادنا لم تقع مخالفات للتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن كفاية رأس المال والتعليمات بشأن معدل الرفع المالي والتي ينص عليها تعميما بنك الكويت المركزي رقم 2/رب، ر ب أ/ 2014/336 المؤرخ 24 يونيو 2014 ورقم 2/رب/2014/343 المؤرخ 21 أكتوبر 2014 على التوالي، ولقانون الشركات رقم 25 لسنة 2012 والتعديلات اللاحقة له، أو لائحته التنفيذية أو لعقد التأسيس أو للنظام الأساسي للبنك خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 على وجه قد يكون له تأثيراً مادياً على نشاط المجموعة أو مركزه المالي.

نبين أيضاً أنه خلال تدقيقنا لم يرد إلى علمنا وجود أية مخالفات لأحكام القانون رقم 32 لسنة 1968 والتعديلات اللاحقة له في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية والتعليمات المتعلقة به خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 على وجه قد يكون له تأثيراً مادياً على نشاط المجموعة أو مركزه المالي.

الكويت في
18 فبراير 2016

صافى عبد العزيز المطوع

مراقب حسابات - ترخيص رقم 138 فئة "أ"

من كي بي إم جي صافى المطوع وشركاه

عضو في كي بي إم جي العالمية

بنك الكويت الصناعي ش.م.ك. (مقفلة)

دولة الكويت

بيان المركز المالي المجمع كما في 31 ديسمبر 2015

	إيضاح	**2015** ألف دينار كويتي	2014 ألف دينار كويتي
الموجودات			
النقد والنقد المعادل	4	**22,557**	7,685
أذونات وسندات الخزانة	5	**146,101**	191,777
ودائع لدى البنوك ومؤسسات مالية أخرى		**98,189**	115,034
استثمارات متاحة للبيع	6	**66,304**	68,292
قروض وسلفيات للعملاء	7	**269,404**	262,735
استثمارات في شركات زميلة	8	**6,447**	6,492
موجودات أخرى		**11,233**	12,182
أرض ومباني	9	**3,793**	3,806
إجمالي الموجودات		**624,028**	668,003
المطلوبات			
ودائع من بنوك ومؤسسات مالية أخرى		**9,551**	62,797
ودائع العملاء		**44,879**	62,352
مطلوبات أخرى		**14,536**	14,376
قروض لأجل	10 أ	**26,786**	-
قرض من حكومة دولة الكويت	10 ب	**300,000**	300,000
إجمالي المطلوبات		**395,752**	439,525
حقوق الملكية			
رأس المال	11	**20,000**	20,000
احتياطي اجباري	11	**32,597**	31,620
احتياطي اختياري	11	**136,886**	135,909
أرباح مرحلة		**21,000**	19,669
توزيعات أرباح مقترحة	11	**6,000**	8,000
احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات	11	**11,793**	13,280
إجمالي حقوق الملكية		**228,276**	228,478
إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية		**624,028**	668,003

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (28) تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية المجمعة.

عبد المحسن يوسف الحنيف
رئيس مجلس الإدارة

علي عبدالنبي خاجه
الرئيس التنفيذي

بنك الكويت الصناعي ش.م.ك. (مقفلة)

دولة الكويت

بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015

	إيضاح	2015 ألف دينار كويتي	2014 ألف دينار كويتي
إيراد الفوائد		**16,667**	16,521
مصاريف الفوائد		**(3,194)**	(2,963)
صافي إيراد الفوائد		**13,473**	13,558
أتعاب وعمولات		**4,348**	4,604
(خسائر) / أرباح فروقات عملة		**(427)**	57
إيرادات توزيعات		**697**	625
صافي أرباح بيع استثمارات متاحة للبيع		**7,953**	7,403
حصة من نتائج أعمال شركات زميلة		**357**	538
خسارة من بيع استثمار في شركة تابعة		**-**	(472)
ديون معدومة مستردة		**399**	3,699
صافي إيرادات/ (خسائر) أخرى		**58**	(487)
إجمالي الإيرادات		**26,858**	29,525
تكاليف موظفين	12	**(6,782)**	(7,088)
استهلاكات		**(106)**	(93)
مصاريف أخرى		**(2,094)**	(1,975)
مخصص محمل لقروض وسلفيات	7	**(5,320)**	(6,196)
مخصصات أخرى محملة		**(342)**	(275)
انخفاض في قيمة استثمارات		**(2,436)**	(2,969)
إجمالي المصاريف		**(17,080)**	(18,596)
ربح السنة قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة والزكاة		**9,778**	10,929
حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي		**(97)**	(103)
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة	13	**(295)**	(273)
الزكاة		**(101)**	(121)
صافي ربح السنة		**9,285**	10,432

الدخل الشامل الآخر للسنة

البنود التي يمكن أن يعاد تصنيفها لاحقا الى بيان الأرباح والخسائر			
صافي التغيرات في القيمة العادلة لاستثمارات متاحة للبيع		**(1,228)**	2,028
صافي التغيرات في القيمة العادلة لاستثمارات متاحة للبيع للشركات التابعة		**(153)**	(337)
حصة الدخل الشامل الآخر للشركات الزميلة		**(106)**	32
الدخل الشامل الآخر للسنة		**(1,487)**	1,723
إجمالي الدخل الشامل للسنة		**7,798**	12,155
ربحية السهم (دينار كويتي)	14	**4.643**	5.216

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (28) تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية المجمعة.

بنك الكويت الصناعي ش.م.ك. (مقفلة)

دولة الكويت

بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015

	رأس المال ألف دينار كويتي	احتياطي اجباري ألف دينار كويتي	احتياطي اختياري ألف دينار كويتي	أرباح مرحلة ألف دينار كويتي	توزيعات أرباح مقترحة ألف دينار كويتي	احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات ألف دينار كويتي	الإجمالي ألف دينار كويتي
الرصيد في 31 ديسمبر 2013	20,000	30,527	134,816	19,423	6,000	11,557	222,323
توزيعات أرباح مدفوعة لعام 2013 (إيضاح 11)	-	-	-	-	(6,000)	-	(6,000)
صافي ربح السنة	-	-	-	10,432	-	-	10,432
الدخل الشامل الآخر للسنة	-	-	-	-	-	1,723	1,723
إجمالي الدخل الشامل للسنة	-	-	-	10,432	-	1,723	12,155
المحول للاحتياطيات (إيضاح 11)	-	1,093	1,093	(2,186)	-	-	-
توزيعات أرباح مقترحة لسنة 2014 (إيضاح 11)	-	-	-	(8,000)	8,000	-	-
الرصيد في 31 ديسمبر 2014	20,000	31,620	135,909	19,669	8,000	13,280	228,478
الرصيد في 31 ديسمبر 2014	20,000	31,620	135,909	19,669	8,000	13,280	228,478
توزيعات أرباح لعام 2014 (إيضاح 11)	-	-	-	-	(8,000)	-	(8,000)
صافي ربح السنة	-	-	-	9,285	-	-	9,285
الدخل الشامل الآخر للسنة	-	-	-	-	-	(1,487)	(1,487)
إجمالي الدخل الشامل للسنة	-	-	-	9,285	-	(1,487)	7,798
المحول للاحتياطيات (إيضاح 11)	-	977	977	(1,954)	-	-	-
توزيعات أرباح مقترحة لسنة 2015 (إيضاح 11)	-	-	-	(6,000)	6,000	-	-
الرصيد في 31 ديسمبر 2015	**20,000**	**32,597**	**136,886**	**21,000**	**6,000**	**11,793**	**228,276**

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (28) تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية المجمعة.

بنك الكويت الصناعي ش.م.ك. (مقفلة)

دولة الكويت

بيان التدفقات النقدية المجمع للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015

	إيضاح	2015 ألف دينار كويتي	2014 ألف دينار كويتي
تدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية			
ربح السنة		**9,285**	10,432
تسويات:			
صافي أرباح من بيع استثمارات متاحة للبيع		**(7,953)**	(7,403)
حصة من نتائج أعمال شركات زميلة	8	**(357)**	(538)
خسارة من بيع استثمار في شركات تابعة		**-**	472
استهلاكات		**106**	93
مخصصات		**8,098**	9,440
		9,179	12,496
التغيرات في:			
أذونات وسندات الخزانة		**45,676**	32,265
ودائع لدى البنوك ومؤسسات مالية أخرى		**16,845**	(66,506)
قروض وسلفيات للعملاء		**(11,989)**	10,133
موجودات أخرى		**106**	(1,532)
ودائع من البنوك ومؤسسات مالية أخرى		**(53,246)**	26,159
ودائع العملاء		**(17,473)**	(18,914)
مطلوبات أخرى		**(181)**	943
صافي النقد المستخدم في الأنشطة التشغيلية		**(11,083)**	(4,956)
تدفقات نقدية من الأنشطة الاستثمارية			
صافي الحركة على استثمارات متاحة للبيع		**6,123**	4,386
المحصل من بيع استثمار في شركة تابعة		**750**	1,850
توزيعات أرباح نقدية مستلمة من شركات زميلة	8	**296**	296
صافي النقد الناتج من الأنشطة الاستثمارية		**7,169**	6,532
تدفقات نقدية من الأنشطة التمويلية			
المحصل من قروض لأجل		**26,786**	-
توزيعات ارباح مدفوعة	11	**(8,000)**	(6,000)
صافي النقد الناتج من / (المستخدم في) الأنشطة التمويلية		**18,786**	(6,000)
صافي الزيادة/ (النقص) في النقد والنقد المعادل		**14,872**	(4,424)
النقد والنقد المعادل في 1 يناير		**7,685**	12,109
النقد والنقد المعادل في 31 ديسمبر	4	**22,557**	7,685

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (28) تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية المجمعة.

1- التأسيس والنشاط

إن بنك الكويت الصناعي ش.م.ك. (مقفلة) ("آي بي كي" أو "البنك") هو شركة مساهمة مقفلة تأسست في دولة الكويت عام 1973 وهو مسجل كبنك لدى بنك الكويت المركزي للقيام بالأعمال المصرفية للمشاريع الصناعية والقيام بالاستثمارات التي تتعلق بنشاطاته كما يلي:

الإسهام في إنماء الاقتصاد الكويتي وتنويع هيكله الإنتاجي عن طريق تشجيع إنشاء الصناعات الجديدة وتدعيم الصناعات القائمة ولها تحقيقا لهذا الغرض القيام بالعمليات المذكورة صراحة في هذا النظام بما يلزم من العمليات الأخرى التي تقتضيها هذه المهمة.

ويجوز للشركة أن تكون لها مصلحة أو أن تشترك بأي وجه مع الهيئات التي تزاول أعمالاً شبيهة بأعمالها أو التي قد تعونها على تحقيق غرضها في الكويت أو في الخارج ولها أن تشتري هذه الهيئات أو أن تلحقها بها.

إن البيانات المالية المجمعة للبنك للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 تتضمن البنك وشركاته التابعة المذكورة أدناه، (يشار إليهم مجتمعين "المجموعة" وبشكل منفرد "شركات المجموعة") ومساهمة المجموعة في الشركات الزميلة.

اسم الشركة التابعة	بلد التأسيس	الأنشطة الرئيسية	نسبة الملكية	
			2015	2014
الشركة الكويتية للمشروعات الصناعية ش.م.ك. (مقفلة)*	دولة الكويت	استثمارات	**%99.6**	%99.6
صناعي انتربرايزس ليمتد	بريتش ويست إنديز	استثمارات	**%100**	%100
الشركة الرائدة للبتروكيماويات ش.م.ك. (مقفلة)**	دولة الكويت	إنتاج المواد البتروكيماوية	**%96**	%96
شركة المنتجات البتروكيماوية الوسيطة ش.م.ك. (مقفلة)**	دولة الكويت	إنتاج المواد البتروكيماوية	**%96**	%96
شركة وربة لإنتاج الخرسانة الجاهزة ش.ش.و	دولة الكويت	إنتاج الخرسانة الجاهزة	**%100**	-

* إن ما نسبته 0.4% مملوكة من قبل مدراء / وموظفين تلك الشركات بالنيابة عن البنك.

** إن مانسبته 4% مملوكة من قبل مدراء / وموظفين تلك الشركات بالنيابة عن البنك.

إن مقر البنك الرسمي يقع في دولة الكويت وعنوانه المسجل هو مجمع البنوك – المنطقة التجارية التاسعة – شارع مبارك الكبير – دروازة العبد الرزاق – ص. ب 3146 الصفاة 13032 – الكويت. بلغ إجمالي عدد موظفي المجموعة كما في 31 ديسمبر 2015 185 (2014: 191).

تمت الموافقة على إصدار هذه البيانات المالية المجمعة من قبل مجلس الإدارة في 18 فبراير 2016. إن الجمعية العمومية السنوية لمساهمي البنك لها الحق في تعديل هذه البيانات المالية المجمعة بعد إصدارها.

2- أسس الإعداد

أ) بيان الالتزام

تم إعداد البيانات المالية المجمعة للمجموعة وفقا لقوانين دولة الكويت لمؤسسات الخدمات المالية التي تخضع لإشراف بنك الكويت المركزي. وتتطلب هذه التعليمات تطبيق كافة المعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية باستثناء متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم 39: الأدوات المالية: التحقق والقياس حول مخصص انخفاض القيمة المجمع والتي تحل محلها متطلبات بنك الكويت المركزي حول الحد الأدنى للمخصص العام كما تم توضيحه ضمن السياسة المحاسبية الخاصة بالانخفاض في القيمة للموجودات المالية.

ب) الأساس المحاسبي

يتم إعداد البيانات المالية المجمعة على أساس مبدأ التكلفة التاريخية فيما عدا الموجودات المالية المصنفة كمتاحة للبيع والأدوات المالية المشتقة والتي يتم قياسها بقيمتها العادلة.

ج) عملة التعامل والعرض

يتم عرض البيانات المالية المجمعة بالدينار الكويتي وهي عملة التعامل للبنك. تم تقريب كافة المبالغ إلى أقرب ألف ما لم يتم الإشارة إلى خلاف ذلك.

د) استخدام التقديرات والأحكام

عند إعداد هذه البيانات المالية المجمعة تقوم الإدارة باتخاذ أحكام وتقديرات وافتراضات، والتي تؤثر على تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة والمبالغ المدرجة للموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصروفات. وقد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.

تتم مراجعة التقديرات والافتراضات الضمنية بصفة مستمرة. ويتم إدراج التغيرات في التقديرات المحاسبية بأثر مستقبلي.

الأحكام

من خلال عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة والمبينة في إيضاح 3، قامت الإدارة بإبداء الأحكام التالية التي لها أبلغ الأثر على المبالغ المدرجة ضمن البيانات المالية المجمعة.

تصنيف الاستثمارات

عند اقتناء الاستثمار، تقرر المجموعة ما إذا كان سيتم تصنيفه "بالقيمة العادلة من خلال بيان الأرباح أو الخسائر" أو "متاح للبيع" أو "محتفظ به حتى الاستحقاق". تتبع المجموعة إرشادات معيار المحاسبة الدولي 39 لتصنيف استثماراتها.

تقوم المجموعة بتصنيف الاستثمارات "بالقيمة العادلة من خلال بيان الأرباح أو الخسائر" إذا تم اقتناؤها مبدئياً بهدف تحقيق الربح القصير الأجل أو إذا تم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال بيان الأرباح أو الخسائر عند الاقتناء، حيث أنه من الممكن تقدير قيمها العادلة بصورة موثوقة. يتم تصنيف جميع الاستثمارات الأخرى كاستثمارات "متاحة للبيع".

انخفاض قيمة الاستثمارات

تعتبر إدارة المجموعة أن "الاستثمارات المتاحة للبيع" قد تعرضت للانخفاض في قيمتها عند وجود انخفاض جوهري أو مطول للقيمة العادلة عن التكلفة. إن تحديد ما إذا كان الانخفاض جوهري أو مطول يتطلب آراء هامة.

التقديرات والافتراضات

إن الافتراضات الرئيسية التي تتعلق بأسباب مستقبلية والمصادر الرئيسية الأخرى للتقديرات غير المؤكدة في تاريخ البيانات المالية والتي لها مخاطر جوهرية في حدوث تعديلات مادية للقيم الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية اللاحقة هي على الشكل التالي:

القيمة العادلة للاستثمارات غير المسعرة

تقوم المجموعة باحتساب القيمة العادلة للاستثمارات التي ليس لها سوق نشط (أو الأوراق المالية غير المدرجة) عن طريق استخدام أسس التقييم. تتضمن أسس التقييم استخدام عمليات تجارية حديثة على أسس متكافئة، وبالرجوع لأدوات مالية أخرى مشابهة، والاعتماد على تحليل للتدفقات النقدية المخصومة، واستخدام نماذج تسعير الخيارات التي تعكس ظروف المصدر المحددة. إن هذا التقييم يتطلب من المجموعة عمل تقديرات عن التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة ومعدلات الخصم والتي تتعرض لعدم التأكد من التقديرات.

مخصصات خسائر القروض والسلفيات والاستثمارات في أدوات الملكية

تقوم المجموعة بمراجعة القروض والسلفيات المتعثرة والاستثمارات في أدوات الدين بشكل ربع سنوي وذلك لتقييم الحاجة لتسجيل أية مخصصات للخسائر في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع، وعليه فان ذلك يتطلب على الأخص تقديرات لحجم وزمن التدفقات النقدية المحتملة بغرض تحديد حجم المخصصات المطلوبة. لذا فإن مثل هذه التقديرات تعتمد بالضرورة على افتراضات لعدة عوامل تشمل درجات متفاوتة من الحكم وعدم التأكد وقد تختلف النتائج الفعلية مما يؤدي إلى تغيرات مستقبلية على هذه المخصصات.

هـ) التغيرات في السياسات المحاسبية

قامت المجموعة بتطبيق التعديل التالي الذي يسري خلال السنة.

التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 19 برامج المزايا المحددة: مساهمات الموظفين

يتطلب معيار المحاسبة الدولي رقم 19 من المنشأة النظر في المساهمات المقدمة من الموظفين أو أطراف أخرى عند المحاسبة عن برامج المزايا المحددة. وبما أن المساهمات ترتبط بالخدمة، ينبغي أن تنسب تلك المساهمات إلى فترات الخدمة على شكل مزايا سالبة. توضح هذه التعديلات أنه إذا كان مبلغ المساهمات مستقلا عن عدد سنوات الخدمة، يسمح للمنشأة بأن تسجل هذه المساهمات كانخفاض في تكلفة الخدمات في الفترة التي يتم فيها تقديم الخدمة، بدلا من تخصيص المساهمات إلى فترات الخدمة. يسري هذا التعديل للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يوليو 2014. لا يتعلق هذا التعديل بالمجموعة، نظرا لأنه لم تقم أيا من شركات المجموعة لديها برامج مزايا محددة مع مساهمات من الموظفين أو أطراف أخرى.

من غير المتوقع أن يكون للتحسينات السنوية للدورة 2010-2012 و2011-2013 أي تأثير مادي على المجموعة والتي تسري على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يوليو 2014.

لم تقم المجموعة بالتطبيق المبكر لأي معيار أو تفسير أو تعديل آخر صدر ولكنه لم يسري بعد.

و) المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة الصادرة ولكن لم تسري بعد

يوجد عدد من المعايير الجديدة والتعديلات على المعايير التي تسري على الفترات السنوية للمجموعة التي تبدأ بعد 1 يناير 2015، مع السماح بالتطبيق المبكر إلا أن المجموعة لم تقم بالتطبيق المبكر للمعايير الجديدة أو المعدلة التالية عند إعداد هذه البيانات المالية المجمعة.

المعيار الدولي للتقارير المالية 9 - الأدوات المالية

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية المعيار الدولي للتقارير المالية 9 – الأدوات المالية بنسخته النهائية في يوليو 2014، ويسري على الفترات التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018، مع السماح بالتطبيق المبكر. يحدد المعيار الدولي

للتقارير المالية 9 متطلبات التحقق والقياس للموجودات والمطلوبات المالية وبعض العقود لبيع أو شراء الموجودات غير المالية. يحل المعيار الدولي للتقارير المالية 9 محل معيار المحاسبة الدولي 39 الأدوات المالية: التحقق والقياس. إن تطبيق هذا المعيار له تأثير على تصنيف وقياس الموجودات المالية للبنك، ولكن ليس من المتوقع أن يكون له تأثيراً جوهرياً على تصنيف وقياس المطلوبات المالية. يعمل البنك على تحديد الأثر الكمي لتطبيق هذا المعيار على البيانات المالية للبنك، عند تطبيقه.

من غير المتوقع أن يكون للمعايير الجديدة أو المعدلة التالية أي تأثير هام على البيانات المالية المجمعة للمجموعة.

- المعيار الدولي للتقارير المالية 15 - الإيرادات من العقود مع العملاء
- الزراعة: النباتات المحمولة (تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 16، ومعيار المحاسبة الدولي 41)؛
- المعيار الدولي للتقارير المالية 14 – حسابات المبالغ المؤجلة من الأنشطة الخاضعة للرقابة على الأسعار؛
- محاسبة الاستحواذ على حصص في عمليات مشتركة (تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 11)؛
- توضيح الطرق المقبولة للاستهلاك والإطفاء (تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 16 ومعيار المحاسبة الدولي 38)؛
- طريقة حقوق الملكية في البيانات المالية المنفصلة (التعديلات على معيار المحاسبة الدولي 27)؛
- بيع أو مساهمة الموجودات بين المستثمر وشركته الزميلة أو المشاريع المشتركة (التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 10 ومعيار المحاسبة الدولي 28)؛
- التحسينات السنوية على المعايير الدولية للتقارير المالية دورة 2012-2014 - معايير مختلفة؛
- منشآت الاستثمار: تطبيق استثناء التجميع (التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 10 والمعيار الدولي للتقارير المالية 12 ومعيار المحاسبة الدولي 28)؛ و
- مبادرة الإفصاح (التعديلات على معيار المحاسبة الدولي 1).

3- السياسات المحاسبية الهامة

قامت المجموعة بتطبيق السياسات المحاسبية المبينة أدناه بثبات لجميع الفترات المعروضة في هذه البيانات المالية المجمعة، باستثناء المبين في إيضاح 2 (هـ).

أ) أسس التجميع

إن الشركات التابعة هي الشركات التي يسيطر عليها البنك. وتوجد السيطرة عندما يكون البنك:

- لديه سلطة على المستثمر فيه.
- يتعرض، أو لديه حقوق عوائد متغيرة من مشاركته مع المستثمر فيه.
- لديه المقدرة على استخدام السلطة في التأثير على عوائده.

يقوم البنك بإعادة تقييم ما إذا كان أو لم يكن يسيطر على المستثمر فيه إذا أشارت الحقائق والظروف بأنه هناك تغييرات على واحد أو أكثر من عناصر السيطرة الثلاثة المبينة أعلاه.

عندما يمتلك البنك أقل من أغلبية حقوق التصويت للشركة المستثمر فيها، يكون للبنك سلطة على المستثمر فيه عندما تكون حقوق التصويت تكفي لإعطائه القدرة العملية لتوجيه الأنشطة ذات الصلة للشركة المستثمر بها من جانب واحد. يقوم البنك بأخذ جميع الحقائق والظروف التالية ذات الصلة عند إجراء تقييم فيما إذا كان أو لم يكن حقوق التصويت في الشركة المستثمر بها كافية لإعطاء السلطة، بما في ذلك:

- حجم حقوق تصويت البنك من حقوق التصويت النسبي لحجم الحيازات ومدى تشتتها بين أصحاب الأصوات الأخرى.

- حقوق التصويت المحتملة التي يحتفظ بها البنك، وأصحاب الأصوات الأخرى أو الأطراف الأخرى.
- الحقوق الناشئة عن ترتيبات تعاقدية أخرى.
- أية حقائق وظروف إضافية قد تشير إلى أن البنك لديه أو ليس لديه القدرة الحالية لتوجيه الأنشطة ذات الصلة في الوقت عند اتخاذ القرار، بما في ذلك أنماط التصويت في الاجتماعات السابقة للمساهمين.

تتضمن البيانات المالية المجمعة البيانات المالية للشركات التابعة من تاريخ بدء السيطرة الفعلية وحتى تاريخ زوال السيطرة الفعلية. عند التجميع، يتم استبعاد جميع الأرصدة والمعاملات المتبادلة بين الشركات، بما فيها الأرباح المتبادلة والخسائر والأرباح غير المحققة بالكامل. يتم إعداد البيانات المالية المجمعة باستخدام سياسات محاسبية موحدة للمعاملات المتماثلة وللأحداث الأخرى التي تتم في ظروف متشابهة.
يتم إظهار الحصص غير المسيطرة من صافي موجودات الشركات التابعة المجمعة في بند مستقل من حقوق ملكية المجموعة. إن الحصص غير المسيطرة تتكون من مبلغ تلك الحصص في تاريخ بدء دمج الأعمال ونصيب الحصص غير المسيطرة في التغير في حقوق الملكية منذ تاريخ الدمج.
تقاس الحصص غير المسيطرة إما بالقيمة العادلة، أو بحصتها النسبية من الموجودات والمطلوبات المحددة للشركة المشتراة، وذلك على أساس كل عملية على حدة.

يتم المحاسبة عن التغير في حصة الملكية لشركة تابعة، مع عدم التغير في السيطرة، كمعاملة حقوق ملكية. يتم تعديل المبالغ الدفترية لحصص ملكية المجموعة والحصص غير المسيطرة لتعكس التغيرات للحصص المتعلقة بها في الشركات التابعة. أية فروقات بين المبلغ المعدل للحصص غير المسيطرة والقيمة العادلة للمبلغ المدفوع أو المحصل يتم الاعتراف بها مباشرة في حقوق الملكية والمتعلقة بملاك البنك. يتم توزيع الخسائر على الحصص غير المسيطرة حتى لو كانت النتائج رصيد عجز. إذا فقدت المجموعة السيطرة على شركة تابعة، فإنها:

- تستبعد موجودات (بما في ذلك الشهرة) ومطلوبات الشركة التابعة.
- تستبعد القيمة الدفترية للحصص غير المسيطرة.
- تستبعد فروق تحويل العملات الأجنبية المتراكمة المسجلة في حقوق الملكية.
- تدرج القيمة العادلة للمقابل المستلم.
- تدرج القيمة العادلة لأي استثمار محتفظ به.
- تدرج أي فائض أو عجز في الأرباح أو الخسائر.
- تعيد تصنيف حصة البنك من البنود المسجلة سابقا في الدخل الشامل الآخر إلى الأرباح أو الخسائر أو الأرباح المحتفظ بها، متى كان ذلك مناسبا.

ب) الأدوات المالية

التصنيف

(i) الموجودات المالية

قامت المجموعة بتصنيف موجوداتها المالية إلى "موجودات بالقيمة العادلة من خلال بيان الأرباح أو الخسائر" و"القروض والمدينين" و "موجودات متاحة للبيع".

وتنقسم الموجودات المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال بيان الأرباح أو الخسائر تحت بندين : "موجودات مالية بغرض المتاجرة" و"موجودات مالية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الأرباح أو الخسائر" عند الاعتراف المبدئي من تاريخ الاستحواذ، ويتم تصنيف الموجودات تحت هذا التصنيف إذا تم الاستحواذ عليها بغرض بيعها على المدى القصير أو إذا كانت الإدارة تدير هذه الاستثمارات وتقيم أداءها وتصنفها داخلياً بالقيمة العادلة وفق خطة البنك الأم

الاستثمارية الاستراتيجية. ويتم تصنيف المشتقات ضمن الموجودات المالية "بغرض المتاجرة" ما لم يتم اعتبارها لغرض الحماية وتكن أداة الحماية فاعلة.

إن القروض والمدينين هي أدوات مالية بخلاف المشتقات ولها دفعات محددة أو ثابتة وليس لها سوق نشط.

إن الموجودات متاحة للبيع هي تلك الموجودات المالية بخلاف المشتقات وهناك نية للاحتفاظ بها لفترة غير محددة وهي غير مصنفة ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الأرباح أو الخسائر أو القروض والمدينين أو الاستثمارات المحتفظ بها حتى الاستحقاق.

(ii) المطلوبات المالية

تصنف المطلوبات المالية بأنها "خلاف ما هو بالقيمة العادلة من خلال بيان الأرباح أو الخسائر" وتشمل الودائع من البنوك والمؤسسات المالية والعملاء وقروض لأجل وقرض من حكومة دولة الكويت. وهذه المطلوبات المالية يتم إعادة قياسها لاحقا بالتكلفة المطفأة استنادا إلى طريقة العائد الفعلي.

(iii) التحقق وعدم التحقق

تقوم المجموعة بإثبات الموجودات المالية أو المطلوبات المالية عندما تصبح المجموعة طرفاً في عقد حول الأداة. ويتم استبعاد الموجودات المالية عندما تفقد المجموعة حقوقها التعاقدية لاستلام التدفقات النقدية أو قيامها بنقل كافة الحقوق المادية وعدم الاحتفاظ بأية ملكية للأصل. تستمر المجموعة بإثبات الموجودات المالية في حال احتفاظها بالملكية وبحدود الاستثمار بها. يتم إلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية عند تسديدها أو إلغائها أو انتهاء مدتها.

تثبت الاستثمارات المشتراة والمباعة "بالطريقة الاعتيادية" باستخدام تاريخ التسوية للمعاملة وعليه يتم إثبات التغير في القيمة العادلة بين تاريخ المتاجرة والتسوية في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع وفقا للسياسة المرتبطة بتلك الأداة. إن الشراء والبيع للاستثمارات يتطلب تسليمها خلال مدة زمنية محددة، عادةً ما يتم تحديدها من قبل المشرعين أو الأعراف في الأسواق.

(vi) القياس

يتم إثبات كافة الأدوات المالية مبدئيا بالقيمة العادلة ويتم إضافة تكاليف المعاملة فقط للأدوات المالية التي لم يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال بيان الأرباح أو الخسائر.

بعد التحقق المبدئي، يتم تسجيل الاستثمارات المتاحة للبيع لاحقا بالقيمة العادلة. يتم تسجيل القروض والسلفيات للعملاء بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية ناقصا أي مخصص انخفاض في القيمة. إن القيمة العادلة للاستثمارات المسعرة مبنية على سعر آخر أمر شراء. يتم احتساب القيمة العادلة للاستثمارات التي لا تمارس نشاطها في سوق نشط (أو الأوراق المالية غير المدرجة) عن طريق استخدام أسس التقييم. تتضمن أسس التقييم استخدام عمليات تجارية بحتة حديثة، وذلك بالرجوع لأدوات مالية أخرى مشابهة أو بالاعتماد على تحليل للتدفقات النقدية المخصومة أو باستخدام نماذج تسعير الخيارات التي تعكس ظروف المصدر المحددة.

لاحقا للتسجيل المبدئي يتم إثبات التغير في القيمة العادلة للموجودات المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، يتم إثبات الأرباح أو الخسائر غير المحققة والناتجة من تغير القيمة العادلة في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع. ويتم إثبات الموجودات المالية المصنفة تحت بند القروض والمدينين بالتكلفة المطفأة باستخدام معدل الفائدة الفعلي.

أما بالنسبة للموجودات المتاحة للبيع، فيتم قياسها لاحقا بالقيمة العادلة واثبات الأرباح والخسائر الغير محققة الناتجة من التغيرات في القيمة العادلة ضمن احتياطي إعادة تقييم في الدخل الشامل الآخر. أما بالنسبة للاستثمارات في حقوق الملكية والتي لا يتوفر لها سعر سوقي مدرج في سوق نشط أو التي لا يمكن قياس قيمتها العادلة بصورة موثوق فيها والمشتقات المرتبطة بها والتي يتم تسويتها من خلال تسليم هذه الأدوات فإنها تدرج بالتكلفة ناقصاً مخصص الانخفاض في القيمة. يتم إثبات المطلوبات المالية غير التجارية بالتكلفة المطفأة باستخدام معدل العائد الفعلي.

عند بيع موجودات متاحة للبيع أو تكوين مخصص الانخفاض في القيمة، يتم نقل احتياطي إعادة التقييم المتراكم في الدخل الشامل الآخر إلى بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر كأرباح أو خسائر.

(v) الانخفاض في قيمة الموجودات المالية

في نهاية كل فترة مالية، تقوم المجموعة بتقييم وتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي على وجود انخفاض في قيمة أحد الموجودات المالية أو مجموعة من الموجودات المالية. في حالة الأوراق المالية المصنفة كاستثمارات متاحة للبيع، فإن أي انخفاض جوهري أو مطول في القيمة العادلة للاستثمار بحيث يصبح اقل من تكلفة الاستثمار يؤخذ في الاعتبار عند تحديد ما إذا كان هناك انخفاض في القيمة. يتم تقييم الانخفاض الجوهري مقابل التكلفة الاصلية للاستثمار والانخفاض المطول مقابل الفترة عندما تقل القيمة العادلة عن التكلفة الأصلية. في حالة وجود أي دليل على حدوث انخفاض في قيمة الاستثمارات المتاحة للبيع، فإن إجمالي الخسارة التراكمية – الفرق بين تكلفة الاقتناء والقيمة العادلة الحالية مخصوما منها أي خسائر انخفاض في القيمة لهذه الاستثمارات والتي سبق الاعتراف بها في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع – تحول من الدخل الشامل الاخر إلى بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع. إن خسائر الانخفاض في القيمة المعترف بها في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع للاستثمارات المتاحة للبيع لا يتم عكسها من خلال بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.
تخضع القروض الممنوحة من قبل المجموعة لاحتساب المخصصات لمقابلة مخاطر الانخفاض في القيمة، إذا كان هناك دليل موضوعي بأن المجموعة لن تتمكن من تحصيل المبالغ المستحقة. ويتم تكوين المخصص بأخذ الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة القابلة للاسترداد وهي القيمة الحالية من خلال خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة، متضمنة الضمانات والكفالات مخصومة باستخدام معدل العائد الفعلي الأصلي أو باستخدام الفائدة الفعلية الحالية حسب العقد بالنسبة للقروض التي تحمل معدل فائدة متغيرة، لا يتم خصم الأرصدة قصيرة الأجل. إضافة لذلك، في مارس 2007، أصدر بنك الكويت المركزي تعليمات تم فيها تعديل أسس احتساب الحد الأدنى للمخصصات العامة على التسهيلات الائتمانية، وذلك بتغييرها من 2% إلى 1% للتسهيلات النقدية و0.5% للتسهيلات غير النقدية. تم تطبيق هذه التعديلات اعتباراً من 1 يناير 2007 على صافي الزيادة في التسهيلات الائتمانية بعد خصم بعض بنود الضمانات المحددة حسب التعليمات خلال الفترة المالية.

في حالة نقص خسائر الانخفاض في القيمة في فترة لاحقة وإمكانية ربط النقص وبشكل موضوعي بحدث يقع بعد التخفيض، يتم عكس التخفيض أو المخصص من خلال بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع.

ج) مشتقات الأدوات المالية

يتم إثبات التغير الإيجابي في القيمة العادلة (أرباح غير محققة) للمشتقات المالية ضمن الموجودات الأخرى وإثبات التغير السلبي في القيمة العادلة (خسائر غير محققة) للمشتقات المالية ضمن المطلوبات الأخرى في المركز المالي المجمع.

تعتمد القيم السوقية بالإشارة إلى أسعار السوق أو التدفقات النقدية المخصومة ونماذج التسعير حسب ملاءمتها ويتم إثبات التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات بغرض المتاجرة ضمن بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع، وتشمل المشتقات بغرض المتاجرة تلك التي ليس بالإمكان تأهيلها لتكون بغرض التغطية. لأغراض تغطية المشتقات، فأنه يتم تصنيف المشتقات تحت بندين، (أ) مشتقات لتغطية التغير في القيمة العادلة للموجودات

أو المطلوبات والالتزامات غير المعترف بها والتي توثر على الربح أو الخسارة، و(ب) مشتقات لتغطية التدفقات النقدية المرتبطة بمخاطر موجودات أو مطلوبات محددة أو لتقدير معاملات أو التزامات قد تؤثر في صافي الربح أو الخسارة.

بالنسبة لمعاملات تغطية القيمة العادلة التي تستوفي شروط محاسبة التغطية، تسجل أي أرباح أو خسائر ناتجة من إعادة قياس أدوات التغطية وفقاً للقيمة العادلة مباشرة في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع. تعدل أي أرباح أو خسائر ذات صلة بالبند المغطى والمتعلقة بنوع المخاطر المغطاة مقابل القيمة الدفترية للبند المغطى وتسجل في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع.

بالنسبة لمعاملات تغطية التدفقات النقدية التي تستوفي شروط محاسبة التغطية، يسجل الجزء من الأرباح أو الخسائر من أدوات التغطية الذي تقرر على أنه تغطية فعالة مباشرة في الدخل الشامل الآخر كما يتم تسجيل الجزء غير الفعال في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع. بالنسبة لتغطية التدفقات النقدية التي تؤثر على المعاملات المستقبلية التي تؤدي لاحقاً إلى تحقق أصل أو التزام مالي، يتم إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر المتعلقة بها والتي تحققت في الدخل الشامل الاخر ضمن بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع في نفس الفترة أو الفترات التي يؤثر الأصل أو الالتزام المالي خلالها على بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع.

بالنسبة لأدوات التغطية التي لا تستوفي شروط محاسبة التغطية، يتم إدراج أي أرباح أو خسائر ناتجة عن التغير في القيمة العادلة لأدوات التغطية مباشرة في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع.

د) المقاصة

يتم إجراء تقاص بين الموجودات والمطلوبات المالية ويتم إظهار الصافي في بيان المركز المالي المجمع عندما تمتلك المجموعة حق قانوني ملزم بذلك للتنفيذ وعند وجود نية لتسديد المعاملات بالصافي أو لبيع الأصل وتسوية المطلوبات في آن واحد.

هـ) النقد والنقد المعادل

يشتمل النقد والنقد المعادل لغرض إعداد بيان التدفقات النقدية المجمع على النقد وأرصدة قصيرة الأجل لدى البنوك والمؤسسات المالية (متضمنة بنك الكويت المركزي) والتي تكون فترة استحقاقها خلال 7 أيام.

و) القروض المُجَدولة

تسعى المجموعة لإعادة جدولة القروض المتعثرة بدلاً من الإستحواذ على ضمانات تلك القروض، وذلك من خلال تمديد بعض دفعات القروض وفرض شروط جديدة. وعند ذلك، لا يتم اعتبار تلك القروض متخلفة عن السداد. تقوم الإدارة بمراجعة القروض المُجدولة بشكل مستمر لضمان استيفاء كافة المتطلبات والتأكد من قدرة العميل على سداد الدفعات المستقبلية، ويتم إخضاع هذه القروض للتقييم المنفرد أو الجماعي بشكل مستمر لدراسة ما إذا كان هناك انخفاض في قيمتها.

ز) الشركات الزميلة

إن الشركات الزميلة هي تلك الشركات التي يكون للمجموعة تأثير جوهري، والتي تتمثل في صلاحيتها على المشاركة في قرارات السياسات المالية والتشغيلية للشركة الزميلة. تتضمن البيانات المالية المجمعة حصة المجموعة من نتائج وموجودات ومطلوبات الشركات الزميلة باستخدام طريقة حقوق الملكية من تاريخ البداية الفعلية للتأثير الجوهري حتى الزوال الفعلي لهذا التأثير الجوهري، فيما عدا الاستثمارات المصنفة كاستثمارات محتفظ بها لغرض البيع حيث يتم المحاسبة عنها وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 5 "الموجودات غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع

والعمليات غير المستمرة". وفقا لطريقة حقوق الملكية، فإن الاستثمارات في الشركات الزميلة تدرج في بيان المركز المالي المجمع بالتكلفة المعدلة بأثر أية تغيرات لاحقة لتاريخ الاقتناء في حصة المجموعة في صافي موجودات الشركة الزميلة.

تقوم المجموعة بإدراج حصتها من التغيرات في الدخل الشامل الآخر للشركة الزميلة ضمن الدخل الشامل الآخر.

تتوقف المجموعة عن تسجيل الخسائر إذا تجاوزت خسائر الشركة الزميلة حصة المجموعة بها (متضمنة أية حصص طويلة الأجل والتي تمثل جزء من صافي استثمار المجموعة في الشركة الزميلة) فيما عدا إذا كان على المجموعة التزام تجاه الشركة الزميلة أو قامت بالدفع نيابة عن الشركة الزميلة.

يتم استبعاد الأرباح أو الخسائر الناتجة عن المعاملات مع الشركات الزميلة مقابل الاستثمار في الشركة الزميلة في حدود حصة المجموعة من الشركة الزميلة.

إن أي زيادة في تكلفة الاقتناء عن حصة المجموعة من صافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المحددة والالتزامات المحتملة المعترف بها للشركة الزميلة كما في تاريخ عملية الاقتناء يتم الاعتراف بها كشهرة. وتظهر الشهرة كجزء من القيمة الدفترية للاستثمار في الشركات الزميلة حيث يتم تقييمها لتحديد ما إذا كانت انخفضت قيمتها باعتبارها جزء من الاستثمار. إذا كانت تكلفة الاقتناء أقل من حصة المجموعة من صافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المحددة والالتزامات المحتملة، يتم إدراج الفرق مباشرة ضمن بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع.
عند فقدان التأثير الجوهري على الشركة الزميلة، تقوم المجموعة بقياس والاعتراف بأية استثمارات محتفظ بها بالقيمة العادلة. إن أي فرق بين القيمة الدفترية للشركة الزميلة عند فقدان التأثير الجوهري والقيمة العادلة للاستثمار المحتفظ به بالإضافة إلى المحصل من البيع، يتم الاعتراف به في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع.

بعد تطبيق طريقة حقوق الملكية، تحدد المجموعة ما إذا كان من الضروري تحقيق خسارة قيمة إضافية لاستثمارات المجموعة في شركاتها الزميلة. تحدد المجموعة بتاريخ كل تقرير مالي ما إذا كان هناك أي دليل موضوعي على أن الاستثمار في الشركة الزميلة قد انخفضت قيمته. فإذا ما وجد ذلك الدليل، تقوم المجموعة باحتساب مبلغ الانخفاض في القيمة بالفرق بين القيمة الممكن استردادها للشركة الزميلة وقيمتها الدفترية وتدرج هذا المبلغ في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع.

ح) الموجودات الثابتة

تدرج الموجودات الثابتة باستثناء الأراضي – ملك حر– بالتكلفة بعد خصم الاستهلاك المتراكم وخسائر الانخفاض في القيمة. تدرج الأراضي بالتكلفة ناقصا خسائر الانخفاض في القيمة. يتم استهلاك البنود غير المادية للموجودات الثابتة بالكامل في سنة الشراء.

يتم استهلاك تكلفة المباني على أساس القسط الثابت بمعدل استهلاك على مدى العمر الإنتاجي المتوقع لها وهو 20 سنة.

ط) العملات الأجنبية

يتم تسجيل المعاملات بالعملة الأجنبية بالدينار الكويتي حسب أسعار الصرف السائدة في تاريخ المعاملة. ويتم تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية إلى الدينار الكويتي بتاريخ بيان المركز المالي المجمع حسب سعر الصرف السائد بذلك التاريخ وتدرج الأرباح والخسائر الناتجة عن فروق أسعار الصرف في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع.

يتم تحويل الموجودات والمطلوبات غير النقدية بالعملات الأجنبية المدرجة بالتكلفة التاريخية أو التكلفة المطفأة حسب سعر الصرف السائد بتاريخ المعاملة. يتم تحويل المطلوبات والموجودات غير النقدية بالعملات الأجنبية المدرجة بالقيمة العادلة إلى الدينار الكويتي حسب سعر الصرف السائد بتاريخ تحديد القيمة العادلة. إن فروق التحويل الناتجة من البنود غير النقدية كالاستثمارات في الأدوات المالية والمصنفة كالاستثمارات في أدوات ملكية متاحة للبيع بينما يتم إدراج فروق التحويل الناتجة من الأدوات المالية المصنفة كاستثمارات في أدوات دين متاحة للبيع كالسندات مباشرة في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر. فتدرج ضمن "احتياطي تقييم استثمارات بالقيمة العادلة" ضمن الدخل الشامل الآخر.

ي) تحقق الإيراد

يتم إدراج إيرادات الفوائد في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع عند تحققها آخذين في الاعتبار العائد الفعلي للموجودات أو السعر العائم الملائم. تتضمن إيرادات الفوائد إطفاء أي خصم أو علاوة أو اختلافات أخرى بين القيمة المبدئية للفائدة التي تحملها الأداة ومبلغها عند الاستحقاق على أساس معدل الفائدة الفعلي. يتم التحقق للإيراد من الرسوم والعمولات عند تحصيلها. عندما يكون هناك انخفاض في قيمة المدينين، تقوم المجموعة بتخفيض القيمة الدفترية لتلك المبالغ إلى قيمتها القابلة للاسترداد والتي تقدر بالتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة والمخصومة باستخدام معدل الفائدة الفعلي المتعلق بالأداة المالية، ويتم الاستمرار في إطفاء الخصم كإيراد فوائد. إن إيرادات الفوائد للقروض التي يوجد انخفاض دائم في قيمتها يتم التحقق منها إما في حالة تحصيلها أو على أساس التكلفة المستردة حسبما تقتضيه الظروف.

يتم تحقق إيرادات توزيعات الأرباح عندما يثبت الحق في استلام تلك الدفعات.
تحتسب إيرادات الفوائد باستخدام أسلوب الفائدة الفعلية.

ك) الانخفاض في القيمة للموجودات غير المالية

في نهاية كل فترة مالية، تقوم المجموعة بمراجعة القيم الدفترية للموجودات الملموسة وغير الملموسة للتأكد فيما إذا كان هناك دليل على انخفاض في قيمة تلك الموجودات. إذا كان يوجد دليل على هذا الانخفاض، يجب تقدير القيمة القابلة للاسترداد للموجودات لاحتساب خسائر الانخفاض في القيمة، إن وجدت. إذا لم يكن من الممكن احتساب القيمة القابلة للاسترداد لأصل منفرد، يجب على المجموعة تقدير القيمة القابلة للاسترداد من وحدة توليد النقد للأصل التابع لها.

إن القيمة القابلة للاسترداد هي القيمة العادلة ناقصا تكاليف البيع أو القيمة المستخدمة، أيهما أعلى. يتم تقدير القيمة المستخدمة للأصل من خلال خصم التدفقات النقدية المستقبلية مقابل القيمة الحالية لها بتطبيق معدل الخصم المناسب. يجب أن يعكس معدل الخصم تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المتعلقة بالأصل.
إذا كانت القيمة القابلة للاسترداد للأصل المقدرة (أو وحدة إنتاج النقد) أقل من القيمة الدفترية للأصل، فإنه يجب تخفيض القيمة الدفترية (أو وحدة إنتاج النقد) إلى القيمة القابلة للاسترداد. يجب الاعتراف بخسارة الانخفاض في القيمة مباشرة في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع، إلا إذا كانت القيمة الدفترية الحالية للأصل معاد تقييمها، وفي هذه الحالة يجب معالجة خسارة انخفاض قيمة الأصل كانخفاض إعادة تقييم.

عند عكس خسارة الانخفاض في القيمة، تزداد القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة إنتاج النقد) إلى القيمة التقديرية المعدلة القابلة للاسترداد. يجب أن لا يزيد المبلغ الدفتري للأصل (أو وحدة إنتاج النقد) بسبب عكس خسارة انخفاض القيمة عن المبلغ الدفتري الذي كان سيحدد لو أنه لم يتم الاعتراف بأية خسارة من انخفاض قيمة الأصل خلال السنوات السابقة. يجب الاعتراف بعكس خسارة الانخفاض مباشرة في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع إلا إذا كانت القيمة الدفترية الحالية للأصل معاد تقييمها وفي هذه الحالة يجب معالجة عكس خسائر الانخفاض في القيمة كزيادة في إعادة التقييم.

ل) مكافأة نهاية الخدمة

الموظفين الكويتين

إن حقوق التقاعد والحقوق الاجتماعية الأخرى الخاصة بالموظفين الكويتين يتم تغطيتها حسب أنظمة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية والتي يتم بموجبها تحصيل اشتراكات شهرية من الشركة والعاملين على أساس نسبة مئوية ثابتة من الرواتب. يتم تحميل حصة المجموعة من المساهمات في هذا النظام وهو نظام تقاعدي ذو مساهمات محددة كمصروفات في بيان الدخل المجمع في السنة التي تنشأ فيها.

الموظفين الأجانب

يستحق الموظفون المقيمون مكافأة نهاية خدمة بموجب أحكام قانون العمل الكويتي ولوائح البنك بناءً على مدة الخدمة المتراكمة وعلى أساس آخر راتب يتقاضاه الموظف والبدلات. تم عمل مخصص لهذا الالتزام غير الممول الذي يمثل مشروع منافع محددة باحتساب المطالبات في حال ترك كافة الموظفين البنك بتاريخ بيان المركز المالي.

م) مخصصات أخرى

يتم الاعتراف بالمخصص في بيان المركز المالي المجمع فقط عندما يكون على المجموعة التزام قانوني حالي أو محتمل، نتيجة لحدث سابق يكون من المرجح معه أن يتطلب ذلك تدفقاً صادراً للموارد الاقتصادية لتسوية الالتزام الحالي أو القانوني أو المحتمل، مع إمكانية إجراء تقدير موثوق لمبلغ الالتزام. وعندما يكون التأثير مادياً، يتم تحديد المخصص عن طريق خصم القيمة المتوقعة للتدفقات النقدية بمعدل يعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقود والخطر المتعلق بالالتزام عندما يكون ملائما.

ن) موجودات الأمانة

إن الموجودات المدارة لأطراف أخرى أو المحتفظ بها تحت الوصاية أو بصفة أمانة لا يتم اعتبارها ضمن موجودات المجموعة، وبالتالي لم يتم إدراجها في هذه البيانات المالية المجمعة، وإنما يتم الإفصاح عنها ضمن الإيضاحات في البيانات المالية المجمعة.

س) حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي

يتم احتساب حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي بواقع 1% من ربح البنك بعد خصم حصته من أرباح شركات مساهمة تابعة وزميلة والمحول إلى الاحتياطي الاجباري.

ع) الزكاة

يتم احتساب حصة الزكاة بواقع 1% من ربح البنك الأم المجمع بعد خصم حصته في أرباح الشركات المساهمة الكويتية الزميلة والتابعة غير المجمعة الخاضعة لنفس القانون وكذلك حصة الزكاة المدفوعة من الشركات المساهمة الكويتية التابعة الخاضعة لنفس القانون وتوزيعات الأرباح النقدية المستلمة من الشركات المساهمة الكويتية الخاضعة لنفس القانون طبقا للقانون رقم 46 لسنة 2006 والقرار الوزاري رقم 58 لسنة 2007 والقواعد التنفيذية لهما.

4- النقد والنقد المعادل

	2015	2014
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
أرصدة لدى بنك الكويت المركزي	**177**	85
نقد في الصندوق وفي حسابات جارية لدى بنوك أخرى	**1,380**	2,476
ودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية تستحق خلال ٧ أيام	**21,000**	5,124
	22,557	7,685

5- أذونات وسندات الخزانة

	2015	2014
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
سندات بنك الكويت المركزي	**4,498**	15,978
سندات خزانة	**141,603**	175,799
	146,101	191,777

وفقا لتعليمات بنك الكويت المركزي، يجب على البنك الاحتفاظ بنسبة 18% من ودائع العملاء بالدينار الكويتي على هيئة أذونات وسندات الخزانة.

6- استثمارات متاحة للبيع

	2015	2014
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
سندات	**1,608**	2,497
أسهم مسعرة	**10,742**	12,030
أسهم غير مسعرة	**2,195**	2,349
صناديق	**51,759**	51,416
	66,304	68,292

ترى الإدارة أن القيمة العادلة للأسهم غير المسعرة المتاحة للبيع غير المسعرة لا يمكن تحديدها بصورة موثوقة، وبالتالي يتم إدراج هذه الاستثمارات بالتكلفة ناقصا خسائر الانخفاض في القيمة. لا يوجد سوق نشط لتلك الاستثمارات ولا توجد أية معاملة حديثة توفر دليلا على قيمتها العادلة الحالية.

بلغت التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات المتاحة للبيع خسارة بمبلغ 1,381 ألف دينار كويتي (2014: ربح بمبلغ 1,691 ألف دينار كويتي).

7- قروض وسلفيات للعملاء

	2015	2014
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
قروض صناعية ذات أسعار فائدة تشجيعية	**154,082**	148,174
قروض وسلفيات ذات أسعار فائدة تجارية	**139,910**	133,829
	293,992	282,003
ناقصاً: مخصصات عامة ومحددة	**(24,588)**	(19,268)
	269,404	262,735

فيما يلي بيان بالحركة على المخصصات:

	القروض الصناعية			القروض التجارية			الإجمالي
	محددة	عامة	الإجمالي	محددة	عامة	الإجمالي	
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
الرصيد في 1 يناير 2015	**585**	**5,784**	**6,369**	**254**	**12,645**	**12,899**	**19,268**
المحمل خلال السنة	**(36)**	**4,994**	**4,958**	**27**	**335**	**362**	**5,320**
المحول بين القروض	**-**	**165**	**165**	**-**	**(165)**	**(165)**	**-**
الرصيد في 31 ديسمبر 2015	**549**	**10,943**	**11,492**	**281**	**12,815**	**13,096**	**24,588**

	القروض الصناعية			القروض التجارية			الإجمالي
	محددة	عامة	الإجمالي	محددة	عامة	الإجمالي	
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
الرصيد في 1 يناير 2014	620	2,646	3,266	180	24,126	24,306	27,572
المحمل خلال السنة	465	3,138	3,603	74	2,519	2,593	6,196
المحول بين القروض	-	-	-	14,000	(14,000)	-	-
ديون مشطوبة	(500)	-	(500)	(14,000)	-	(14,000)	(14,500)
الرصيد في 31 ديسمبر 2014	585	5,784	6,369	254	12,645	12,899	19,268

يستند تحليل المخصصات المذكورة أعلاه إلى متطلبات بنك الكويت المركزي. وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي، يتم تكوين مخصص عام بحد أدنى بنسبة 1% على التسهيلات الائتمانية النقدية و 0.5% على التسهيلات الائتمانية غير النقدية بالصافي بعد فئات الضمانات المحددة التي تسري عليها تعليمات بنك الكويت المركزي ولا تخضع لمخصص محدد. يتضمن المخصص العام المذكور أعلاه على التسهيلات الائتمانية النقدية ويشمل مبلغ 20,863 ألف دينار

كويتي زيادة عن الحد الأدنى لمتطلبات بنك الكويت المركزي (2014: 15,523 ألف دينار كويتي). يتم شمل المخصص على التسهيلات الإئتمانية غير النقدية والبالغ قيمتها 1,904 الف دينار كويتي (2014: 1,846 ألف دينار كويتي)، الى مطلوبات أخرى.

يقدر مخصص انخفاض القيمة المحتسب وفقا لمعيار المحاسبة الدولي (39) بمبلغ 830 ألف دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2015 (2014: 839 ألف دينار كويتي).

بلغ إجمالي وصافي القيمة الدفترية للقروض والسلفيات غير المنتظمة والتي علقت فوائدها 3,000 دينار كويتي و3,000 دينار كويتي على التوالي (2014: لا شيء دينار كويتي ولا شيء دينار كويتي على التوالي).

8- استثمارات في شركات زميلة

			نسبة الملكية		القيمة الدفترية	
					2015	2014
	بلد التأسيس	**الأنشطة الرئيسية**	**2015**	2014	**ألف دينار كويتي**	ألف دينار كويتي
شركة تعبئة مياه الروضتين –شركة مساهمة كويتية مقفلة	دولة الكويت	إنتاج وتعبئة مياه الشرب	**30%**	30%	**3,747**	3,776
شركة قاروه لمنتجات البي.آي.تي – شركة مساهمة كويتية مقفلة	دولة الكويت	إنتاج مادة P.E.T	**30%**	30%	**1,434**	1,375
شركة تكنولوجيا لإنتاج الغازات الصناعية – شركة مساهمة كويتية مقفلة	دولة الكويت	إنشاء مصانع انتاج الغاز	**20%**	20%	**1,266**	1,341
					6,447	6,492

كما في بداية السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015، بلغ إجمالي الموجودات والمطلوبات والدخل والمصاريف للشركات الزميلة، التي لم يتم تعديلها بالنسبة التي تملكها المجموعة، 30,474 ألف دينار كويتي و 8,421 ألف دينار كويتي و10,241 ألف دينار كويتي و 9,174 ألف دينار كويتي على الترتيب (2014: الموجودات والمطلوبات والدخل والمصاريف بمبلغ 29,702 ألف دينار كويتي و 7,373 ألف دينار كويتي و 10,869 ألف دينار كويتي و 9,195 ألف دينار كويتي على الترتيب).
بلغت حصة المجموعة في نتائج الشركات الزميلة وتوزيعات الأرباح الموزعة من قبل الشركات الزميلة للمجموعة خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015، 375 ألف دينار كويتي و 296 ألف دينار كويتي على الترتيب (2014: 538 ألف دينار كويتي و 296 ألف دينار كويتي على الترتيب).

9- أرض ومباني

	أراض	مباني	الإجمالي
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
التكلفة			
الرصيد في 31 ديسمبر 2014	3,672	9,068	12,740
الرصيد في 31 ديسمبر 2015	**3,672**	**9,068**	**12,740**
الاستهلاك المتراكم			
الرصيد في 1 يناير 2014	-	8,921	8,921
المحمل على السنة	-	13	13
الرصيد في 31 ديسمبر 2014	-	8,934	8,934
المحمل على السنة	-	13	13
الرصيد في 31 ديسمبر 2015	-	**8,947**	**8,947**
القيمة الدفترية			
في 31 ديسمبر 2015	**3,672**	**121**	**3,793**
في 31 ديسمبر 2014	3,672	134	3,806

10- القروض

أ. قروض لأجل

في مايو 2015، حصل البنك على قرض متوسط الأجل بمبلغ 35 مليون يورو (ما يُعادل 11,611 دينار كويتي) (2014: لا شيء) من بنك أجنبي. يحمل القرض معدل فائدة ثابتة بنسبة 1.05% سنوياً، وتستحق الفائدة الدفع بصورة نصف سنوية. إن القرض يستحق السداد بالكامل في شهر مايو 2018.

في سبتمبر 2015، حصل البنك على قرض متوسط الأجل بمبلغ 50 مليون دولار أمريكي (أي ما يعادل 15,175 ألف دينار كويتي) من أحد البنوك الأجنبية. يحمل القرض سعر الفائدة ليبور لمدة شهر واحد بالإضافة إلى فائدة بنسبة 1.20%. ويتم إعادة تحديد الفائدة كل شهر. كما في 31 ديسمبر 2015، بلغ سعر الفائدة الفعلي لهذا القرض 1.443%. يستحق القرض السداد بالكامل في سبتمبر 2018.

ب. قرض من حكومة دولة الكويت

تمثل تسهيلات ائتمانية متجددة بمبلغ 300 مليون دينار كويتي تم منحها من قبل حكومة دولة الكويت بموجب القانون رقم 43 لسنة 2007 الصادر في 1 يوليو 2007 على أساس نفس شروط التسهيلات الائتمانية السابقة. إن هذه التسهيلات سارية لفترة 20 سنة وتستحق في 2027.

يحمل قرض حكومة دولة الكويت أسعار فائدة كالتالي:

- المبالغ التي تساوي الأرصدة القائمة والالتزامات غير المسحوبة للقروض الصناعية تحمل معدل فائدة 0.5% سنويا، ويتم منح القروض من قبل البنك بأسعار فائدة تشجيعية.
- الرصيد غير المستخدم من القروض الصناعية يحمل معدل فائدة كيبور ثلاثة شهور.

11- حقوق الملكية

أ. يتكون رأس المال المصرح به والمصدر والمدفوع بالكامل نقدا من 2 مليون سهم قيمة السهم 10 دينار كويتي (2014: 2 مليون سهم قيمة السهم 10 دينار كويتي).

ب. وفقا لقانون الشركات رقم 25 لسنة 2012 وتعديلاته وعقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك، يتم تحويل 10% من ربح السنة إلى الاحتياطي الإجباري. تقتصر التوزيعات من الاحتياطي الإجباري على سداد توزيعات بنسبة 5% من رأس المال المدفوع في السنوات التي تكون فيها الأرباح المرحلة غير كافية لسداد التوزيعات.

جـ. وفقا للمادة 48 من النظام الاساسي للبنك اقترح مجلس الادارة تحويل مبلغ 977 الف دينار كويتي (10%) الى الاحتياطي الاختياري عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015.

د. بالنسبة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015، يقترح مجلس الإدارة توزيعات نقدية بنسبة 30% بما يعادل 3 دينار كويتي للسهم (2014: 40% بما يعادل 4 دينار كويتي للسهم). إن هذا الاقتراح خاضع لموافقة المساهمين في اجتماع الجمعية العامة.

هـ. يتألف احتياطي القيمة العادلة من صافي التغير المتراكم في القيمة العادلة للاستثمارات المتاحة للبيع المحتفظ بها من قبل المجموعة.

12- تكاليف الموظفين

	2015	2014
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
رواتب وأجور	**4,475**	4,108
مكافأة نهاية الخدمة ومساهمات التأمينات الاجتماعية	**894**	1,526
منافع أخرى	**1,413**	1,454
	6,782	7,088

13- مكافأة أعضاء مجلس الإدارة

اقترح مجلس الإدارة توزيع مكافأة أعضاء مجلس الإدارة بمبلغ 295 ألف دينار كويتي تمثل مكافأة أعضاء مجلس الإدارة واللجان المنبثقة منه للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 (2014: بمبلغ 273 ألف دينار كويتي).

وافقت الجمعية العامة للمساهمين والمنعقدة في 22 أبريل 2015 على مكافأة أعضاء مجلس الإدارة واللجان المنبثقة منه بمبلغ 273 ألف دينار كويتي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014.

14- ربحية السهم

تحتسب ربحية السهم عن طريق قسمة صافي ربح السنة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة.

	2015	2014
صافي ربح السنة (ألف دينار كويتي)	**9,285**	10,432
المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة (ألف سهم)	**2,000**	2,000
ربحية السهم (دينار كويتي)	**4.643**	5.216

15- معاملات مع أطراف ذات صلة

تمثل معاملات مع بعض الأطراف ذات الصلة (شركات تابعة وشركات زميلة ومساهمين رئيسيين وأعضاء مجلس الإدارة والجهاز التنفيذي للمجموعة وأفراد أسرهم والشركات التي يكون المالكين الرئيسيين فيها أو التي يمكنهم أن يمارسوا تأثيرا جوهريا عليها) الذين كانوا عملاء لدى المجموعة خلال السنة. إن شروط تلك المعاملات تم الموافقة عليها من قبل إدارة المجموعة.

بلغ عدد أعضاء مجلس الإدارة والجهاز التنفيذي بتاريخ بيان المركز المالي المجمع 10 أعضاء (2014: 9 أعضاء) و 15 موظف تنفيذي (2014: 15 موظف تنفيذي).

فيما يلي أرصدة الأطراف ذات الصلة المدرجة في البيانات المالية المجمعة:

	2015	2014
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
بيان المركز المالي المجمع		
النقد والنقد المعادل	**220**	191
أذونات وسندات خزانة	**146,101**	191,777
ودائع لدى البنوك ومؤسسات مالية أخرى	**9,395**	23,340
قروض وسلفيات للعملاء	**5,335**	5,180
استثمار في شركات زميلة	**6,447**	6,492
موجودات أخرى	**1,482**	1,969
ودائع من بنوك ومؤسسات مالية أخرى	**4,000**	-
ودائع العملاء	**6,030**	9,041
مطلوبات أخرى	**31**	48
قرض من حكومة دولة الكويت	**300,000**	300,000
الالتزامات والمطلوبات الطارئة	**7,911**	4,739
بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع		
حصة من نتائج اعمال شركات زميلة	**357**	538
مصاريف اخرى*	**52**	46

* إن المصاريف الأخرى تمثل مكافآت مخصصة عن حضور اجتماعات مجلس الادارة واللجان المنبثقة منه.

فيما يلي تفاصيل مزايا الإدارة العليا:

	2015	2014
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
رواتب ومزايا قصيرة الأجل	**491**	482
مكافأة نهاية الخدمة	**80**	79

تتألف الإدارة العليا للمجموعة من موظفي الإدارة الرئيسيين الذين لديهم الصلاحيات ويتولوا المسئولية عن تخطيط وتوجيه ومراقبة أنشطة البنك. إن مزايا الإدارة العليا تمثل المكافآت المدفوعة إلى الرئيس التنفيذي ونوابه الثلاثة.

16- الالتزامات والمطلوبات الطارئة

في إطار النشاط الاعتيادي لتلبية احتياجات عملاء البنك من السيولة والعملات الأجنبية ولحماية معدل سعر ولإدارة تعرض البنك للتقلبات في أسعار الفائدة وأسعار الصرف الأجنبي ولتحقيق إيرادات الرسوم، فإن المجموعة تكون طرف في عدة أدوات مالية خارج المركز المالي المجمع. تخضع هذه الأدوات المالية لقواعد الائتمان الاعتيادية والرقابة المالية وإدارة المخاطر وإجراءات الرقابة.

أ. أدوات مالية ذات مبالغ تعاقدية تمثل مخاطر ائتمانية

يبين الجدول التالي المبالغ التعاقدية للأدوات المالية خارج المركز المالي المجمع للبنك، والتي التزم بها البنك لمنح الائتمان للعملاء. إن الغرض الأساسي من هذه الأدوات هو التأكد من توافر الأموال للعملاء عند الطلب. إن المبالغ التعاقدية تمثل مخاطر الائتمان على افتراض أن تلك المبالغ تم منحها بالكامل وأن أي تأمين أو ضمان آخر ليس له قيمة. ومع ذلك، فإن إجمالي المبلغ التعاقدي للالتزامات بمنح الائتمان لا تمثل بالضرورة المتطلبات النقدية المستقبلية حيث أن بعض الالتزامات قد تنتهي أو يتم إلغاؤها دون أن يتم تمويلها.

	2015	2014
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
قبولات	**3,056**	1,406
اعتمادات مستندية	**17,551**	15,189
خطابات ضمان	**63,406**	50,236
	84,013	66,831

غالبا ، تنتهي كافة القبولات والاعتمادات المستندية خلال فترة لا تزيد عن عام واحد. إن ما نسبته 65% (2014: 58%) من خطابات الضمان تنتهي خلال فترة سنة واحدة.

بلغت الالتزامات بمنح قروض وسلفيات في تاريخ البيانات المالية 134,264 ألف دينار كويتي (2014: 134,269 ألف دينار كويتي) منها مبلغ 24,057 ألف دينار كويتي (2014 : 26,883 ألف دينار كويتي) غير قابلة للإلغاء.

ب. أدوات مالية ذات مبالغ تعاقدية أو اسمية تتعدى المخاطر الائتمانية

	2015	2014
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
عقود الصرف الأجنبي – طويل	**6,967**	774

إن المبالغ التعاقدية أو الاسمية فيما يتعلق بالأدوات المالية المبينة أعلاه يتم استخدامها لاحتساب المدفوعات وهي مقياس عام لحجم الأعمال. ومع ذلك، فهي ليست مؤشرا للتعرض لمخاطر الائتمان. إن المخاطر الائتمانية الكامنة في مثل هذه العقود، في حال عدم تمكن الطرف الثاني من السداد، تقتصر على الفرق بين القيمة التعاقدية للمعاملة وتكلفة إنجازها مع طرف آخر. تنتهي كل عقود الصرف الأجنبي خلال فترة سنة واحدة.

ج. التزامات أخرى

في 31 ديسمبر 2015، كان لدى المجموعة التزامات متعلقة بمساهمة رأسمالية غير مستدعاة متعلقة بالاستثمارات بمبلغ 40,466 ألف دينار كويتي (2014: 33,641 ألف دينار كويتي).

17- موجودات الأمانة

إن الموجودات المدارة لصالح الغير أو المحتفظ بها على سبيل الأمانة لا يتم اعتبارها ضمن موجودات المجموعة، وبالتالي لم يتم إدراجها في هذه البيانات المالية المجمعة. بتاريخ بيان المركز المالي، بلغت إجمالي مبلغ موجودات الأمانة 229,869 ألف دينار كويتي (2014: 236,125 ألف دينار كويتي).

18- مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي مخاطر عجز الطرف المقابل في الأداة المالية عن سداد التزاماته، وبالتالي يتسبب للطرف الآخر في تكبد خسارة مالية. لدى المجموعة سياسة ائتمان وتتم مراقبة التعرض لمخاطر الائتمان بصفة مستمرة من خلال الحد من المعاملات ذات تركز معين، والتقييم المستمر للجدارة الائتمانية للأطراف المقابلة.

إن الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان كما في تاريخ البيانات المالية يتمثل في القيمة الدفترية لكل من الموجودات المالية الواردة في بيان المركز المالي المجمع. إن المعلومات عن مخاطر الائتمان التي تتعلق بالأدوات المالية خارج المركز المالي المجمع تم توضيحها في الإيضاح رقم 16.

بلغ تركز مخاطر الائتمان المتعلقة بقطاع الصناعة نسبة 99.61% (2014: 94.88%)، وتمثل البنوك والمؤسسات المالية نسبة 0.16% (2014: 4.87%) وحكومة دولة الكويت بنسبة 0.23% (2014: 0.25%). تم بيان التوزيع الجغرافي وتركز مخاطر الائتمان في الإيضاح رقم 19.

يلخص الجدول التالي الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان بالنسبة لعناصر بيان المركز المالي المجمع بما في ذلك المشتقات ودون الأخذ في الاعتبار أية ضمانات والتعزيزات الائتمانية الأخرى. تم عرض الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان بالإجمالي قبل تأثير أي إجراءات لتخفيف مخاطر الائتمان من خلال استخدام اتفاقيات الضمانات والمقاصة.

مجموع الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان		
	2015 **ألف دينار كويتي**	2014 ألف دينار كويتي
التعرض لمخاطر الائتمان للبنود المتعلقة بالموجودات المالية داخل بيان المركز المالي المجمع:		
النقد والنقد المعادل	**22,465**	7,460
أذونات وسندات خزانة	**146,101**	191,777
ودائع لدى البنوك ومؤسسات مالية أخرى	**98,189**	115,034
استثمارات متاحة للبيع	**1,608**	2,497
قروض وسلفيات للعملاء	**269,404**	262,735
موجودات أخرى	**11,233**	11,664
الإجمالي	**549,000**	591,167

	2015 ألف دينار كويتي	2014 ألف دينار كويتي
التعرض للمخاطر الائتمانية لبنود خارج بيان المركز المالي المجمع:		
قبولات	**3,056**	1,406
اعتمادات مستندية	**17,551**	15,189
خطابات ضمان	**63,406**	50,236
الإجمالي	**84,013**	66,831
إجمالي التعرض لمخاطر الائتمان	**633,013**	657,998

يمكن أن تنشأ مخاطر الائتمان أيضاً نتيجة التركز الكبير لموجودات المجموعة بالنسبة لأي طرف مقابل فردي، ويتم إدارة هذه المخاطر من خلال تنويع المحفظة. إن أكبر 8 تسهيلات ائتمانية قائمة كنسبة مئوية من إجمالي التعرض لمخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2015 بلغت 48.55% (2014: 46.76%).

الضمانات وإجراءات تخفيف مخاطر الائتمان

لقد طبق بنك الكويت الصناعي سياسات عديدة لتخفيف مخاطر الائتمان، ولهذا الغرض يسعى البنك للحصول على تغطية كافية من الضمانات وحوالة الحق في عوائد العقود والاستعانة بأشكال أخرى لحماية الإقراض وتقليل المخاطر الائتمانية. كذلك، تتضمن عقود الإقراض بنود تسمح قانوناً للبنك بإجراء مقاصة للقروض والودائع، مما يمكن البنك تجميع حسابات العملاء لدى البنك وتحويل الأرصدة الدائنة للعملاء لتغطية القروض المستحقة عليهم أو من خلال تجميد الأرصدة الدائنة لحين تسوية العميل لالتزاماته المستحقة للبنك.

إن التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنك يتم تغطيتها بضمانات تتألف أساساً من رهن المشاريع الصناعية والأسهم الكويتية والأوراق التجارية.

جودة الائتمان للأدوات المالية

التصنيف الداخلي لجودة الائتمان

يستخدم البنك نظام تصنيف داخلي حيث يصنف المقترضين على مقياس من 1 إلى 10. تعتبر التصنيفات من 1 إلى 4 ائتمان ممتاز ولذلك يصنف بدرجة "تصنيف ائتماني عالي" في حين تعتبر الدرجات من 5أ إلى 5ج ائتمان آخر منتظم وتصنف بدرجة "تصنيف ائتماني معياري". في حين أن الدرجات من 6 إلى 10 تمثل ائتمان متأخر السداد وغير منتظم. يصنف البنك التعرضات للائتمان المنتظم كالآتي:

درجة الجودة الائتمانية	نظام التصنيف الداخلي
عالي	1 إلى 4
معياري	5أ إلى 5ج

يبين الجدول التالي مخاطر التعرضات الائتمانية للأدوات المالية مصنفة حسب الجودة الائتمانية من حيث الدرجة والوضع:

2015	غير متأخرة السداد ولم تنخفض قيمتها		
	تصنيف ائتماني عالي	تصنيف ائتماني معياري	الإجمالي
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
قروض وسلفيات للعملاء			
- قروض صناعية	36,285	109,801	146,086
- قروض تجارية	6,847	115,798	122,645
الإجمالي	43,132	225,599	268,731

2014	غير متأخرة السداد ولم تنخفض قيمتها		
	تصنيف ائتماني عالي	تصنيف ائتماني معياري	الإجمالي
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
قروض وسلفيات للعملاء			
- قروض صناعية	31,908	110,710	142,618
- قروض تجارية	17,911	104,825	122,736
الإجمالي	49,819	215,535	265,354

فيما يلي تحليل أعمار القروض والسلفيات متأخرة السداد ولكن لم تنخفض قيمتها:

2015	متأخرة السداد حتى 30 يوماً	متأخرة السداد من 31 يوماً حتى 60 يوماً	متأخرة السداد من 61 يوماً حتى 90 يوماً	متأخرة السداد لأكثر من 90 يوماً	الإجمالي
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
قروض وسلفيات للعملاء					
- قروض صناعية	4,108	-	200	2,999	7,307
- قروض تجارية	12,236	-	4,546	153	16,935
الإجمالي	16,344	-	4,746	3,152	24,242
القيمة العادلة للضمانات	36,743	-	6,445	41,596	84,784

2014	متأخرة السداد حتى 30 يوماً	متأخرة السداد من 31 يوماً حتى 60 يوماً	متأخرة السداد من 61 يوماً حتى 90 يوماً	متأخرة السداد لأكثر من 90 يوماً	الإجمالي
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
قروض وسلفيات للعملاء					
- قروض صناعية	1,663	119	153	2,482	4,417
- قروض تجارية	4,521	6,077	-	105	10,703
الإجمالي	6,184	6,196	153	2,587	15,120
القيمة العادلة للضمانات	12,025	1,583	-	10,047	23,655

فيما يلي القروض متأخرة السداد والتي انخفضت قيمتها بصورة فردية:

2015	إجمالي التعرضات	انخفاض القيمة	القيمة العادلة للضمانات
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
قروض وسلفيات للعملاء			
- قروض صناعية	**689**	**549**	**140**
- قروض تجارية	**330**	**281**	**49**
الإجمالي	**1,019**	**830**	**189**

2014	إجمالي التعرضات	انخفاض القيمة	القيمة العادلة للضمانات
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
قروض وسلفيات للعملاء			
- قروض صناعية	1,139	585	554
- قروض تجارية	390	254	137
الإجمالي	1,529	839	691

19- التركز الجغرافي للموجودات والمطلوبات والمطلوبات المحتملة

2015	الكويت	دول مجلس التعاون الخليجي	أوروبا	أمريكا الشمالية	آسيا والباسيفيك	أمريكا اللاتينية	الإجمالي
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويت ي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
الموجودات							
النقد والنقد المعادل	21,691	185	294	365	22	-	22,557
أذونات وسندات الخزانة	146,101	-	-	-	-	-	146,101
ودائع لدى البنوك ومؤسسات مالية أخرى	98,189	-	-	-	-	-	98,189
استثمارات متاحة للبيع	4,917	19,088	14,579	21,115	4,567	2,038	66,304
قروض وسلفيات للعملاء	268,277	-	446	-	681	-	269,404
استثمار في شركات زميلة	6,447	-	-	-	-	-	6,447
موجودات أخرى	11,233	-	-	-	-	-	11,233
أراضي ومباني	3,793	-	-	-	-	-	3,793
إجمالي الموجودات	560,648	19,273	15,319	21,480	5,270	2,038	624,028
المطلوبات وحقوق الملكية							
ودائع من بنوك ومؤسسات مالية أخرى	326	-	9,225	-	-	-	9,551
ودائع العملاء	44,879	-	-	-	-	-	44,879
مطلوبات أخرى	14,536	-	-	-	-	-	14,536
قرض لأجل	-	15,175	11,611	-	-	-	26,786
قرض من حكومة دولة الكويت	300,000	-	-	-	-	-	300,000
حقوق الملكية	228,276	-	-	-	-	-	228,276
إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية	588,017	15,175	20,836	-	-	-	624,028
قبولات واعتمادات مستندية وخطابات ضمان	76,835	1,960	1,691	837	2,493	197	84,013

2014	الكويت	دول مجلس التعاون الخليجي	أوروبا	أمريكا الشمالية	آسيا والباسيفيك	أمريكا اللاتينية	الإجمالي
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
الموجودات							
النقد والنقد المعادل	2,978	179	3,214	1,288	26	-	7,685
أذونات وسندات الخزانة	191,777	-	-	-	-	-	191,777
ودائع لدى البنوك ومؤسسات مالية أخرى	115,034	-	-	-	-	-	115,034
استثمارات متاحة للبيع	6,816	19,571	16,060	20,277	4,257	1,311	68,292
قروض وسلفيات للعملاء	261,571	-	441	-	723	-	262,735
استثمارات في شركات زميلة	6,492	-	-	-	-	-	6,492
موجودات أخرى	12,182	-	-	-	-	-	12,182
أراضي ومباني	3,806	-	-	-	-	-	3,806
إجمالي الموجودات	600,656	19,750	19,715	21,565	5,006	1,311	668,003
المطلوبات وحقوق الملكية							
ودائع من بنوك ومؤسسات مالية أخرى	15,603	36,522	10,672	-	-	-	62,797
ودائع العملاء	62,352	-	-	-	-	-	62,352
مطلوبات أخرى	14,376	-	-	-	-	-	14,376
قرض لأجل	-	-	-	-	-	-	-
قرض من حكومة دولة الكويت	300,000	-	-	-	-	-	300,000
حقوق الملكية	228,478	-	-	-	-	-	228,478
إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية	620,809	36,522	10,672	-	-	-	668,003
قبولات واعتمادات مستندية وخطابات ضمان	57,124	1,291	682	394	7,314	26	66,831

20- مخاطر السيولة

إن مخاطر السيولة تتمثل في مخاطر مواجهة المجموعة لصعوبة توفير الأموال لمقابلة الالتزامات. قد تنتج مخاطر السيولة كذلك من عدم القدرة على بيع موجودات مالية بشكل سريع وبقيمة مقاربة لقيمتها العادلة.

يلخص الجدول أدناه تحليل استحقاقات المطلوبات المالية للمجموعة. وقد تم تحديد مواعيد استحقاق المطلوبات على أساس الفترة المتبقية لتواريخ الاستحقاقات التعاقدية بتاريخ بيان المركز المالي المجمع. الاستحقاقات الفعلية يمكن أن تختلف عن الاستحقاقات المبينة أدناه، حيث قد يكون للمقترضين الحق في دفع التزاماتهم في وقت مبكر سواء بغرامات السداد المبكر أو بدونها، وقد تدفع ودائع العملاء عند الطلب.

فيما يلي تحليل الاستحقاقات كما في 31 ديسمبر 2015:

	أقل من شهر	من شهر إلى 3 أشهر	من 3 أشهر إلى 12 شهر	من سنة إلى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	الإجمالي
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
المطلوبات المالية غير المخصومة						
ودائع من بنوك ومؤسسات مالية أخرى	-	-	9,563	-	-	9,563
ودائع العملاء	28,492	1,258	-	15,942	-	45,692
مطلوبات أخرى	-	-	14,536	-	-	14,536
قرض لأجل	-	-	-	27,700	-	27,700
قرض من حكومة دولة الكويت	-	-	-	-	322,063	322,063
إجمالي المطلوبات المالية غير المخصومة	28,492	1,258	24,099	43,642	322,063	419,554

فيما يلي تحليل الاستحقاقات كما في 31 ديسمبر 2014:

	أقل من شهر	من شهر إلى 3 أشهر	من 3 أشهر إلى 12 شهر	من سنة إلى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	الإجمالي
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
المطلوبات المالية غير المخصومة						
ودائع من بنوك ومؤسسات مالية أخرى	-	-	63,066	-	-	63,066
ودائع العملاء	26,397	1,405	-	35,738	-	63,540
مطلوبات أخرى	-	-	14,376	-	-	14,376
قرض لأجل	-	-	-	-	-	-
قرض من حكومة دولة الكويت	-	-	-	-	323,941	323,941
إجمالي المطلوبات المالية غير المخصومة	26,397	1,405	77,442	35,738	323,941	464,923

يلخص الجدول التالي تاريخ الانتهاء التعاقدي لاستحقاق المطلوبات الطارئة للبنك:

2015	أقل من شهر	من شهر إلى 3 أشهر	من 3 أشهر إلى 12 شهر	من سنة إلى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	الإجمالي
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
المطلوبات الطارئة	12,929	21,523	26,518	12,128	10,915	84,013

2014	أقل من شهر	من شهر إلى 3 أشهر	من 3 أشهر إلى 12 شهر	من سنة إلى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	الإجمالي
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
المطلوبات الطارئة	7,787	15,744	22,169	21,084	47	66,831

فيما يلي تحليل الاستحقاقات لبنود الموجودات والمطلوبات في نهاية السنة على أساس ترتيبات السداد التعاقدية:

2015	أقل من سنة	من سنة إلى خمس سنوات	أكثر من خمس سنوات	الإجمالي
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
الموجودات				
النقد والنقد المعادل	22,557	-	-	22,557
أذونات وسندات الخزانة	94,236	38,865	13,000	146,101
ودائع لدى البنوك ومؤسسات مالية أخرى	98,189	-	-	98,189
استثمارات متاحة للبيع	1,000	1,693	63,611	66,304
قروض وسلفيات للعملاء	148,941	108,581	11,882	269,404
استثمارات في شركات زميلة	-	-	6,447	6,447
موجودات أخرى	11,047	-	186	11,233
أراضي ومباني	-	-	3,793	3,793
إجمالي الموجودات	375,970	149,139	98,919	624,028
المطلوبات وحقوق الملكية				
ودائع من بنوك ومؤسسات مالية أخرى	9,551	-	-	9,551
ودائع العملاء	29,704	15,175	-	44,879
مطلوبات أخرى	14,536	-	-	14,536
قرض لأجل	-	26,786	-	26,786
قرض من حكومة دولة الكويت	-	-	300,000	300,000
حقوق الملكية	-	-	228,276	228,276
إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية	53,791	41,961	528,276	624,028
فجوة بيان المركز المالي المجمع	322,179	107,178	(429,357)	-

2014	أقل من سنة	من سنة إلى خمس سنوات	أكثر من خمس سنوات	الإجمالي
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
الموجودات				
النقد والنقد المعادل	7,685	-	-	7,685
أذونات وسندات الخزانة	132,322	44,455	15,000	191,777
ودائع لدى البنوك ومؤسسات مالية أخرى	115,034	-	-	115,034
استثمارات متاحة للبيع	-	-	68,292	68,292
قروض وسلفيات للعملاء	119,088	133,316	10,331	262,735
استثمارات في شركات زميلة	-	-	6,492	6,492
موجودات أخرى	12,182	-	-	12,182
أراضي ومباني	-	-	3,806	3,806
إجمالي الموجودات	386,311	177,771	103,921	668,003
المطلوبات وحقوق الملكية				
ودائع من بنوك ومؤسسات مالية أخرى	62,797	-	-	62,797
ودائع العملاء	47,711	14,641	-	62,352
مطلوبات أخرى	14,376	-	-	14,376
قرض لأجل	-	-	-	-
قرض من حكومة دولة الكويت	-	-	300,000	300,000
حقوق الملكية	-	-	228,478	228,478
إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية	124,884	14,641	528,478	668,003
فجوة بيان المركز المالي المجمع	261,427	163,130	(424,557)	-

21- مخاطر أسعار الفائدة

تنتج مخاطر سعر الفائدة من احتمالات تغير أسعار الفائدة والتي قد تؤثر على قيمة الأدوات المالية. تتعرض المجموعة لمخاطر أسعار الفائدة نتيجة لعدم التوافق أو الفجوات في المبالغ بين الموجودات والمطلوبات لبيان المركز المالي المجمع التي تستحق أو يتم إعادة تسعيرها في فترة معينة.

يبين الجدول التالي تعرض المجموعة لمخاطر سعر الفائدة. وبناءً عليه، تم عرض الأدوات المالية ذات العائد الثابت وفقا لتاريخ استحقاقها، أما الأدوات المالية ذات العائد المتغير فقد تم عرضها وفقا للمدة المتبقية حتى تاريخ إعادة التسعير القادم.

2015	أقل من سنة واحدة	من سنة إلى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	بنود لا تحمل فائدة	الإجمالي	معدل/ نطاق سعر الفائدة
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
الموجودات						
النقد والنقد المعادل	22,413	-	-	144	22,557	%0.288 - %0.568
أذونات وسندات الخزانة	94,236	38,865	13,000	-	146,101	%1.325 - %1.340
ودائع لدى البنوك ومؤسسات مالية أخرى	83,230	-	-	14,959	98,189	%1 - %1.203
استثمارات متاحة للبيع	957	188	463	64,696	66,304	%6.166 - %11.338
قروض وسلفيات للعملاء	184,969	98,823	10,200	(24,588)	269,404	%3.857 - %4.110
استثمار في شركات زميلة	-	-	-	6,447	6,447	-
موجودات أخرى	-	-	-	11,233	11,233	-
أراضي ومباني	-	-	-	3,793	3,793	-
إجمالي الموجودات	385,805	137,876	23,663	76,684	624,028	
المطلوبات وحقوق الملكية						
ودائع من بنوك ومؤسسات مالية أخرى	9,543	-	-	8	9,551	%0.521 - %0.735
ودائع من العملاء	10,718	15,175	-	18,986	44,879	%0.417 - %0.496
مطلوبات أخرى	-	-	-	14,536	14,536	-
قرض لأجل	15,175	11,611	-	-	26,786	%1.162 - %1.290
قرض من حكومة دولة الكويت	31,908	-	268,092	-	300,000	%0.601 - %0.621
حقوق الملكية	-	-	-	228,276	228,276	-
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	67,344	26,786	268,092	261,806	624,028	
فجوة البنود داخل نطاق بيان المركز المالي المجمع	318,461	111,090	(244,429)	(185,122)		
فجوة حساسية معدل الفائدة التراكمي	318,461	429,551	185,122	-		

2014	أقل من سنة واحدة	من سنة إلى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	بنود لا تحمل فائدة	الإجمالي	معدل/ نطاق سعر الفائدة
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
الموجودات						
النقد والنقد المعادل	7,460	-	-	225	7,685	%0.600 - %0.945
أذونات وسندات الخزانة	132,322	44,455	15,000	-	191,777	%1.287 - %1.323
ودائع لدى البنوك ومؤسسات مالية أخرى	101,352	-	-	13,682	115,034	%0.987 - %1.379
استثمارات متاحة للبيع	1,747	188	562	65,795	68,292	%4.5 - %9.8
قروض وسلفيات للعملاء	190,024	91,979	-	(19,268)	262,735	%3.99 - %4.3
استثمار في شركات زميلة	-	-	-	6,492	6,492	-
موجودات أخرى	-	-	-	12,182	12,182	-
أراضي ومباني	-	-	-	3,806	3,806	-
إجمالي الموجودات	432,905	136,622	15,562	82,914	668,003	
المطلوبات وحقوق الملكية						
ودائع من بنوك ومؤسسات مالية أخرى	62,781	-	-	16	62,797	%0.400 - %0.485
ودائع من العملاء	43,612	-	-	18,740	62,352	%0.490 - %1.573
مطلوبات أخرى	-	-	-	14,376	14,376	-
قرض لأجل	-	-	-	-	-	-
قرض من حكومة دولة الكويت	54,982	-	245,018	-	300,000	%0.540 - %0.552
حقوق الملكية	-	-	-	228,478	228,478	-
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	161,375	-	245,018	261,610	668,003	
فجوة البنود داخل نطاق بيان المركز المالي المجمع	271,530	136,622	(229,456)	(178,696)		
فجوة حساسية معدل الفائدة التراكمي	271,530	408,152	178,696	-		

إن تأثير 1% من اجمالي التغير في صافي الفائدة على المدى الطويل يبلغ 1,569 ألف دينار كويتي (2014: 2,237 ألف دينار كويتي).

22- مخاطر السوق

تتمثل مخاطر السوق في مخاطر أن تتأثر أرباح البنك أو رأس المال أو قدرته البنك على تلبية أنشطة العمل سلبا نتيجة التغيرات في مستوى أو التقلب في أسعار السوق أو الأسعار مثل أسعار الفائدة وهوامش الائتمان، وأسعار السلع، وأسعار الأسهم وأسعار صرف العملات الأجنبية. تكمن تلك المخاطر في الأدوات المالية المرتبطة بعملياتنا و / أو أنشطتنا متضمنة القروض الممنوحة بأسعار فائدة تجارية، والودائع والسندات وموجودات حساب التداول والمشتقات. تتمثل الغالبية العظمى من التعرض لمخاطر السوق في إدارتي الخزانة والاستثمار لدى البنك وكذلك مخاطر السوق من خلال ممتلكات الأسهم المحلية لشركة كيبكو التابعة للبنك. تتضمن أهداف مخاطر السوق لدى إدارة المخاطر في البنك ما يلي:

- فهم ومراقبة مخاطر السوق عن طريق قياس ووضع حدود لمخاطر السوق ومراقبتها.
- ضمان الدقة في إجراءات الصفقة/ التسوية.
- تسهيل زيادة الأعمال ضمن إطار للرقابة والشفافية لإدارة المخاطر.
- قياس مخاطر السوق غير المتداولة ورفع تقرير بها.

راجع إيضاح 21 و 23 و 24 و 25 للتوضيح.

23- مخاطر العملة الأجنبية

هي المخاطر الناتجة عن التقلبات في قيم الأدوات المالية نتيجة لتغير أسعار صرف العملات الأجنبية.

فيما يلي الأثر على الربح نتيجة لتغير سعر الصرف مع ثبات كافة المتغيرات الأخرى:

2015			
العملة	معدل التغير في سعر الصرف النسبة %	الأثر على الربح ألف دينار كويتي	الأثر على الدخل الشامل الاخر ألف دينار كويتي
دولار أمريكي	± % 1	43.90	160.11
جنيه استرليني	± % 1	0.275	0.130
يورو	± % 1	12.40	37.71

2014			
العملة	معدل التغير في سعر الصرف النسبة %	الأثر على الربح ألف دينار كويتي	الأثر على الدخل الشامل الاخر ألف دينار كويتي
دولار أمريكي	± % 1	40.88	162.47
جنيه إسترليني	± % 1	0.304	0.130
يورو	± % 1	13.70	39.13

فيما يلي صافي التعرض لمخاطر العملات الأجنبية الهامة للمجموعة كما في 31 ديسمبر:

	2015	2014
	طويل / (قصير)	طويل / (قصير)
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
دولار أمريكي	**4,690**	6,690
ين ياباني	**3**	4
يورو	**109**	239
جنيه استرليني	**(216)**	(244)
درهم إماراتي	**59**	43
أخرى	**186**	309
	4,831	7,041

24- مخاطر أسعار الأسهم

وهي مخاطر انخفاض القيمة العادلة للأسهم نتيجة للتغير في مؤشر السوق وأسعار الأسهم المنفردة.

فيما يلي الأثر على الدخل الشامل الآخر (نتيجة للتغير في القيمة العادلة للأدوات المالية المتاحة للبيع كما في 31 ديسمبر 2015) وذلك نتيجة للتغيرات المحتملة والمعقولة لمؤشرات الأسهم، مع افتراض ثبات المتغيرات الأخرى:

	2015	2014
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
التغير في مؤشر سوق الكويت للأوراق المالية		
أثر تغير المؤشر بنسبة 10% على المحفظة الاستثمارية	**± 1,074**	± 1,203

يتم الاحتفاظ باستثمارات المجموعة الجوهرية الأخرى في محافظ متنوعة والتي تستثمر في أوراق مالية متنوعة ولا يقتضي قياس أداءها فيما يتعلق بالحركة في أي مؤشر أسهم محدد.

25- مخاطر السداد المبكر

هي المخاطر التي تنشأ عن تكبد البنك لخسائر مالية نتيجة لسداد العملاء والأطراف المقابلة أو طلبهم بسداد مستحقاتهم بشكل مبكر، مثل القروض التي تحمل أسعار فائدة ثابتة أثناء انخفاض أسعار الفوائد. تتمثل مخاطر السداد المبكر في أعمال التمويل الاستهلاكي.

26- مخاطر التشغيل

تنشأ مخاطر التشغيل من إخفاق الأنظمة الآلية والأخطاء البشرية وعمليات الاحتيال أو العمليات الخارجية. عند إخفاق أنظمة الرقابة الداخلية، قد تسبب مخاطر التشغيل في الأضرار بسمعة البنك أو قد يكون لها آثار قانونية أو تشريعية أو قد تؤدي إلى خسائر مالية. بالرغم من أن البنك الأم لا يستطيع منع المخاطر التشغيلية، ألا أنه يستطيع إدارة هذه المخاطر من خلال أنظمة الضبط الداخلية والتي تشمل الفصل بين المهام وتقييد الدخول إلى الأنظمة الآلية وتحديد الصلاحيات وإجراء التسويات وتدريب وتقييم الموظفين واستخدام التدقيق الداخلي.

27- القيمة العادلة للأدوات المالية

تتمثل القيمة العادلة في القيمة التي سيتم استلامها من بيع أصل أو تدفع لتحويل التزام في معاملة اعتيادية بين أطراف السوق كما في تاريخ التقييم. ومن المفهوم ضمنيا في تعريف القيمة العادلة افتراض الاستمرارية لأعمال المجموعة وعدم وجود نية أو حاجة لتصفية أو تقليص عملياتها بشكل مادي أو الدخول في معاملات بشروط غير ملائمة.

يتطلب ذلك الإفصاح عن طرق قياس القيمة العادلة حسب المستوى باستخدام تسلسل القيمة العادلة التالي:

- الأسعار المعلنة (غير معدلة) في الأسواق النشطة للموجودات والمطلوبات المطابقة (المستوى الأول).
- مدخلات بخلاف الأسعار المعلنة المتضمنة في المستوى الأول التي يمكن قياسها للموجودات والمطلوبات بطريقة مباشرة (مثال: الأسعار) أو غير مباشرة (مثال: مشتقة من الأسعار) (المستوى الثاني).
- مدخلات للموجودات والمطلوبات التي لا تعتمد على بيانات الأسواق التي يمكن قياسها (مدخلات غير قابلة للقياس) (المستوى الثالث).

يتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات المسعرة تحت بند استثمارات متاحة للبيع على أساس قياس القيمة العادلة باستخدام المستوى الأول والتي تمثل أسعار السوق المعلنة السائدة بتاريخ البيانات المالية. إن القيمة العادلة لمعظم باقي للاستثمارات المتاحة للبيع تم تحديدها على أساس قياس القيمة العادلة باستخدام المستوى الثالث والمستمدة من تقرير إدارة الاستثمار. خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015، لم يكن هناك تحويلات بين مستويات قياس القيمة العادلة.

إن الجدول التالي يبين موجودات والتزامات المجموعة التي يتم قياسها بالقيمة العادلة للسنة الحالية والسنة المقارنة:

2015	المستوى الاول ألف دينار كويتي	المستوى الثاني ألف دينار كويتي	المستوى الثالث ألف دينار كويتي	الإجمالي ألف دينار كويتي
سندات	-	1,608	-	1,608
أسهم مسعرة	10,742	-	-	10,742
صناديق	-	-	51,759	51,759
عقود الصرف الأجنبي	-	(22)	-	(22)
الإجمالي	10,742	1,586	51,759	64,087

2014	المستوى الاول ألف دينار كويتي	المستوى الثاني ألف دينار كويتي	المستوى الثالث ألف دينار كويتي	الإجمالي ألف دينار كويتي
سندات	-	2,497	-	2,497
أسهم مسعرة	12,030	-	-	12,030
صناديق	-	-	51,416	51,416
عقود الصرف الأجنبي	-	8	-	8
الإجمالي	12,030	2,505	51,416	65,951

كما في 31 ديسمبر، كانت القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية، باستثناء الاستثمارات غير المسعرة (إيضاح 6) لا تختلف بشكل جوهري عن قيمتها الدفترية. إن القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية الموضحة سابقا غير موضوعية في طبيعتها وتتأثر بشكل جوهري بالافتراضات ومعدلات الخصم المستخدمة. فيما يلي ملخص بطرق التقييم والافتراضات المستخدمة لتقدير القيمة العادلة:

أ. أدوات مالية مدرجة بالمركز المالي

يتم تقدير القيمة العادلة لكافة الأدوات المالية الأخرى المدرجة ببيان المركز المالي المجمع لتعادل قيمتها الدفترية بسبب طبيعتها قصيرة الأجل و/ أو لأنها تحمل سعر عائد متغير.

ب. أدوات مالية خارج المركز المالي

لا يتطلب تعديلات للقيمة العادلة فيما يتعلق بالأدوات المالية المتعلقة بالائتمان خارج بيان المركز المالي المجمع، والتي تتضمن قبولات واعتمادات مستندية وضمانات وتعهدات لمنح تسهيلات، حيث أن الإيراد المستقبلي يعكس ماديا الرسوم والعمولات التعاقدية التي صرفت بالفعل بتاريخ بيان المركز المالي المجمع لاتفاقيات بنفس الوضع والاستحقاق الائتماني. تم عمل مخصصات محددة فيما يتعلق بمعاملات الأفراد التي تم تحديد احتمال تكبدها الخسائر، ومثل تلك المخصصات يتم إدراجها ضمن المطلوبات الأخرى.

28- إدارة رأس المال

تتمثل الأهداف الرئيسية للمجموعة من إدارة رأس المال في التأكد من إلتزام المجموعة بمتطلبات رأس المال الرقابي إن المجموعة تحتفظ بتصنيفات إئتمانية عالية ومعدلات رأسمال جيدة بهدف دعم أعماله وتعظيم القيمة للمساهمين. تراقب إدارة المجموعة معدل كفاية رأس المال، ونسبة الرفع المالي، واستخدام مختلف مستويات رأس المال النظامي بإنتظام وتنظمها تعليمات لجنة بازل الخاصة بالإشراف على الأعمال المصرفية التي يطبقها البنك المركزي.

إن معدلات رأس المال النظامي وكفاية رأس المال المحتسبة وفقا لبازل 3 كما نص عليها تعميم بنك الكويت المركزي رقم 2 / ر ب، ر ب أ / 336 / 2014 المؤرخ 24 يونيو 2014 موضحة بالجدول التالي:

	2015	2014
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
الموجودات المرجحة بالمخاطر	**486,237**	476,516
إجمالي رأس المال المدفوع	**63,211**	61,947
حقوق المساهمين (CET 1)	**222,276**	220,478
رأس المال الإضافي (AT 1)	**-**	-
رأس مال الشريحة الثانية	**5,739**	5,508
	228,015	225,986
معدل كفاية رأس المال – حقوق المساهمين	**% 45.71**	% 46.27
معدل كفاية رأس المال – الشريحة الأولى	**% 45.71**	% 46.27
معدل كفاية رأس المال بمفهومه الشامل	**% 46.89**	% 47.42

يتم احتساب معدل القدرة المالية للمجموعة للسنة المنتهية 31 ديسمبر 2015 وفقا للتعميم الصادر من بنك الكويت المركزي رقم 2/ بي أس/ 342/ 2014 بتاريخ 21 أكتوبر 2014 على النحو التالي:

	2015
	ألف دينار كويتي
رأس مال الشريحة 1	222,276
اجمالي التعرض	702,728
معدل القدرة المالية	%31.63

دليل البنك

الصناعي
IBK

بنك الكويت الصناعي ش.م.ك

رئيس مجلس الإدارة

السيد / عبد المحسن يوسف الحنيف

22337602 – 22337603

الرئيس التنفيذي

السيد / علي عبد النبي خاجه

22337611

نائب الرئيس التنفيذي - المشاريع والمحافظ

السيد / رشيد عبدالمحسن الشرهان

22337477

مدير دائرة البحوث

السيد / جاسم عبدالعزيز العمار

22337300

مدير دائرة المتابعة

السيد / فاضل عباس ماحسين

22337100

مدير دائرة المشاريع

السيدة/ إيمان نوري السلامة

22337408

مدير محفظة الصناعي للمشروعات الصغيرة

السيد / عبدالله مرذب العتيبي

22337188

مدير محفظة التمويل الزراعي

السيد / خالد محمد الشهري

22337700

مدير محفظة تمويل الصناعة وفقاً للشريعة الإسلامية

السيدة / إيمان نوري السلامة

22337408

مدير دائرة التدقيق الداخلي

السيد / عبدالكريم ابراهيم مختار

22337345

نائب الرئيس التنفيذي - العمليات والرقابة المالية

السيد / عبدالله ابراهيم الهنيدي

22337077

مدير دائرة المحاسبة

السيدة / لولوة محمد العتال

22337355

مدير دائرة العمليات المصرفية

السيدة/ شوقية محمد توفيقي

22337003

قسم الاعتمادات

22337058

قسم القروض الصناعية

22337018

قسم الحسابات الجارية

22337038

قسم التمويل التجاري

22337005

قسم إدارة المحافظ

22337049

قسم الاتصالات

22337194

م. مدير دائرة الشؤون الإدارية

السيد / عامر عبدالله الشمري

22337901

قسم الاعلام والتدريب

22337950

قسم شؤون الموظفين

22337931

قسم الخدمات العامة

22337909

قسم السجل العام

22337944

مدير دائرة تقنية المعلومات

السيد / خريستوس بانتازيس

22337636

رئيس وحدة الرقابة المالية

السيد / عماد جبريل سلمان

22337078

رئيس وحدة الالتزام والافصاح

السيد / يوسف جميل الحميري

22337015

نائب الرئيس التنفيذي - التمويل والاستثمار

السيد / جواد حسين القلاف

22337888

المستشار القانوني ومدير الدائرة القانونية

السيد / د. مراد فهيم

22337200

مدير دائرة الاستثمار المباشر والترويج

السيد / جمال بدر الرميح

22337800

مدير دائرة التمويل التجاري

السيد / عبدالعزيز محمد قبازرد

22337557

مساعد مدير دائرة الخزينة والأوراق المالية

السيد / نواف يوسف المنيفي

22337070

مدير دائرة إدارة المخاطر

السيد / باسكار ماجومدار

22337420

رئيس وحدة مكافحة غسل الأموال

الآنسة / رشا محروس السالم

22337505

أمين سر مجلس الإدارة

السيد / خالد محمد الحمود

22337575

ص.ب : 3146 الصفاة 13032 , الكويت برقياً : بنكصناعي - كويت
تلفون : 1844446 - 22337000 - (965+)
فاكس : 22462057 - (965+) - تلكس : 22582 - 22469

دليل البنك الصناعي على صفحات الانترنت : www.ibkuwt.com
البريد الالكتروني : ibk@ibkuwt.com

Concept & Design by: Teamwork Ad Company